2013 | 23

SEYASAT

سياسات

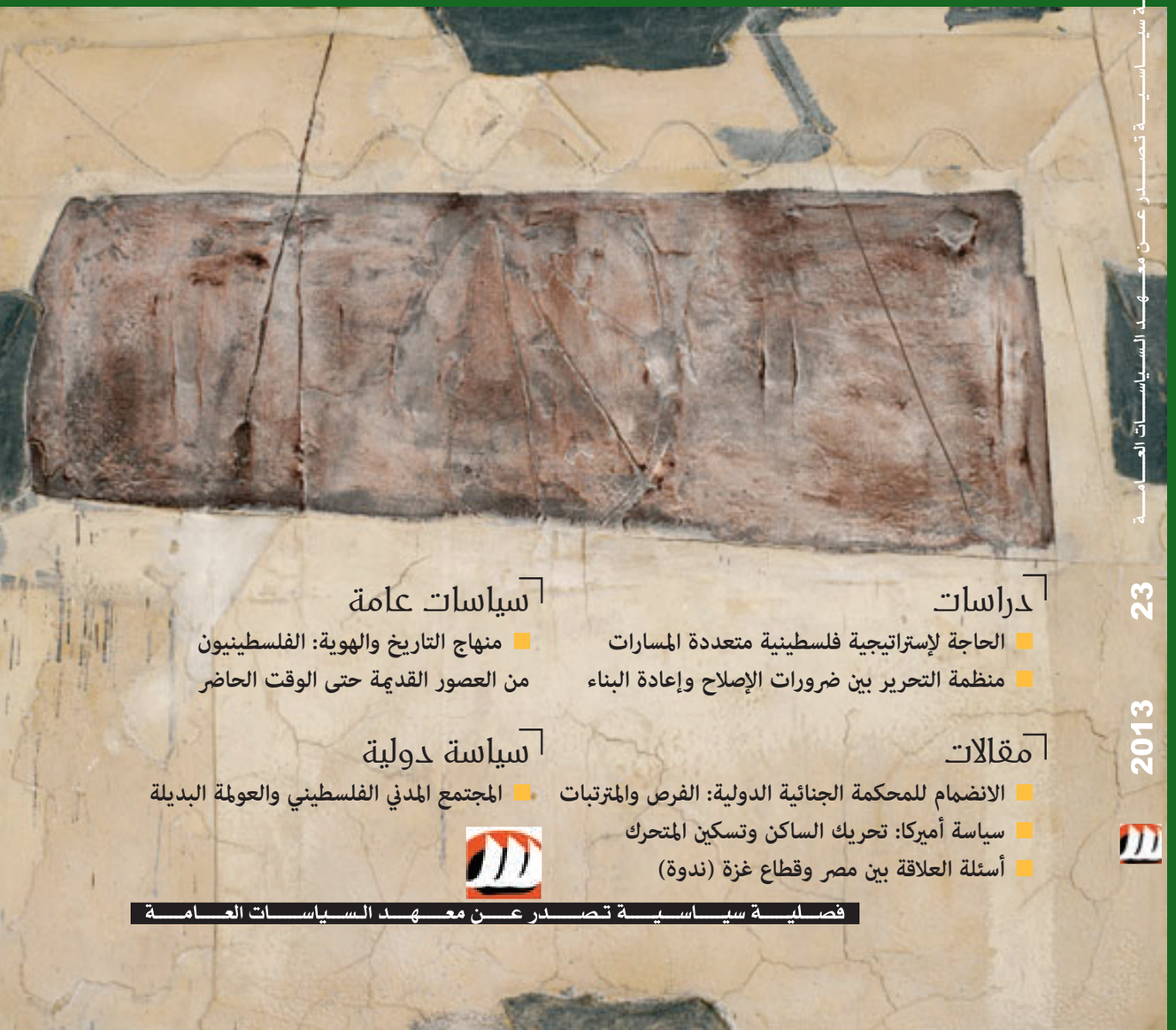

سياسات فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة 23 2013

دراسات

- الحاجة لإستراتيجية فلسطينية متعددة المسارات
- منظمة التحرير بين ضرورات الإصلاح وإعادة البناء

سياسات عامة

- منهاج التاريخ والهوية: الفلسطينيون من العصور القديمة حتى الوقت الحاضر

مقالات

- الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية: الفرص والمترتبات
- سياسة أميركا: تحريك الساكن وتسكين المتحرك
- أسئلة العلاقة بين مصر وقطاع غزة (ندوة)

سياسة دولية

- المجتمع المدني الفلسطيني والعولمة البديلة

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات
SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.org

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.org

رام الله (٢٣) نيسان ٢٠١٣

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب سياسات أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب سياسات بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب سياسات بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ سياسات الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة.

وتقدم سياسات مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

الحاجة لإستراتيجية فلسطينية متعددة المسارات/ إبراهيم أبراش ٩

منظمة التحرير الفلسطينية بين ضرورات الإصلاح وإعادة البناء/ أحمد مصلح ٣٣

الشباب في فلسطين: واقع معقد وتحديات متزايدة وشباب مهمّش/ صلاح عبد العاطي ٥٢

الاعتراف بالدولة وأثره على الوضع القانوني للأسرى/ عبد الله موسى أبو عيد ٦٧

الإمكانيات المتاحة أمام دولة فلسطين للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية وما يترتب عليها/ محمد شراقة ٧١

تحريك الساكن وتسكين المتحرك في الموضوع الفلسطيني:هل تترجم فلسفة أوباما الأخلاقية حيال فلسطين إلى سياسة؟ / محمد هواش ٧٧

أسئلة العلاقة بين مصر وقطاع غزة في ضوء التغيرات الإقليمية (ندوة) ٨٤

منهاج التاريخ والهوية: الفلسطينيون من العصور القديمة حتى الوقت الحاضر/ باسم رعد ١١٣

المجتمع المدني الفلسطيني والعولمة البديلة/ محسن أبو رمضان ١٢٣

قراءة في كتاب «دبلوماسية التحرر الوطني: التجربة الفلسطينية -مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية» لرشاد توام/ إبراهيم أمين نمر ١٣٣

قراءة في كتاب «تغيير فنزويلا بأخذ السلطة-تاريخ حكومة تشافيز وسياساتها» لغريغوري ولبيرت/ رائد بدر ١٤٦

المكتبة ١٥٨

شهدت الساحة الفلسطينية والعربية والدولية مجموعةً من الأحداث، في الأشهر الأخيرة، والتي ستترك أثرها على اختمار اللحظة الفلسطينية ونضوجها، بيد أن أحداً لا يستطيع أن يجزم كنهَ هذه اللحظة بعد عملية الاختمار والنضوج.

تواصلَ انتزاعُ الفلسطينيين المزيدَ من القرارات في المؤسسات الدولية التي تعزّز طموحهم في نيل الاستقلال، كما أن الرئيس أوباما وإدارته الجديدة بدؤوا الاحتكاك مباشرةً ـ ولكن بحذر ـ بملف المفاوضات المعقد. إلى جانب ذلك خسرت فلسطين برحيل الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز واحداً من أكثر حلفائها صدقاً ووفاءً.

إقليمياً تصاعدت حدّة الخلافات السياسية والميدانية في مصر، على الرغم من مرور قرابة عام على اكتمال دورة العملية الديمقراطية وتتويج مرسي رئيساً للبلاد، فيما تواصلت المأساة السورية دون حسم حقيقي، ونجح التحوّل الإقليمي في فرض زعيم المعارضة السورية ممثلاً لسورية في قمة الدوحة. وفي القمة الأخيرة أثارت قطر زوبعةً من النقاش غير المثمر باقتراح قمة عربية للمصالحة، فيما اعتبر تهديداً لوحدة التمثيل الفلسطيني.

في الجانب الآخر، تم تتويج خالد مشعل رئيساً للمكتب السياسي لـ «حماس» بعد جدلٍ طويلٍ ضمن ما قيل إنه صفقة وضعت إسماعيل هنية زعيماً للحركة في غزة. أما في غزة فقد باشرت «حماس» حملةً اعتبرتها منظمات حقوقية ونشطاء اعتداءً على الحريات العامة، تمثّلت في ملاحقة الشبان أصحاب الشعر الطويل ومن يرتدون ما يعرف بـ«البنطال الساحل»، وهي حملة ووجهت بنقد ومعارضة شديدتين. فيما لم يحصل تقدّم في ملف المصالحة؛ لأسباب سيبدو سردها تكراراً مملاً لمشهد لم ينتهِ منذ سنوات ست، فقد تصاعد القلق من مستقبل قطاع غزة في ظل الأسئلة التي تُثار حول النوايا والبرامج والخطوات... في علاقة تفجّرت مرةً أخرى بعد اتهام مصر أطرافاً فلسطينيةً بالوقوف وراء حادثة الاعتداء على الجنود المصريين في رفح العام الماضي.

وبنظرة عين الطائر، فإن المشهد الفلسطيني لا يحمل الكثير من التغيّر سوى «الطنطنة» المعتادة حول نجاح المصالحة واستئناف المفاوضات، فيما أرض الواقع أمر مختلف من استيطان، وتعسّف في معاملة الأسرى، وإمعان في رمي غزة جنوباً.

لاشك في أن النظام السياسي الفلسطيني بحاجةٍ إلى المزيد من التطوير حتى يصبح أكثر مقدرةً على مواجهة التحديات التي تعصف بالحالة الفلسطينية، وعملية التطوير هذه لابد أن تأخذ بالحسبان التحولات الكبرى التي جرت في العالم كما في الإقليم، وبفرص تحقيق المشروع التحرري الفلسطيني، وما عصف بالساحة الفلسطينية من

تحولات ربما كانت أبرزها الآثار الكارثية للانقسام الذي يقضي عامه السادس بعد شهرين.

تفتح سياسات عددها بدراسة للدكتور إبراهيم إبـراش، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر ووزير الثقافة السابق، بعنوان «الحاجة لإستراتيجية فلسطينية متعددة المسارات» يناقش فيها ضـرورة تطوير إستراتيجية فلسطينية متعددة المسارات تخرج الحالة الفلسطينية من حالة انسداد الأفق التي تمر فيها. فيما يقدم الدكتور أحمد مصلح أستاذ العلوم السياسية دراسةً بعنوان «منظمة التحرير الفلسطينية بين ضرورات الإصلاح وإعادة البناء».

ويـنـاقـش الـنـاشـط والـبـاحـث صـلاح عبد العاطي واقع الشباب في فلسطين والتحديات التي يواجهونها.

وتضم زاويـة المقالات مقالةً للدكتور عبد الله أبو عيد، أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية بجامعتي النجاح وبيرزيت سابقاً حول «الاعتراف بالدولة وأثـره على الوضع القانوني للأسرى»، وأخرى للدكتور محمد شراقة أستاذ القانون العام – جامعة النجاح حول «الإمكانيات المتاحة أمام دولة فلسطين للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية وما يترتب عليها»، وثالثة لمحمد هـواش بعنوان «تحريك الساكن وتسكين المتحرك في الموضوع الفلسطيني: هل تترجم فلسفة أوباما الأخلاقية حيال فلسطين إلى سياسة؟».

وتخصص سياسات ندوة عـددهـا لمناقشة علاقة مصر بغزة في ظل التغيّرات الأخيرة، مستضيفةً الدكتور غـازي حمد والدكتور ريـاض العيلة والدكتور عدنان أبـو عامر والكاتب مأمون سويدان.

وفي زاوية السياسات العامة تقدّم سياسات دراسةً حول المنهاج الفلسطيني للبروفسور باسم رعد بعنوان «منهاج التاريخ والهوية: الفلسطينيون من العصور القديمة حتى الوقت الحاضر». ويكتب الباحث والناشط المجتمعي محسن أبو رمضان في زاوية السياسة الدولية حول «المجتمع المدني الفلسطيني والعولمة البديلة». وفي زاوية مراجعة الكتب تعرض سياسات كتابين: الأول لرشاد توام بعنوان «دبلوماسية التحرر الوطني: التجربة الفلسطينية (مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية) «والثاني لغريغوري ولبيرت بعنوان «تغيير فنزويلا بأخذ السلطة: تاريخ حكومة تشافيز وسياساتها».

هل ثمة أمطار منتظرة! لا يمكن الجزم، لكن من المؤكد أن الرياح وحدها لا تسقط الأمطار، والحراك البطيء الذي تشهده المنطقة وحده لن يكفي لإخراجها من نفقها المظلم دون إرادة حقيقية من الفاعلين.

لعل سياسات قدمت في هذا العدد ما أضاء شمعةً صغيرةً في الطريق المعتمة؛ في محاولة البحث عن الخلاص. سياسات

الحاجة لإستراتيجية فلسطينية متعددة المسارات

أ.د/ إبراهيم أبراش*

مقدمة

تحيط الإستراتيجية - بما هي رؤية وتخطيط بعيد المدى - بكل المصالح والمخاطر القومية، تربط الحاضر بالماضي، وتستشرف المستقبل، وتنطلق من رؤية علمية للواقع بكل مكوناته وتشابكاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، المحلية والدولية، إنها فن التوفيق بين الإمكانات القومية بكل مكوناتها من جانب، والأهداف القومية من جانب آخر، هذه الإستراتيجية هي الأساس الذي تقوم عليه سياسات الدول والكيانات السياسية العقلانية. تؤسس الإستراتيجية على المصلحة الوطنية العليا أو ثوابت الأمة التي هي محل توافق وطني ولا تخضع لألاعيب السياسيين ومناوراتهم.[1]

يرتبط وضع الإستراتيجيات وتنفيذها ارتباطاً وثيقاً بوجود مؤسسة قيادة،[2] تعتمد على مراكز دراسات وأبحاث ومتخصصين في مختلف المجالات، وما يميّز القيادة كمؤسسة عن رجال السياسة والزعماء العابرين أو المتطفلين على الشأن السياسي، أن الأولين يشتغلون في إطار رؤية إستراتيجية للمصالح القومية العليا، فيما الآخرون يشتغلون ضمن رؤية ضيقة ترتبط بالمصالح الشخصية والحزبية الضيقة، وهدفهم السلطة ومنافعها، الأولون يعتبرون أن السلطة أداة لتحقيق مصالح الأمة، فيما الآخرون يعتبرون السلطة هدفاً بحد ذاته، وقد يضحّون بمصالح الأمة من أجل السلطة.

*أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر / غزة.

تصبح أيّ ممارسة سياسية دون إستراتيجية نوعاً من العبث والتهريج أو مجرد إدارة يومية لشؤون الناس وللأزمات السياسية دون إمكانية للانتقال من إدارة الأزمة إلى حلها.

لم يعد المفهوم العام والمعاصر للإستراتيجية شأناً يخص الدول فقط، بل يتجاوزها إلى المؤسسات والشركات والتعليم... لأن الإستراتيجية باتت رديف العقلانية في إدارة الكيانات الكبرى، وبالتالي فإن الشعوب الخاضعة للاحتلال وحركاتها التحررية أحوج ما تكون إلى إستراتيجية كفاحية ونضالية لمواجهة الاحتلال، وقد أدركت حركات التحرر الحاجة إلى الإستراتيجية، فوضعت النظريات حول إستراتيجيات حرب العصابات وحرب الشعب والمقاومة الشعبية والعصيان المدني... .[٣]

يعتبر الاتفاق على الأهداف الوطنية والوسائل أو الأدوات المفضية لتحقيقها أهم مكونات إستراتيجية حركات التحرر الوطني، ودائماً لا يرتبط نجاح إستراتيجيات حركات التحرر أو فشلها باختلال موازين القوى مع العدو، بل بمدى وجود مؤسسة قيادة قادرة على تعبئة الشعب وحشده حول برنامجها الوطني.

يبرز في الحالة الفلسطينية غياب الإستراتيجية من خلال غياب التوافق على الأهداف العليا أو الثوابت، والاختلاف حول الوسائل والاختلاف في تحديد معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء. هذا الغياب للإستراتيجية أدى إلى فشل معمم على كافة الأصعدة، وأدى إلى حالة تيه سياسي تتخبّط فيها كل مكونات النظام السياسي، وخصوصاً بعد انقلاب حركة حماس على منظمة التحرير والسلطة؛ لذا فإن حالة الفشل والشلل التي تصيب القضية الفلسطينية ليست قدراً من السماء ولا تعود لإسرائيل فقط، فالقدر محايد في الشؤون السياسية، وإسرائيل وإن كانت عدواً قوياً، فإن حركة المقاومة والجهاد ما وجدت إلا لمواجهته، وليس لتبرير عجزها بوجوده، إن الخلل يعود لغياب إستراتيجية فلسطينية واضحة سواء إستراتيجية تعبّر عن مرحلة التحرر الوطني وتلتزم بمقتضياتها أو إستراتيجية تعبر مرحلة بناء الدولة وتلتزم باستحقاقاتها، لذا وفي ظل التباعد الزمني بين مرحلة التحرر الوطني التي قامت على أساسها الحركة الوطنية الفلسطينية، منتصف ستينيات القرن الماضي، والواقع الراهن بما دهمته من متغيرات عربية ودولية وفلسطينية وعلى رأسها الانقسام، وفي ظل تعدد الإستراتيجيات الإقليمية والدولية المتصارعة حول المنطقة العربية وفي جوهرها القضية الفلسطينية، فإن الأمر يتطلب إستراتيجية وطنية متعددة المسارات لا تقطع مع مرحلة التحرر الوطني، ولكنها في الوقت نفسه تنفتح على مسارات جديدة للعمل السياسي.

المحور الأول
أزمة المشروع الوطني كنتاج لغياب الإستراتيجية

إن كان يجوز لنا القول إن الاختلاف على الأهداف ووسائل تحقيقها أمر محايث للحركة

الوطنية الفلسطينية منذ سنواتها الأولى؛ نظراً لخصوصية القضية الوطنية، من حيث أبعادها التاريخية والدينية وتداخلها مع قضايا الصراع العربي / الإسرائيلي، حيث لم تستقر منظمة التحرير على أهدافها وإستراتيجية تحقيقها سوى سنوات قلائل،[٤] فإن اختلافات تلك الحقبة كانت في بيئة عربية ودولية تسمح بشكل من الإستراتيجية الواحدة تسمح بالتعايش بين القوى المختلفة داخل منظمة التحرير، كما أن عدم وجود سلطة ومغانم سلطة آنذاك كان يحد من إمكانية تصعيد الخلافات إلى درجة الاقتتال الدموي.

بعيداً عن الشعارات الكبيرة والأيديولوجيات المخادعة والوعود البراقة، فإن العمل السياسي الفلسطيني ومنذ التعاطي مع عملية التسوية السياسية يشتغل دون إستراتيجية واضحة المعالم، ما أدى إلى حالة من التيه السياسي المعممة، من المواطن العادي حتى المسؤول والقيادي، من السلطة وفصائل المنظمة إلى حركة حماس، وأصبحت البوصلة السياسية بلا اتجاه عند الجميع ولم يعد بالإمكان إخفاء الحقيقة، وخصوصاً بعد انقلاب حماس على السلطة ومنظمة التحرير في حزيران ٢٠٠٧. حالة التيه نلمسها عند السلطة ومنظمة التحرير وحركة فتح،[٥] من خلال حالة الحيرة والتخبّط بين العودة إلى المفاوضات على أساس الاتفاقات الموقعة أو تغيير مسار العملية السلمية بما يتوافق مع مستجد الاعتراف بفلسطين دولة مراقباً في الأمم المتحدة، ونلمسها في التضارب بين الحديث عن مقاومة شعبية وانتفاضة ثالثة من جانب، وخشيتها من أن تؤدي الانتفاضة إلى فقدان سيطرتها في الضفة أو توظيف حركة حماس للانتفاضة؛ للانقضاض على السلطة من جانب آخر، ونلمسه في التضارب بين رغبتها في مصالحة تعيد الاعتبار للشعب الفلسطيني وللمشروع الوطني من جهة، وخشيتها من مصالحة قد تثير عليها إسرائيل وواشنطن من جهة أخرى.

والتيه الناتج عن غياب الإستراتيجية نلمسه عند حركة حماس، فتارة تتحدث عن تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر، وتارةً تتحدث عن استعداد للاعتراف بدولة في الضفة وغزة، تارةً ترفض المفاوضات وأي اتصالات مع واشنطن وتل أبيب، وتارةً تتسلل عبر الكواليس والوسطاء لتستجدي جلسة حوار أو مقابلة مع أي مسؤول أميركي أو أوروبي، وأخيراً سمعنا عن اتصالات سرية مع إسرائيليين، تارةً تتحدث عن المقاومة فيما هي متوقفة عن المقاومة منذ فترة بل وتتصدى لمن يريد المقاومة انطلاقاً من قطاع غزة، وانشغالها بالسلطة وعلى السلطة أكثر من انشغالها بالمقاومة، تارةً تقول إنها تريد المصالحة وتارةً تعمل كل ما من شأنه إعاقة المصالحة، تعلن أنها اتفقت مع حركات المقاومة على وقف إطلاق الصواريخ من غزة، فترد الفصائل بالقول إنه اتفاقاً كهذا لم يحدث... غياب الرؤية عند حركة حماس تيه أكبر وأخطر من تيه السلطة؛ لأنه تيه مَن كان الناس يراهنون عليه أن يكون المنقذ.[٦]

غيـــاب الإســـتراتيجية المؤدي لأزمـــة النظام السياسي الفلسطيني ليس خللاً ظرفياً عابراً، بل خلل بنيـــوي قبل أن يكون وظيفياً، خلل صاحب المشروع الوطني منذ نشأته الأولى (وإن بدرجات متفاوتـــة)؛ ما يســـتدعي مراجعة إســـتراتيجية شـــمولية لمجمل الحالة السياســـية الفلسطينية، ولا نســـتثني من ذلك أحزاب اليسار ومؤسسات المجتمع المدني.

يتســـاءل البعض كيف لا توجد إســـتراتيجية وطنية وعندنا أكثر من خمسة عشر حزباً وفصيلاً لكل منهـــا برنامجها وإســـتراتيجيتها ونصفها يملك ميليشـــيات وقوات مسلحة؟ كيف لا توجد إســـتراتيجية وطنية وكل الأحـــزاب تتحدث عن المشروع الوطني وتحرير فلسطين وتبرّر عملياتها العسكرية بأنها من أجل المشروع الوطني والدفاع عن الثوابـــت الوطنية!، بل وتبرر قتالها لبعضها البعض بأنه من أجل المشروع الوطني؟ كيف لا توجد إستراتيجية وطنية، وهناك منظمة التحرير الفلسطينية وميثاقها وقرارات مجالسها الوطنية ولجنتها التنفيذية والمجلس المركزي؟!.

قد يقول قائل إن وجود شـــعب تحت الاحتلال يعنـــي تلقائياً وجـــود برنامج تحـــرر وطني أو إســـتراتيجية تحرر وطني، وهذا قول افتراضي وليس واقعياً. صحيح أنه يوجد احتلال صهيوني، ويوجد أكثر من اثني عشـــر مليون فلســـطيني يحملون الوطن معهم أينما حلّوا وارتحلوا ويربّون أبناءهم على حب الوطن والتوق إلى العودة إليه، وصحيح أن قرارات دولية تعترف للفلســـطينيين بحق تقريـــر المصير وبعضها يعترف لهم بالحق في دولة إلخ، ولكن هذه أمور موجودة بقوة الواقع ونتيجة صمود ومعاناة الشعب والتعاطف والتأييد الدولي، وليس نتيجة تخطيط إســـتراتيجي، وقد تضعف مع مرور الزمن أو تشتغل عليها أطراف محلية أو إقليمية ودولية وتخرجها عن ســـياقها الوطني من خلال حلول جزئية وتسويات إقليمية، إن لم يكن للفلسطينيين أصحاب الحق مشروع وطني توافقي يلتف حوله الجميع.

إن كانت توجد إســـتراتيجية وطنية الآن فما هي مكوناتها من حيث الهدف والوسيلة والإطار والمرجعية؟ وإن كانت توجد إستراتيجية وطنية، فهـــل هي إســـتراتيجية المقاومـــة والجهاد التي تقول بها حركتا حماس الجهاد؟ أم إستراتيجية السلام والتسوية التي تقول بها منظمة التحرير الفلسطينية؟.

لو كان عندنا إستراتيجية وطنية حقيقية لكان عندنـــا ثوابت محل توافـــق وطني، لو كان عندنا إســـتراتيجية وطنية ما كان الانقســـام وما كان فشـــل المصالحة وفشل مئات جولات الحوار، لو كان لدينا إســـتراتيجية وطنية ما وُضِعت وثائق متعددة ومواثيق شرف كإعلان القاهرة ٢٠٠٥، ووثيقة الوفاق الوطنـــي ٢٠٠٦، واتفاق القاهرة ٢٠٠٨، وورقـــة المصالحة التي تم التوقيع عليها في أيار ٢٠١١، ولم تنفذ حتى اليوم، لو كان لدينا إستراتيجية وطنية ما كانت كل المؤسسات القائمة فاقدةً الشـــرعيةَ الدســـتورية (حسب مقتضيات القانون الأساســـي) وشـــرعيةَ التوافق الوطني،

لو كان لدينا إستراتيجية وطنية ما كان هذا التراشق والاتهامات المتبادلة بالخيانة والتكفير بين من يفترض بهم أنهم قادة المشروع الوطني، لو كان لدينا إستراتيجية وطنية ما كان لدينا سلطتان وحكومتان متناحرتان، وأخيراً لو كان لدينا إستراتيجية وطنية ما كان الإلحاح على إجراء انتخابات لتحسم الخلافات حول الثوابت الوطنية وحول القيادة.

يؤكد كل ما سبق من تشكيلات سياسية وبرامج حزبية... غياب إستراتيجية عمل وطني، وإن استمر كل حزب وحركة في التصرف باعتباره يمثل البرنامج الوطني وصاحب الإستراتيجية الصحيحة، واستمر في تحميل مسؤولية أي خلل أو تقصير أو عدم إنجاز في مسار القضية الوطنية للآخرين من الأحزاب أو للتآمر الخارجي، فإن هذا سيؤدي إلى مزيد من ضياع ما تبقى من أرض وكرامة وطنية؛ لذا فالأمر يحتاج إلى تفكير إبداعي خلاّق لإعادة بناء إستراتيجية وطنية أو عقد سياسي جديد،[٧] وإن كان الحديث عن برنامج وطني جديد وإستراتيجية جديدة يستفز البعض ممن قد يفسرون الدعوة بأنها إقرار بفشل الأحزاب القائمة وإستراتيجياتها وتجاوزها، وهي ليست كذلك، فلنقل إننا نحتاج لاستنهاض الحالة الوطنية على أُسس جديدة. ومن حيث المبدأ، فحتى نكون أمام إستراتيجية وطنية يجب توافق الأغلبية على مرتكزات أي مشروع وطني وهي:

١. الهدف.
٢. الوسيلة أو الوسائل لتحقيق الهدف.
٣. المرجعية.
٤. الإطار.
٥. الثوابت.

وسنفصل لاحقاً هذه العناصر.

يقول واقع الحال إن المشروع الوطني الفلسطيني بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية وبنخبه الحاكمة وغير الحاكمة وما يرتبط به وبها ويدور حوله وحولها من أيديولوجيات وثقافات سياسية وتكوينات اجتماعية، وبصرف النظر عن الشعارات التي ترفعها: المقاومة والجهاد أو التسوية والمفاوضات، هذا المشروع يعيش مأزقاً وجودياً حقيقياً وخصوصاً بعد الانقسام الذي فصل غزة عن الضفة، هذا المأزق يعود إلى غياب إستراتيجية عمل وطني: إستراتيجية تفكير وتنظير وإستراتيجية ممارسة، وهو غياب في رأينا يعود أساساً إلى النخب السياسية التي وجدت في حالة الفوضى والتيه ما يخفي فشلها وعجزها.

بدلا من أن تعترف النخب الفلسطينية المأزومة بأخطائها وتفسح المجال لآخرين أو على الأقل تقوم بمراجعة نقدية شمولية تراجع فيها مسيرتها فتصحح ما اعوج من سلوك وتقَوِّمَ ما ثبت فشله من نهج، وتحاسب حيث تجب المحاسبة، بدلاً من ذلك، تمارس اليوم سياسة الهروب إلى الأمام بطرح خيارات لا واقعية أو بتحميل كل طرف

الطرف الآخر مسؤولية ما يجري، هذه النخب والأحزاب وبسياسة الهروب إلى الأمام التي تنتهجها تريد أن تبرّئ نفسها وتهيئ الشعب ليقبل بتسيّدها عليه مجدداً في ظل الخراب القائم ولتسوقه نحو عبثية جديدة، عبثية قد تأخذ اسم (كل الخيارات مفتوحة) من طرف النخبة نفسها بل الشخصيات نفسها التي قادت عملية المفاوضات ثماني عشرة سنة، ما مكّن العدو من تكثيف مشروعه الاستيطاني والتغطية على جرائمه، أو عبثية التلويح بشعار المقاومة والانتفاضة من خلال تطوير «حماس» للصواريخ وتلويحها بالاستعداد لتحقيق نصر جديد إن حاولت إسرائيل دخول قطاع غزة، وكأن غزة أكثر قدسيةً من القدس بحيث لا تجوز المقاومة ولا تُستعمل الصواريخ إلا دفاعاً عن الإمارة الربانية في غزة!.

أسباب غياب الإستراتيجية

قبل محاولة استشفاف ممكنات الخروج من المأزق ورؤيتنا للإستراتيجية الوطنية المطلوبة لا بأس من تلمّس التحديات التي تواجه استنهاض المشروع الوطني في إطار إستراتيجية وطنية، وهي كما نعتقد:

١. ضعف مؤسسة القيادة وتآكل شرعيتها خصوصاً بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة. ذلك أن وجود أكثر من قائد وزعيم يتكلم باسم الشعب لا يعني وجود مؤسسة قيادة، مؤسسة القيادة هي التي تجسد الوحدة الوطنية وتحتكر القرار الوطني المستقل وتمثله.

٢. غياب فضيلة وثقافة النقد الذاتي عند الأحزاب والنخب، فهذه الأحزاب باتت ضليعةً في نقد الآخرين ولكنها لا تنتقد نفسها، وإن جرت عمليات نقد، فداخل غرف مغلقة وبشكل فردي، وفي كثير من الحالات تتم محاصرة بل وطرد ومعاقبة أي مسؤول يجرؤ على نقد الحزب أو الحركة علناً.

٣. غياب حالة شعبية ضاغطة على القيادات السياسية. وذلك بسبب الشتات والحواجز وارتباط قطاع كبير من الشعب بالسلطتين وبالأحزاب من حيث الراتب والخدمات.

٤. انسلاخ الأحزاب عن منظومة وثقافة وقوانين حركات التحرر الوطني.[٨]

٥. فساد السلطتين وتواطؤ النخب ومؤسسات المجتمع المدني.

٦. الجهل السياسي وصيرورة الأيديولوجيات عائقاً أمام التفكير العقلاني.

٧. غياب استقلالية القرار والارتهان لأجندة خارجية. إسلامية كانت أو عربية أو أميركية أو إسرائيلية.

٨. المراهنة على الانتخابات فقط كحل لأزمة النظام. لم يحدث في تاريخ حركات التحرر أن استمد قادة التحرر شرعيتهم من انتخابات علنية تجري في ظل الاحتلال.

٩. ضعف دور الانتلجنسيا (مثقفين ومفكرين

وقادة رأي عام)؛ لأسباب متعددة على رأسها لعنة الراتب والتمويل المشروط.[٩]

١٠. تحول السلطتين والحكومتين في غزة والضفة لهدف بحد ذاته، وبات هدف الحفاظ على السلطة سابقاً وأهم من الحفاظ على البرنامج الوطني أو الثوابت الوطنية؛ وهو ما أدى أيضاً لتحويل المناضلين والمجاهدين لموظفين.

١١. الانقسام الذي فصل غزة عن الضفة وتداعياته. فتوحيد المنطقتين ضمن برنامج وسلطة واحدة بات يحتاج لموافقة إسرائيلية.

١٢. ظهور جماعات الإسلام السياسي ببرنامج مغاير للبرنامج الوطني.[١٠]

١٣. تواصل الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس.

١٤. غياب حلفاء دوليين فاعلين ومؤثرين في السياسات الدولية.

١٥. تخاذل الشرعية الدولية وعجزها في تبني إستراتيجية السلام الفلسطينية كما ترفض إستراتيجية المقاومة.

المحور الثاني

مرتكزات
الإستراتيجية الوطنية المنشودة

لم تعد، اليوم، المراجعة التي تؤسِس لإستراتيجية وطنية جديدة خياراً من عدة خيارات، بل ضرورة وطنية. إن لم تأخذ قوى من داخل النظام السياسي الفلسطيني أو من داخل الحالة السياسية الفلسطينية بشكل عام المبادرة، فإن هناك قوى وأطرافاً خارجيةً ستأخذها. ناهيك عن أن مشاريع التوطين والوصاية والأردن كوطن بديل أو الكونفدرالية مع الأردن تخيّم على أجواء الحالة الفلسطينية المأزومة اليوم.[١١]

لا تسمح منطقة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية خصوصاً، بوجود فراغ سياسي، فتاريخياً كانت أطراف عربية وإقليمية تملأ فراغ غياب الإستراتيجية الفلسطينية، حيث كان الفلسطينيون يخضعون أو يلتزمون اختياراً بالإستراتيجية العربية القومية أو الثورية لبعض الدول العربية. سياسة الترقيع والتلفيق والهروب إلى الأمام والتخفي وراء الأيديولوجيات والشعارات الكبيرة الفارغة أو المراهنة على أطراف خارجية لم تعد تجدي اليوم، الحقوق الوطنية المسلوبة لن تعيدها واشنطن ولا الرباعية ولا جيوش المسلمين والعرب. نعم. الشرعية الدولية ضرورية والتضامن العالمي مهم والأيديولوجيات مفيدة كأدوات للتعبئة والتحريض، إلا أن كل هذه الأمور لا تنوب عن الشعب صاحب القضية.

المراجعة الشمولية المؤسِسة لمشروع وطني جديد بإستراتيجية جديدة يجب أن تتجاوز إفرازات المشكلة وتتعامل مع جذورها ومسبباتها الحقيقية. الانتخابات والمحاصصة وتنظيم الأجهزة الأمنية ليست حلولاً، حتى تشكيل حكومة تكنوقراط ليس هو الحل. ما سبق هي

حلول للسجين لتحسين شروط العيش في السجن وليس لكسر جدران السجن، وإن بقيت مكونات النظـام السياسـي تتعامل مع الأزمـة وكأنها أزمـة خلاف بين فتح وحمـاس على الانتخابات والحكومة والأجهزة الأمنية والمحاصصة الوظيفية الحكومية... فستبقى المعالجات في إطار التسوية واتفاقات أوسـلو أو لإدارة الانقسام، حتى وإن صرحت بغير ذلك.

تتطلب الإسـتراتيجية الوطنيـة التعامل مع القضيـة كقضية شـعب قوامه أكثـر من اثني عشر مليون فلسطيني في الداخل والشتات، دون تجاهل الأوضاع في غزة والضفة كرفع الحصار عن القطاع، ومواجهة الاسـتيطان والتهويد في الضفة والقدس. من حيث المبدأ، فالإستراتيجية الوطنية المنشـودة يجب أن تكون إسـتراتيجية حركة تحرر وطني ما دامت كل فلسـطين تحت الاحتلال وما دامت إسرائيل ترفض حق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، إستراتيجية تحرر وطني لا تقطع مع كل الوسـائل السلمية ومع الشرعية الدولية بغية تحقيق أهدافها. هذه الإستراتيجية يجب أن تحسم من خلال التوافق في الأمور الخمسة التالية التي تشكل مرتكزات أي إستراتيجية تحرر وطني:

١.الهدف

نحن هنا نتحدث عن أهداف شـعب خاضع للاحتلال، وهـي أهداف إسـتراتيجية متعالية مؤقتاً عن المشاكل الفرعية الناتجة عن الصراعات الداخليـة وتعقيدات الحيـاة اليومية والمناكفات السياسـية الناتجـة عـن الانقسـام. الهدف الإسـتراتيجي هـو الإجابـة عن: مـاذا يريد الفلسطينيون؟ أو كيف يرون حقوقهم المشروعة؟ أو مـا هو الحق الـذي يناضلون من أجله؟. هل يريدون تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر؟ أم دولة في غزة والضفة بما فيها القدس؟ أم دولة ثنائية القومية على كامل فلسطين الانتدابية؟ أم دولة غزة ؟ أم دولة غزة الموسـعة لتشـمل أجزاء من سيناء مقابل التخلي عن الضفة والقدس؟ أم دولـة مؤقتة على جزء مـن الضفة وقطاع غزة ؟ أم تقاسماً وظيفياً بين أجزاء من الضفة والأردن وإسرائيل؟ أم اتحاداً كونفدرالياً بين غزة وأجزاء من الضفة وربما الأردن أيضاً؟ أم الأردن وطناً للفلسطينيين؟. وهل يقبل الفلسطينيون مبدأ تبادل الأراضي؟ هل يريد الفلسطينيون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة؟ أم يريدونها عاصمة لدولتين؟ هل يريد الفلسطينيون عودة كل اللاجئين إلى قراهم ومدنهم الأصلية؟ أم عودتهم لمناطق السـلطة؟ أم حل مشكلة اللاجئين حسب وثيقة جنيف (وثيقة ياسر عبد ربه)؟.

يجـب أن يجيـب الهدف الإسـتراتيجي عن هذه التسـاؤلات بدلاً من البقـاء في حالة تردّد وتوظيف خطاب أيديولوجي شـعاراتي وعاطفي وانفعالي وساذج ومستفز لا يتناسب مع الممكنات الحقيقية للفلسطينيين ولا يتناسب مع المتغيرات التي يشـهدها العالم. ليس من مصلحة القيادة الفلسـطينية التي تتعامل مع القضية دولياً ترك

الهدف مفتوحاً حسب التطورات وموازين القوى، بحيث يتم الانتقال من هدف إلى آخر اعتماداً على موازين قوى إقليمية ودولية ليسوا طرفاً أصيلاً فيها؟. لا يقبل العالم ببرنامج وطني يقول بهدف مرحلي قائم على الشرعية الدولية، وهدف إستراتيجي معلن يقول بإنهاء دولة إسرائيل.[١٢] الهدف الوطني يجب أن يميز بين ما نريده كفلسطينيين، وما تريده أطراف عربية وإقليمية توظف القضية الفلسطينية لخدمة أجندتها الخاصة؛ لأن البرنامج الوطني لن يكون وطنياً إلا تحت راية الوطنية الفلسطينية: قيادة وهوية وانتماء ... .

٢ ـ وسائل تحقيق الهدف وآلياته

أثّر الاختلاف حول الهدف سلباً على إستراتيجية التحرير، بحيث باتت الوسائل تتكيّف وتتحدّد في كل مرحلة حسب الهدف المُعلن أو المُضمر وحسب موازين القوى الداخلية وحسب المصلحة والارتباطات الخارجية لكل حزب وحركة. فهل المقاومة إستراتيجية تحقيق الهدف؟ أم التسوية السياسية؟ وإن كانت مقاومة فهل هي المسلحة أم السلمية؟ وإن كانت التسوية، فهل من خلال التسوية الأميركية واتفاقية أوسلو والمفاوضات المباشرة أم من خلال تسوية قرارات الشرعية الدولية كالقرار الأخير الذي يعترف بفلسطين دولة مراقباً؟.

لا تكمن المشكلة في المقاومة، ولا في التسوية السلمية من حيث المبدأ، بل من الخطأ وضع تعارض بين المقاومة والسلام والتسوية السلمية، لأن المقاومة ليست قتالاً من أجل القتال، بل نضال من أجل الحق والسلام. والمقاومة دون رؤية سياسية وهدف سياسي قابل للتحقيق تصبح نوعاً من العمل الانتحاري أو الارتزاق الثوري والجهادي. تكمن المشكلة في غياب التوافق الوطني حول إستراتيجية محل توافق وطني، فلا يجوز لحزب أو حركة ـ حماس والجهاد الإسلامي مثلاً ـ أن تنهج نهج المقاومة المسلحة بما في ذلك العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، فيما منظمة التحرير تعتمد خيار التسوية السياسية وتجلس إلى طاولة المفاوضات مع الإسرائيليين لتنفيذ اتفاقات موقعة، كما لا يجوز لفصائل مقاومة أن تستمر في إطلاق صواريخ والقيام بعمليات عسكرية فيما تلتزم السلطة الرسمية بتهدئة مع إسرائيل، ولا يجوز لحركة حماس أن ترفض التهدئة وتستمر بإطلاق الصواريخ وهي خارج السلطة، وعندما تصبح سلطة في غزة تعلن وقف إطلاق الصواريخ بل وقف المقاومة. هذا لا يعني رفض الجمع بين المقاومة والسلام بل رفض وجود إستراتيجيات متعارضة بشأنهما، لو كانت المقاومة والمفاوضات تمارسان في إطار إستراتيجية وطنية وتحت رعاية قيادة وحدة وطنية لعضدت المقاومة من موقف المفاوض وأضفت المفاوضات شرعية على المقاومة.

٣ ـ المرجعية

المرجعية هي موئل الحق والهوية والثقافة، ومنها تُحدد الأهداف ووسائل العمل وهي

التي تمنح هوية للمشروع الوطني الفلسطيني، هذه المرجعية إشكال أيضاً؛ بسبب التداخل بين التاريخي والديني والسياسي والقانوني الدولي والوطني والقومي والإسلامي، وبسبب الشتات وخضوع أغلبية الشعب الفلسطيني لسلطات غير وطنية، لكل منها أجندتها ورؤيتها الخاصة للصراع في المنطقة. عندما تغيب استقلالية القرار وتتداخل الهويات يصبح الحديث عن مرجعية وطنية ومشروع وطني وثوابت وطنية أمراً صعباً. هذا التداخل صاحب مسيرة المنظمة منذ تأسيسها كما أشرنا سابقاً، وهو تداخل ما زال مستمراً حتى اليوم مع تغيّر في ترتيب المرجعيات من حيث الأهمية، وهو تغيّر ناتج عن تغير القوى إقليمياً ودولياً، فحلت واشنطن والغرب محل المعسكر الاشتراكي، وحلت المرجعية الإسلامية محل المرجعية القومية العربية، وزادت المرجعية الوطنية وهناً وتراجعاً.

تحتاج المرجعية اليوم لإبداع خلاّق بين الوطنية والقومية والإسلام، وبين المرجعية التاريخية ومرجعية الشرعية الدولية، وبين المرجعية الوطنية ومرجعية الأجندة الإقليمية. ولكن هل أن الاتفاق على المرجعية يكون من خلال الإطار القائم وهو منظمة التحرير الفلسطينية؟ أم من خلال حوارات بين المنظمة والقوى خارجها؟ أم يتم الاتفاق عليها من خلال الانتخابات؟. هذا ما سنتناوله في المحور الثالث.

٤. الإطار أم مؤسسة القيادة

الإطار هو ما يستوعب ويوجه كل العملية السياسية الفلسطينية في الداخل والخارج ويتصرف ويتحدث نيابة عن الكل الفلسطيني، فلا يكفي أن تكون قيمة الإطار معنويةً كما يقال عن منظمة التحرير بأنها الوطن المعنوي للفلسطينيين، بل يجب أن يكون مؤسساتياً جامعاً أيضاً. قبل ظهور حركة حماس وقبل تأسيس السلطة الوطنية كانت المنظمة تمثل هذا الإطار وقيادتها قيادة الشعب الفلسطيني، أما اليوم فالحاجة تدعو إما لإعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها لتستوعب كل القوى السياسية الجديدة ليس على مستوى الكم فقط بل أيضاً على مستوى الكيف، أي على مستوى البرامج والتوجهات، أو التفكير بإطار جديد ينبثق عن مؤتمر شعبي وطني لجميع الفلسطينيين في الداخل والخارج. وجود إطار يعني وجود قيادة واحدة وممثل واحد للشعب الفلسطيني يتحدث نيابة عنهم ويتصرف باسمهم في كافة المحافل الدولية.

٥. الثوابت

الثوابت كل ما هو محل توافق وطني، في حالة الاتفاق على العناصر الأربعة المشار إليها أعلاه، يصبح ثوابت للأمة. داخل الثوابت يمكن للقوى والأحزاب السياسية أن تختلف، ولكن لا يجوز لها أن تختلف حول الثوابت، ما دام الشعب يعيش مرحلة التحرر الوطني. بعد إنجاز الهدف وقيام الدولة يمكن للقوى السياسية وللشعب بشكل عام

أن يعيد صياغة بعض الثوابت من خلال التوافق أو من خلال الانتخابات والاستفتاء العام.

المحور الثالث

آليات بناء وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية

يجب أن تشتغل المراجعة الإستراتيجية المؤسِسة لبرنامج وطني جديد على مستويين وهدفين أحدهما عاجل وقصير المدى والآخر إستراتيجي بعيد المدى مع تزامن العمل على المستويين:

أولاً ـ إستراتيجية تجسيد الدولة أم إستراتيجية بناء منظمة التحرير وتفعيلها ؟

طغى مصطلح المصالحة الوطنية على غيره من المصطلحات، كالوحدة الوطنية والمشروع الوطني والإستراتيجية الوطنية،[١٣] وإن كان إنجاز المصلحة قد يؤدي إلى التوصل لإستراتيجية وطنية إلا أن الاتفاقات والتفاهمات التي تمت بشأن المصالحة لا توفر ضمانةً حقيقيةً للتوصل لإستراتيجية وطنية مشتركة وخصوصاً عندما تحدثت عن الانتخابات التي ستفضي إلى أن يشكل الحزب الفائز في الانتخابات حكومة تقود الشعب بناء على البرنامج السياسي للحزب. وفي رأينا أن الانتخابات إن كانت أداةً ومدخلاً صحيحاً لحسم الخلافات السياسية بين الأحزاب في الدول المستقلة والمستقرة على ثوابت ومرجعيات وطنية فإنها ليست كذلك بالنسبة لشعب خاضع للاحتلال ومنقسم انقساماً حاداً حول الثوابت والمرجعيات، ففي مثل هذه الحالة فإن التوافق والتراضي حول الإستراتيجية الوطنية ـ الأهداف والوسائل ـ هو الحل الأمثل سواء قبل الانتخابات أو كبديل عن الانتخابات، فلا قيمة لانتخابات فلسطينية إن لم تؤد لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

أولت تفاهمات المصالحة سواء في القاهرة أو الدوحة الأولوية لانتخابات تؤدي لتشكيل حكومة تمارس عملها في سياق سلطة حكم ذاتي ملتزم باتفاقيات أوسلو وبشروط الرباعية، واليوم وبعد كل ما جرى على الأرض والمتغيرات من حولنا سواء الاعتراف الدولي بفلسطين دولة وإنجاز المقاومة في غزة أو على مستوى استمرار الاستيطان الإسرائيلي ورفض إسرائيل عملية التسوية وتجاوزها اتفاق أوسلو وتوابعه، بعد كل ذلك لا يجوز أن نؤسس المصالحة على قاعدة اتفاقية أوسلو أو مصالحة تُرجع الأمور إلى ما كانت عليه قبل حزيران ٢٠٠٧.

حتى على مستوى المصالحة بالصيغة المتفق عليها، هل ستسمح إسرائيل بأن تتوحد غزة المدججة بالسلاح والصواريخ والمليشيات من كل الأصناف مع الضفة حيث الاحتلال والاستيطان والمستوطنون والتنسيق الأمني، في حكومة وسلطة واحدة؟ هل ستجلس إسرائيل تتفرج علينا ونحن نجري الانتخابات ونشكل حكومة ونوحد الضفة وغزة ونقول لإسرائيل فلتذهب مخططاتها وخطة شارون لفصل غزة عن

الضفة للجحيم؟ هل ستخضع إسرائيل للإرادة الفلسطينية بالوحدة وإنهاء الانقسام؟.

لا نريد أن نقلل من قيمة الإرادة الفلسطينية ولا من جهود الإخوة في مصر لتحقيق المصالحة، ولكن الرغبات والإرادة وحدهما غير كافيين في حالة كحالة الانقسام، إنهما أساسيان وكافيان لمصالحة مدخلها انتفاضة أو ثورة على الاحتلال، ولكنهما غير كافيين لمصالحة في إطار تسوية سياسية والتزامات دولية.

جرت منذ عام تقريباً أحداث أدت إلى تفكيك بعض العقبات أمام إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل حزيران ٢٠٠٧، وظهرت مستجدات لم تكن حاضرةً عند توقيع تفاهمات المصالحة؛ ما يجعل المشهد السياسي الفلسطيني يعج بالمفارقات. فإن كان الربيع العربي الذي أنهى انقسام العالم العربي إلى معسكر ممانعة ومعسكر اعتدال، وهو ما كان يغذّي ويعزّز الانقسام الفلسطيني ويُعيق وجود إستراتيجية وطنية، فإنه في المقابل عزز من مكانة حركة حماس في غزة. وإن كان توقيع حركة حماس لهدنة مع إسرائيل برعاية مصرية وفّر أحد شروط الرباعية، وهو وقف المقاومة أو الأعمال المسلحة ضد إسرائيل، فإن الهدنة في المقابل زادت من حالة فصل غزة عن الضفة، ومن دولنة القطاع. وإن كانت موافقة حركة حماس على خطوة الرئيس أبو مازن الذهاب إلى الأمم المتحدة وقبلها موافقتها في اتفاقية المصالحة في القاهرة على هدف الدولة الفلسطينية في الضفة وغزة حققت شرطاً آخر للرباعية، وهو الاعتراف بالشرعية الدولية وبإسرائيل ولو بطريقة غير مباشرة، فإن هذه الخطوة جعلت حماس أكثر قبولاً من طرف المنتظم الدولي، وبالتالي زادت من تطلعها نحو قيادة النظام السياسي. وأخيراً فإن الإنجازات التي تم تحقيقها من خلال مواجهة العدوان على غزة والتصويت لصالح فلسطين في الأمم المتحدة وفّرت الشرط الشعبي الفلسطيني أو الداخلي للمصالحة من خلال استنهاض حالة شعبية غير مسبوقة وتفاعل الجماهير في الضفة وغزة، إلا أن هذه الحالة الشعبية ذات التوجه الوحدوي زادت من قلق إسرائيل ورعبها وجعلتها من خلال تحكّمها في الجغرافيا أكثر رفضاً لمصالحة فلسطينية تعيد توحيد غزة والضفة تحت سلطة وحكومة واحدة.

جاء الاعتراف الأممي بفلسطين دولة غير عضو ليزيد من تعقيد المشهد السياسي لجهة وجود مصالحة تؤسِس لإستراتيجية وطنية، جاء هذا الاعتراف في خضم الجدل حول المصالحة وإعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها، وحيث إن تفاهمات المصالحة لم تتطرق إلى الدولة الفلسطينية بل ركزت على المصالحة في مستوياتها الثلاثة: الحكومة والسلطة ومنظمة التحرير، فإنه يصبح مطلوباً الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات المترتبة عن الاعتراف بفلسطين دولة، ومحاولة المزاوجة بين العمل من أجل المصالحة بالتفاهمات السابقة، والعمل من أجل تحويل قرار الدولة إلى ممارسة على الأرض، وهذا الأمر يحتاج إلى تفاهمات

فلسطينية جديدة أو إبداع سياسي، بحيث لا يحدث تعارض بين ثلاث حالات: الأولى متطلبات إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها كحركة تحرر وطني، والثانية مصالحة تعيد الفلسطينيين لسلطة حكم ذاتي ولاتفاقية أوسلو، والثالثة استحقاقات الدولة كنتاج للشرعية الدولة .

استجد واقع جديد - دون تقليل من قيمة التفاهمات السابقة حول المصالحة- بعد الاعتراف بفلسطين دولة مراقباً، ويجب أن نأخذه بعين الاعتبار في عملية المصالحة حتى لا يتحول القرار إلى مجرد قرار يضاف إلى عشرات القرارات الدولية ذات الشأن بالقضية الفلسطينية، وما دامت حركة حماس كما هو الحال ببقية الأحزاب الفلسطينية وكذلك الدول العربية كلها باركت الخطوة الفلسطينية بالذهاب للأمم المتحدة واعترفت بأن الهدف الوطني الفلسطيني حالياً هو الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس مع حق عودة اللاجئين، فيجب أن تتكاتف الجهود حول هذا الهدف وأن يكون هذا الهدف حاضراً في عملية المصالحة حتى وإن احتاج الأمر لإعادة النظر في بعض بنودها.[١٤]

يجب أن يكون أي حديث عن انتخابات أو حكومة أو سلطة في إطار رؤية جديدة تسعى لتكريس مؤسسات الدولة الفلسطينية. الانتخابات يجب أن تكون لرئيس دولة فلسطين وليس لرئيس سلطة حكم ذاتي، ولأعضاء برلمان فلسطيني وليس مجلس تشريعي لسلطة حكم ذاتي، كما أن إعادة توحيد الأجهزة الأمنية يجب أن يكون في إطار وظيفة جديدة لهذه الأجهزة كأجهزة أمنية للدولة الفلسطينية وليس أجهزة أمنية تنسق مع إسرائيل في إطار التزامات (أوسلو).

إن كان الفلسطينيون يريدون تفعيل القرار الأممي بالاعتراف بفلسطين دولة مراقباً وإعطائه قيمة عملية، فيجب أن ينتقل مركز الثقل والتوجيه في العمل السياسي الفلسطيني إلى الدولة من خلال ممارسات على الأرض تعكس وتعبّر عن الحالة الجديدة، أو بمعنى آخر دولنة كل المؤسسات الفلسطينية. وفي هذه الحالة كلما خطت الدولة الفلسطينية خطوةً إلى الأمام؛ تراجعت مركزية منظمة التحرير والسلطة الوطنية في العمل السياسي، وربما تتحول المنظمة مع مرور الوقت لحزب داخل الدولة كما جرى مع جبهة التحرير الجزائرية بعد الاستقلال.[١٥] ولكن يبدو أن قيادة منظمة التحرير ما زالت تعيش حالة تردد في خياراتها الإستراتيجية، ولا يبدو أنها مزمعة على الدخول في مواجهة سياسية مع إسرائيل وواشنطن بحيث تبني على القرار الأممي ممارسات على الأرض بإلغاء حكومة سلطة أوسلو وتشكيل حكومة الدولة الفلسطينية وبداية ممارسة أشكال سيادية على الأرض، لذا يبقى مدخل إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها هو الممكن والمتاح ضمن الظروف الراهنة، مع إدراكنا وتفهمنا للتخوفات التي تثيرها القوى الوطنية من مصداقية حركة حماس في مطالبتها بالدخول في المنظمة وأهدافها من وراء ذلك.

ثانياً. إستراتيجية المسارات المتعددة

بات من الواضح أن أي محاولة لوضع إستراتيجية وطنية تُخرج المشروع الوطني الفلسطيني من أزمته، عليها أن تشتغل على عدة مسارات:

١. العودة لإستراتيجية المقاومة.
٢. تجسيد الدولة الفلسطينية حسب القرار الأممي.
٣. إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها كما نصت مواثيق المصالحة.
٤. إنهاء الانقسام المتجسد بوجود سلطتين وحكومتين في غزة والضفة.

نعتقد أن إستراتيجية وطنية للمقاومة هي الأكثر فعالية في إنجاز المصالحة أو الوحدة الوطنية، وفي تغيير قواعد اللعبة مع الاحتلال. فتاريخياً ومن تجربتنا الوطنية، فإن الصدام مع العدو في إطار إستراتيجية وطنية للمقاومة كانت توحد الشعب وتستقطب التأييد العالمي وتجبر الخصم على تقديم تنازلات،[١٦] والواقع الدولي والعربي اليوم مناسب في رأينا للعودة إلى خيار المقاومة الشعبية، فما دامت شعوب عربية وقوى معارضة تقوم بثورات وتحمل السلاح ضد أنظمة مستبدة وتجد تأييداً دولياً في ذلك، فإن الشعب الفلسطيني أحق بالقيام بثورة شعبية بل وبحمل السلاح في مواجهة الاحتلال، لأن الاحتلال أكثر خطراً على الشعوب وتهديداً للسلام الدولي من أنظمة غير ديمقراطية. مع ذلك لن نتوسع في هذا السياق؛ لأن المقاومة أو الانتفاضة عندما تندلع لن تأخذ إذناً من أحد، ولأن المقاومة الشعبية لن تكون مجدية إلا إن كانت في إطار إستراتيجية وطنية.

نخشى في ظل الانقسام الراهن أن يتم توظيف المقاومة فصائلياً بما يعزز أجندة خارجية أو حسابات القوى الداخلية الساعية للسلطة، وعليه فإن إنجاز المصالحة الوطنية يشكل مدخلاً لتوافق على إستراتيجية المقاومة المطلوبة.

أما المسار الثاني فقد تطرقنا أعلاه إلى تحديات تجسيد الدولة وخصوصاً أن القرار الأممي قرار غير ملزم، وهو يتحدث عن دولة مراقب أو غير عضو، كما لا يبدو أن ظروف السلطة الفلسطينية ومكوناتها مؤهلة للدخول في مواجهة مع إسرائيل وواشنطن لتجسيد هذا القرار. يبقى الممكن والمتاح هو العمل المتزامن على إنهاء الانقسام وإعادة بناء منظمة التحرير في الوقت نفسه، وعندما نقول ممكن ومتاح فهذا لا يعني أنه عمل سهل، بل يحتاج إلى جهود وإرادة قوية من كل الأطراف بل قد يحتاج للدخول في مواجهات مع إسرائيل وأطراف إقليمية ودولية ساهمت في حدوث الانقسام ومعنية ببقائه.

دون تجاهل الجهد الذي يجب أن يستمر في إنضاج شروط المقاومة والانتفاضة وفي العمل في الإطار الأممي لحصد مزيد من المكتسبات، فإن الأولوية يجب أن تركز على إنهاء الانقسام بشكل متزامن مع الاشتغال على إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها.

مصالحة إنهاء الانقسام

لأننا لا نستطيع أن نتجاهل وجود القوى

السياسية القائمة وخصوصاً حركتي فتح وحماس، ولا نستطيع تجاهل وجود سلطتين وحكومتين متخاصمتين، ولا وجود اتفاقات موقعة وارتهان للتمويل الخارجي وشروط الرباعية، لذا يجب العمل على مصالحة أو تهدئة فلسطينية داخلية تعمل على حل إشكالات السلطة والحكومة وإدارة حياة الناس، إنها مصالحة بين السجناء تشكل ضرورة ومدخلاً للانتقال لمرحلة تكسير جدران السجن. هذه المصالحة هدفها وضع حد لحالة العداء بين كياني غزة والضفة ووقف المفاعيل السياسية والاجتماعية والقانونية والنفسية للانقسام. إنجاز هذا الهدف المرحلي والعاجل سيتعامل مؤقتاً مع واقع فصل غزة عن الضفة وواقع وجود حكومتين وسلطتين، ليست هذه دعوة لتكريس الفصل بل للتعامل معه مؤقتاً للانتقال لمرحلة جديدة.

تحتاج هذه المصالحة إلى درجة عالية من البراغماتية والانحناء للعاصفة والتعامل بعقلانية مع شروط الرباعية، فحتى لو قررت حركتا فتح وحماس التصالح من خلال الورقة المصرية التي تم التوقيع عليها في أيار ٢٠١١، فلن يعود التواصل بين الضفة وغزة في إطار حكومة وسلطة واحدة دون موافقة إسرائيل أو دون تسوية سياسية تشارك فيها إسرائيل، لأن علينا تذكر أن إسرائيل انسحبت من القطاع وتقول إنها لم تعد مسؤولة عنه، وعليه فإن مصالحة توحيد غزة والضفة في إطار سلطة واحدة وحكومة واحدة لن يتم إلا من خلال الالتزام بشروط إسرائيل وواشنطن أو من خلال المواجهة معهما، وهذا يعني العودة لخيار المقاومة الشعبية.

إذن بدلاً من استمرار الحالة العدائية بين غزة والضفة ولأنه يبدو أن الطرفين[١٧] متمسكان بالسلطة وغير مهيئين للمراجعات الإستراتيجية، فيجب عمل مصالحة متدرجة لحين تغيّر الأحوال. هذه المرحلة من المصالحة تحتاج لاعتراف كل طرف بأن الطرف الآخر شريك في النظام السياسي وله حق تقرير مصير هذا النظام ورسم خارطة المشروع الوطني الجديد، وتحتاج لوقف حملات التحريض والتخوين والتكفير، وتحتاج لوضع حد للاعتقالات المتبادلة، أو بصيغة أخرى تمكين لجنتي المصالحة المجتمعية والحريات العامة من إنجاز عملها بسرعة. ونلفت الانتباه هنا إلى أن ورقة المصالحة المصرية تقوم على أساس مصالحة مؤقتة في ظل استمرار الانقسام لحين من الزمن.

تشكل هذه المصالحة الوطنية المؤقتة ـ والتي ستأخذ طابع التقاسم الوطني الوظيفي أو الشراكة السياسية ـ المدخل للمرحلة الثانية للإستراتيجية الجديدة أو المصالحة الوطنية الإستراتيجية من خلال إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها. لا شك في أن هناك مزالق وتخوفات من أن يشجع التعامل مع هذا مفهوم المصالحة هذا أو التقاسم الوظيفي المؤقت البعض لطرح فكرة الكونفدرالية بين غزة والضفة، حيث الخشية هي أن يستغل بعض المستفيدين من حالة الفصل أيّ نجاح في المصالحة حسب المفهوم المشار

إليــه أعلاه لتبرير حالة الفصل، أو أن تســتغل كلتا الحكومتين التوافق الداخلي لإضفاء شرعية دائمة على وجودها، ما يدفعها للتقاعس عن إنجاز المصالحة الوطنية الإستراتيجية. ولتحاشي وقوع ذلك يجب العمل في آن واحد على المرحلة الثانية للإســتراتيجية الوطنية، وهناك علاقة تفاعلية أو تأثيــر متبادل بين المصالحتــين، بمعنى أن أي تقدم في أي مصالحة سيؤثر إيجاباً على إنجاز المصالحة الأخرى والعكس صحيح.

خلال هذه المرحلة الانتقالية يكون لحركتي فتح وحماس دور رئيس في إصلاح ما أفسدوه، ومع ذلك يجب إبداء رأي فيما يتم الحديث عنه خلال هذه المرحلة ونلخصها فيما يلي:

١. بالنسبة للانتخابات، وحتى لا يتكرر ما جرى في انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٦، نفضّل الاتفاق بداية على ثوابت المشروع الوطني ومرجعياته قبل الانتخابات؛ لأن غيــاب الاتفاق على الثوابت والمرجعيات لن يســاعد على حدوث تداول ســلمي للسلطة. ونرى أن التراضي والتوافق في هذه المرحلة أهم وأجدى من الانتخابات.
٢. إن كانت هناك جدية في إجراء انتخابات بعد عدة أشهر، فلا داعي لتشكيل حكومة تنتهــي صلاحيتها بعد أشــهر، ويمكن للهيئــة القيادية المؤقتة أن تكلف الإعداد للانتخابات. وخصوصــا أننا نعتقد أن إسرائيل لن تسمح بانتخابات قبل اتضاح معالم التسوية والمفاوضات.
٣. في حالة الإصرار على تشــكيل حكومة، يستحسن أن تتشكل من الأحزاب وبعض المســتقلين؛ لأن حكومــة تكنوقراط لن تستطيع عمل شيء في ظل حالة التجييش عند الأحزاب، وســتبقى حكومة شكلية، تشكيل الحكومة من الأحزاب وخصوصاً مــن حركتي فتح وحمــاس يضعها على المحك، ويجعلها تتحمل المســؤولية بدلاً من أن تقــف موقف المتفرج على حكومة تكنوقراط مؤكدة الفشل.
٤. الحديث عن حكومة دون برنامج سياسي هو مجرد هراء، فــلا توجد حكومة دون برنامج سياســي، لأن هذه الحكومة لن تتعامل مع الفلسطينيين فقط بل مع العالم الخارجي وإسرائيل، ولهؤلاء شروط.

٢: المصالحة الإستراتيجية في إطار منظمة التحرير[١٨]

الاشــتغال علــى المرحلــة أو المهمــة الأولى للإســتراتيجية الوطنية يجــب أن يكون مواكباً للاشتغال على المرحلة الثانية، بل يجب أن يكون الالتزام بإنجاز الهدف الأول (التقاسم الوظيفي الوطني) مشروطاً بالالتزام بالهدف الإستراتيجي وهــو الاتفاق على الثوابت والمرجعيات في إطار منظمة التحرير، حيث يستحيل التقدم نحو الهدف الإســتراتيجي دون إنهاء الانقســام السياسي والبرنامجي. وعندما نقول تســاوق الاشــتغال على المســتويين فذلك لأننا نخشــى من أن واقع

فصل غزة عن الضفة قد يستغرق وقتاً طويلاً لأن إسـرائيل والقوى المستفيدة من حالة الفصل ما زالت قوية وفاعلة.

يعتبر هذا التساوق لمساري المصالحة الضمان لعدم تحول التقاسم الوظيفي الوطني المشار إليه إلى كيانين سياسـيين دائمي الوجود. إذا كانت المصالحـة الأولى، أي المصالحة العاجلة في ظل الانقسـام القائم، تتعامل مع الانقسـام الأخير الذي نتج عن أحداث حزيران ٢٠٠٧ ويمكنها أن تقتصر على حركتي فتح وحماس لأنهما سلطتا الأمر الواقع وتتحملان مسـؤولية عن الانقسام، فـإن المصالحة الإسـتراتيجية يجب أن تتعامل مع الانقسـام الإستراتيجي السـابق على تلك الأحداث والسابق لسـيطرة حركة حماس على القطاع، هذه السـيطرة وما سـبقها وما لحقها من توترات وصدامات مسلحة هي نتيجة للأزمة وليست سبباً فيها.

يجـب ألاّ تقتصر هذه المصالحة على حركتي فتـح وحمـاس بل يجـب مشـاركة كل القوى السياسـية ومؤسسـات المجتمع المدني الفاعلة وشـخصيات وطنية وأكاديميـة وثقافية داخل الوطن وخارجه. حركتا فتـح وحماس وحدهما ليسـتا مؤهلتين لاستنهاض أو صياغة مشروع وطني تحرري.

مدخل هذه الإسـتراتيجية ليـس بالضرورة الانتخابات التشريعية والرئاسية وليس التوافق على حكومـة تكنوقراط، بل إعـادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتستوعب الكل الفلسطيني، لـو تمكنا من بناء منظمة التحرير على أسـس جديدة وبقيادة جديدة فسيكون حل بقية القضايا أيسـر كثيراً، لن تنجح أي مصالحة أو شـراكة سياسـية أو مشـروع وطني إن بقي أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية المتجـددة، لأن منظمة التحرير ليسـت حزباً أو فصيلاً بل الكيانية السياسـية التي يعترف بها العالم أجمع. يجب أن تعيد هذه الإسـتراتيجية الوطنيـة الجديـدة الاعتبـار للأبعـاد القومية والإسـلامية والدولية للقضية الفلسـطينية على أسـس جديدة بحيث تُوظَف هذه الأبعاد لخدمة المشروع الوطني وليس إلحاق المشروع الوطني بهذا البعد أو ذلك.

في هذا السـياق نقدم المقترحات الآتية حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطيني وتفعيلها:

١. مجلس تأسيسي للإشراف على إعادة البناء

لا شك في أن أول وأهم سؤال يجب التصدي له في سياق الحديث عن إعادة بناء منظمة التحرير واستنهاضها هو الجهة التي ستتولى تلك المهمة، فإذا كانـت الأحزاب والسـلطتان والحكومتان مأزومة بل تُحملها الجماهير مسـؤولية الأزمة، فكيف يمكن الاطمئنان إليها لتقوم بعملية إعادة البناء ؟ وإذا كان الشـعب يعيش حالة شـتات وانقسـام حاد فكيف يمكنه تغيير الأوضاع أو الخروج في ثورة ليقول بإسقاط النظام ؟.

ونحـن نفكر بوضـع الميثـاق الوطني الذي سـيكون بمثابة دسـتور الشـعب الفلسطيني

فـــي الداخـــل والخـــارج والذي يحـــدد الثوابت والمرجعيـــات، نســـتحضر ما جـــرى في مصر وتونـــس، وفي تجارب ثورية ســـابقة حول وضع الدستور، فالميثاق سيكون بمثابة دستور الشعب الفلسطيني للمرحلة المقبلة.

نـــرى أن آلية القيام بمهمـــة إعادة البناء هي توسيع الإطار المؤقت المكلف بحثَ تطوير منظمة التحرير الذي تم الاتفاق عليه في القاهرة والدوحة من خلال إشـــراك ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والاتحادات الشـــعبية وشخصيات وطنية أكاديميـــة ومهنية من الداخـــل والخارج ليصل العدد حوالى المائة وخمســـين عضواً، ويقوم هذا الإطار بالتوافق علـــى الأعضاء الجدد، على ألا تزيد نســـبة ممثلي الأحزاب والفصائل عن ثلثي أعضاء الإطار القيادي الجديد.

يصبح الإطار الجديد بمثابة (مجلس تأسيسي) يتكلف عملية إعادة بناء المنظمة كما نصت على ذلـــك وثائق الوفـــاق الوطني وورقـــة المصالحة المصرية، ويشـــمل ذلك صياغـــة ميثاق المنظمة ويمكن الاســـتئناس بوثيقة الوفاق الوطني بهذا الشـــأن، كما يمكن لهذا (المجلس التأسيســـي) الاســـتعانة بخبـــراء من جامعة الـــدول العربية ومنظمة المؤتمر الإســـلامي، ليُضفي على الميثاق بعداً قومياً وإسلامياً. ويمكن لهذا المجلس أيضاً أن يقترح مســـمى بديلاً لمنظمة التحرير إن لزم الأمر، وتتم مراســـلة الأمم المتحـــدة والمنظمات الإقليميـــة والعربيـــة لاعتماد المســـمى الجديد، إضافة إلى إعادة صياغة علاقة منظمة التحرير بالسلطة الوطنية وبالدولة التي اعتمدت كمراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة وتحديدها.

٢. التراضي والتوافق بديل عن الانتخابات

علـــى الرغـــم مـــن أن الانتخابـــات عنـــوان الديمقراطية وهي المقياس الرئيس على شـــرعية من يتولى الســـلطة والحكم، فإن آلية الانتخابات ليست مدخلاً وحيداً لحل الإشكاليات السياسية لشعب يخضع للاحتلال ومنقسم انقساماً حاداً أيديولوجيـــاً وجغرافياً، وقد رأينا كيف أن نتائج انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٦ بدلاً من أن تحل اســـتعصاءات النظام السياسي، زادت الأمور ســـوءاً وأدت إلى حرب أهلية ثم الانقسام الذي نعيشـــه اليوم، ولذا نرى أن التوافق والتراضي مدخـــل يجب التفكير به وأخذه بعين الاعتبار في عملية إعادة بناء المنظمة إلى حين توافر الظروف المناسبة للانتخابات.

نرى أنه بعد وضع مسودة الميثاق من المجلس التأسيسي المُشـــار إليه ومصادقة كل الفصائل والأحـــزاب السياســـية عليه، يتـــم عرضه على استفتاء شـــعبي في الضفة وقطاع غزة وتكون نتيجة الاســـتفتاء ملزمة لجميع الفلســـطينيين، ونقترح أن تكون النســـبة المطلوبة ثلثي أصوات المصوتـــين. وإن لـــم تســـمح إســـرائيل بإجراء الاستفتاء تتم إجازة الميثاق بالتوافق أو بالانتخاب داخل المجلس التأسيسي.

وفي حالة تعثر إجراء الانتخابات التشـــريعية والرئاسية والمجلس الوطني كما نصت على ذلك

وثيقة المصالحة، وفي حالة إقرار الميثاق من خلال الاستفتاء - بأغلبية الثلثين - يصبح المجلس التأسيسي أو الإطار القيادي المؤقت الموسع بمثابة المجلس الوطني الفلسطيني الجديد.

٣.إعادة النظر في دوائر منظمة التحرير ومقراتها

مطلوب إعادة النظر في وجود بعض دوائر منظمة التحرير القديمة، والعمل على التنسيق وتوزيع الصلاحيات بين دوائر المنظمة ومؤسسات الدولة الوليدة حتى يتم تجاوز التضارب في الصلاحيات الذي كان يحدث بين مؤسسات المنظمة ومؤسسات السلطة. لا شك في أن حالة السيولة السياسية أو عدم الاستقرار في العالم العربي، وكذا الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الدولة الفلسطينية، سيجعل من الخطورة وضع دوائر منظمة التحرير في مكان واحد، ولذا نقترح أن تتوزع هذه الدوائر أو المؤسسات مؤقتاً في أكثر من مكان. ونرى أنه من المفيد أن يكون مقر المنظمة داخل قطاع غزة بعد أن يصبح قطاع غزة جزءاً خاضعاً للشرعية الوطنية الناتجة عن المصالحة، ولا مانع من وجود غالبية مؤسسات المنظمة في الضفة وغزة حتى في ظل الاحتلال، فحال مؤسسات المنظمة سيكون كحال مؤسسات السلطة ومقرات الأحزاب، وتتوزع بقية المؤسسات في الأردن ومصر، وفي حالة استقرار الأوضاع العربية يمكن الامتداد إلى سورية ولبنان.

٤.مصادر تمويل مؤسسات منظمة التحرير ونشاطاتها

ترجع الأزمة المالية لمنظمة التحرير في جزء منها إلى أن المصادر الممولة والداعمة باتت تحول المال إلى السلطة بدلاً من المنظمة، ولكون السلطة الفلسطينية همشت المنظمة وألحقتها بها مالياً، وعليه فإن أزمة السلطة المالية تنعكس على المنظمة والشروط التي تخضع لها السلطة في عملية التمويل تنسحب على المنظمة.

قد تتغير الأمور في حالة إعادة الاعتبار للمنظمة بالمصالحة ومن خلال ما سيطرأ على وضع السلطة من تغييرات بعد حصول فلسطين على صفة دولة مراقب.

من جهة أخرى، وفي حالة إنجاز المصالحة وإعادة بناء التمثيل الفلسطيني ومنظمة التحرير بنية حسنة، يفترض أن الملايين التي تتدفق إلى الأحزاب مباشرة ستذهب إلى الصندوق القومي لمنظمة التحرير أو لخزينة الدولة، وعلى منظمة التحرير أو الدولة أن تراقب مصادر التمويل الخارجية للأحزاب، كما أنه من خلال إعادة النظر في العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة التي يُفترض أن تتحرر من التزامات (أوسلو)، فإن الدول العربية والصديقة ستقدم مساعداتها إلى منظمة التحرير أو المرجعية الجديدة مباشرة وليس إلى الأحزاب أو السلطة. بعد إعادة بناء منظمة التحرير التي ستمثل الكل الفلسطيني يمكن للمنظمة أو للدولة (الفلسطينية) أن تدخل في اتفاقات وتفاهمات

مع الدول العربية والإسلامية لتأمين تغطية مالية ثابتة للمنظمة، وللبحث في آلية لجمع مساهمات من الفلسطينيين المقيمين في الشتات، كما كان الأمر سابقاً حيث كان يتم اقتطاع نسبة ٥٪ من مداخيل الفلسطينيين العاملين في الدول العربية. وتبقى كل هذه الأمور معلقة بما ستؤول إليه المصالحة من جانب، وبمستقبل السلطة بعد قرار الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو، كما أن إعادة النظر باتفاق باريس الاقتصادي قد يوفر مداخيل جديدة للفلسطينيين.

٥ ـ إشكالية الصفة التمثيلية للمنظمة ووظائفها

كما سبق ذكره، فإن المجلس التأسيسي المشار إليه سيشكل لأول مرة بالتوافق، وهو الذي سيبحث في أمر تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاق المصالحة، وإن كنا نعتقد أنه في ظل تصاعد العدوان والتهديد الإسرائيلي للفلسطينيين في الضفة وغزة، وفي ظل حالة عدم الاستقرار في العالم العربي، وفي ظل الانقسام الجغرافي وتوابعه، فإن (التراضي والتوافق) على أعضاء المجلس الوطني سيكون الحل الأنسب. أما بالنسبة إلى اللجنة التنفيذية، فيجب أن تنتخب من داخل المجلس الوطني الجديد على أساس نسبي حتى يمكن ضمان تمثيل عدد كبير من الأحزاب والشخصيات الوطنية. ويتم انتخاب رئيس المنظمة مباشرة من المجلس الوطني.

وبالنسبة لفلسطينيي الخط الأخضر، فإن صيغة لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية داخل الخط الأخضر، تم تجاوزها بعد توقيع اتفاقية (أوسلو) وقيام السلطة، وستصبح متجاوزة أكثر بعد قرار الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو، وسيبقى الأمر منوطاً بتداعيات ما بعد القرار.

نقترح في هذا السياق وبالنسبة للتجمعات الفلسطينية الأخرى خارج الوطن أن تُشكل (لجان الأخوة الفلسطينية) أو تطوير وتوسيع مؤسسة (الجالية الفلسطينية) الموجودة في أكثر من بلد. بحيث يفرز الفلسطينيون في كل تجمع ومن خلال التوافق بين القوى الفاعلة في كل تجمع من يمثلهم ويكون عدد المندوبين متناسباً مع عدد التجمع، وهذا ينطبق على فلسطينيي الخط الأخضر والأردن ولبنان وسورية وكل دول الشتات، إلى أن تتاح فرصة إجراء الانتخابات بحريّة.

مع أن قرار الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين عضواً مراقباً أشار إلى أن ذلك لن يؤثر على الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير فإننا نعتقد أن تساؤلات كبرى تطرح حول مستقبل المنظمة وقيمتها وصفتها التمثيلية بعد صدور القرار، بالإضافة إلى أن التخوفات التي يطرحها البعض فيما يتعلق باللاجئين و(الحقوق التاريخية) وحق تقرير المصير ـ وهم محقون ـ يمكن تبديدها من خلال التمسك بكل القرارات الدولية الخاصة بفلسطين، ومن المعروف أن قرارات الشرعية الدولية لا تسقط بالتقادم، ولا تسقط إلا إذا تم التصويت على قرار دولي من جهة الصدور نفسها يلغي القرار السابق كما جرى مع القرار

الذي صدر عن الجمعية العامة ١٩٧٥ حول اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، والذي تم إلغاؤه عام ١٩٩٢ بتصويت في الجمعية العامة على إلغائه.

٦. إشكالية تمثيل الفلسطينيين في الأردن

شهدت الأشهر التي سبقت التصويت على قرار عضوية فلسطين حديثاً علنياً حيناً، وفي الكواليس حيناً آخر حول البديل الأردني وإيجاد صيغة من العلاقة بين سكان الضفة والأردن، بل تحدث الأمير حسن بوضوح عن عودة الدور الأردني في الضفة. زيارة الملك عبد الله لرام الله يوم الخميس ٢٠١٢/١٢/٧ وإن كانت زيارة مباركة للرئيس بعضوية فلسطين فإننا نعتقد أنها تعبر عن انشغال إن لم يكن قلقاً أردنياً من تداعيات الاعتراف بفلسطين دولة على وضع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ومستقبل العلاقة بين البلدين.

سيكون من الصعب إجراء انتخابات في الأردن لعضوية المجلس الوطني أو للتصويت على الميثاق دون تفاهمات مسبقة بين الرئيس أبو مازن وملك الأردن على أن مشاركة الفلسطينيين / الأردنيين في الانتخابات حالة استثنائية لا تتعدى دلالتها السياسية على المساهمة في إعادة بناء منظمة التحرير، وأن المشاركة لن تغير شيئاً في الوضعية القانونية والسياسية للمشاركين، وأن مسألة المواطنة ستبقى شأناً أردنياً. وفي حالة عدم إجراء الانتخابات، وهذا ما نعتقد، يرسل الفلسطينيون في الأردن الذين يريدون ترشيح أنفسهم لعضوية المجلس الوطني أسماءهم أو قوائمهم إلى المجلس التأسيسي المشار إليه للتصويت عليها.

٧. حول مصير السلطة الفلسطينية

سيكون مصير السلطة مطروحاً للنقاش بعد إعادة بناء منظمة التحرير، ذلك أن السلطة القائمة سلطة حكم ذاتي منبثقة عن اتفاقية أوسلو، كما أن أحزاباً فلسطينية وخصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي غير مشاركة فيها، حتى صح القول إنها سلطة حركة فتح، وفي حالة إعادة بناء المنظمة لتستوعب الكل الفلسطيني ولتصبح مركز الثقل في الحياة السياسية، فمن البديهي أن تكون كل الفصائل مشاركة في السلطة ولها رأي فيها. هذا الأمر يتطلب توافقاً على وجود السلطة ودورها، كما سيتم طرح موضوع الحكومة بعد إعادة بناء المنظمة. أصبحت هذه التساؤلات أكثر إلحاحاً وتعقيداً بعد التصويت على قرار قبول فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، مثلا هل ستستمر الحكومة كحكومة سلطة حكم ذاتي؟ أم ستتحول إلى حكومة دولة فلسطين؟ وهل ستستمر الحكومة والسلطة في إطار مرجعية اتفاقية أوسلو أم ستصبح مرجعيتها القرار الدولي الجديد والأمم المتحدة؟ وهل ستكون علاقة الدولة بمنظمة التحرير مماثلة لعلاقة السلطة بمنظمة التحرير؟.

من الملح اليوم التفكير في وضع السلطة والحكومة، فلا يُعقل بعد إعادة بناء منظمة التحرير والمصالحة، وبعد الإنجازات التي

تحققت في الأمم المتحـــدة وفي جبهة المقاومة أن يستمر الفلسطينيون خاضعين لسلطة حكم ذاتـــي مرجعيتها اتفاقية أوســـلو، المطلوب أن تصبح منظمة التحرير المتجددة والقرار الأممي حول الدولة مرجعية للســـلطة الفلســـطينية، ما يتطلـــب قراراً واضحاً من الرئيس بالتخلي عن اتفاقية أوسلو وممارسة السيادة على أراضي الدولة ولو بشـــكل متدرج. وما بعد إعادة بناء المنظمـــة وإلى حين قيام الدولـــة تتولى منظمة التحرير قيادة السلطة والحكومة.

خاتمة

خلاصـــة القـــول، إن لم نتـــدارك الأمر بوضع إســـتراتيجية وطنيـــة لتحكـــم العمل السياســـي الفلســـطيني في ظل المتغيرات العربيـــة والدولية المفتوحة على كل الاحتمالات، فستســـتمر القضية الفلسطينية في حالة تيه، وسيسير النظام السياسي نحو مزيد من التفكك. حركة فتح ومنظمة التحرير لن تبقيا موحدتين، وستسيران نحو مزيد من التآكل والتخبط،[١٩] وكذا الحال مع الســـلطة الوطنية التي ستتحول لجابي ضرائب ومقدمة لخدمات للمواطنين، يُفترض أنها من مهام دولة الاحتلال ومسؤوليتها، دون أي مضمون وطنـــي تحرري. وحركة حماس ستشـــهد مزيداً من الانحســـار وفقدان الشعبية والتحول إلى حكم شمولي استبدادي كلما توغلت في الســـلطة والحكم واســـتمرت ملتزمة بالتهدئة، وقد تشهد انقسامات داخلية وخصوصاً بين تيار وطني وتيار أممي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين، وتيار سينحو نحو التطرف. بطبيعة الحال لن يكون مصير بقية القوى السياســـية أفضل، وقد نشهد ظهور العديد من التيارات أو الأحزاب بمســـميات المســـتقلين[٢٠] أو أي مسميات أخرى يقودها رجال أعمـــال ورجال دين، إلا أن هذه القوى لن تشـــكل استنهاضاً للحالة الوطنية بل ستزيد من التيه ومن فرص تدخل أطراف خارجية.

تكمن التخوفات الأكثر مأســـاوية في فقدان ما تبقى من الضفة، وقد نشهد قريباً دولنة لقطاع غزة تؤدي لحرب أهلية حول السلطة والحكم. إسرائيل لن تُمكِن الفلســـطينيين من دولة ذات ســـيادة في الضفة الغربية ولو على جزء منها، ولذا فســـتعمل علـــى خلق المناخ المناســـب لفتنة وحرب أهلية في القطاع، كما ســـبق وهيأت المنـــاخ لـ (الانقلاب) الذي أقدمت عليه حركة حماس في حزيران ٢٠٠٧. حرب أهلية حول مَن يحكم قطاع غزة: حركة فتح أم حركة حماس؟ وقد تشارك جماعات أخرى في هذه الحرب، كما سيكون للعملاء دور مهم في هذه الفتنة. سكوت إسرائيل عن حكم حماس في الضفة ليس قبولاً نهائياً أو موقفاً إستراتيجياً وليس عجزاً، بل لهدف تكتيكي، وعندما تشـــعر إسرائيل بأنها حققـــت هدفها من الانقســـام وعندما تهدأ الحالة العربيـــة الثائرة وخصوصاً في مصر، فســـتنقل إســـرائيل المعركة لقطاع غـــزة، وهناك نخب من داخل حركة حماس وخارجها تراودها شهوة حكم غزة بمعزل عن المشـــروع الوطني بل على حسابه وهي مســـتعدة للقتال والقتل دفاعاً عن مصالحها وشهوتها في السلطة أو خدمة لأجندة خارجية.

هوامش

١. أول استعمال لكلمة الإستراتيجيةStrategy كان في المجال العسكري وتعني فن التخطيط في الحرب، وهذا ما نلمسه من خلال تعريفاتها الأولى على يد أهم الإستراتيجيين فعرفها «كلاو فيتز» منذ القرن التاسع عشر في كتابه (فن الحرب) Carl Clausewitz von بأنها (فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب) أما ليدل هارت Henry Basil Hart Liddell فعرفها بأنها (فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة).

٢. ومن المفكرين الذين ربطوا الإستراتيجية بالقيادة «مولتكه» حيث عرف الإستراتيجية بأنها (الملاءمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب)

٣. يعتبر الزعيم الصيني ماو تسي تونغ أهم من وضع كتباً حول إستراتيجية حرب الشعب كما تم تطبيقها في الثورة الصينية، ويمكن الرجوع لإستراتيجية حرب العصابات وحرب الشعب في الصين وفي تجارب شعبية حول العالم من خلال كتاب: روبرت تايلر، حرب المستضعفين، ترجمة وتحقيق محمود سيد رصاص، لمؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨١.

٤. لم يستمر الميثاق القومي الأول لمنظمة التحرير سوى أربع سنوات، ففي العام ١٩٦٨ تم التحول إلى الميثاق الوطني، وأدخلت تغييرات على نصوص الميثاق وعلى قيادة المنظمة، وفي العام ١٩٧١ اتخذ المجلس الوطني قرارات تعتبر تجاوزاً للميثاق، وخصوصاً عندما تحدث عن العلاقة باليهود، والتمييز بين اليهودية والصهيونية، وفي تلك الجلسة تم تبني فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتعايش فيها المسلمون واليهود والمسيحيون .ثم توالت التغييرات والتحويرات فيما يتعلق بإستراتيجية التحرير وبأهداف الشعب الفلسطيني.

٥. من المهازل السياسية التي تعكس حالة غياب التخطيط والإستراتيجية ما جرى في الانتخابات البلدية في الضفة في تشرين الأول ٢٠١٢ حيث تنافست على المجلس البلدي لمدينة نابلس قائمتان واحدة برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والأخرى برئاسة أمين مقبول أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح، الذي أكد أن اللجنة المركزية للحركة كلفته رئاسة قائمة الحركة «قائمة الاستقلال والتنمية». هذا يعني إما هزيمة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو هزيمة أمين سر حركة فتح، وهذا ما جرى مع أمين مقبول.

٦. إن كان غموض الخطاب السياسي لحركة حماس يدخل في باب التكتيك والمناورة السياسية، فإنه يعود أيضاً إلى الأيديولوجية الدينية عند حماس وجماعات الإسلام السياسي التي تعتمد مفهوم (التقية) الذي يبرر القول على خلاف النوايا الحقيقية بل ويبرر الكذب على من يعتبرون كفاراً أو من غير الجماعة الإسلامية.

٧. المشروع الوطني بصيغته المُعبر عنها من خلال منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة عقد سياسي يعكس موازين القوى في الداخل الفلسطيني وشبكة التحالفات الفلسطينية الفلسطينية، والفلسطينية العربية والدولية، فقد كان المشروع الوطني بمثابة مشاريع في مشروع واحد أو هو خلاصة التقاء المشروع الوطني الناهض والمشروع القومي العربي والمشروع التحرري العالمي. واليوم فنحن بحاجة لعقد سياسي جديد لأن شبكة التحالفات القديمة، فالحركة القومية العربية تراجعت لصالح الإسلام السياسي، والمعسكر الاشتراكي انتهى وحلت محله هيمنة أميركية شبه مطلقة، أيضاً حدث تغير داخل النخبة السياسية الفلسطينية من حيث برامجها ومصادر تمويلها وأماكن وجودها، فغالبيتها موجودة داخل فلسطين وليس خارجها.

٨. يعود جزء كبير من الارتباك في إستراتيجية العمل الفلسطيني إلى أن الأحزاب والفصائل الفلسطينية ـ ما عدا حركة الجهاد الإسلامي ـ تريد أن تصبح سلطة وحكومة وتمارس العمل الدبلوماسي، وفي الوقت نفسه ترفع شعارات الثورة والجهاد، وفي الحالتين يحدث ذلك في ظل وجود الاحتلال وتحت سمعه وبصره، وهو أمر صعب إن لم يكن مستحيلاً.

٩. الجزء الأكبر من المثقفين أصبحوا بعد تأسيس السلطة عام ١٩٩٤ موظفين يعتمدون على راتب السلطة، وهو أمر يحد من حريتهم في ممارسة النقد الجاد تجاه السلطة خوفاً من قطع رواتبهم، والأمر نفسه لجزء آخر من المثقفين الذين استوعبتهم مؤسسات مجتمع مدني ممولة من جهات أميركية وأوروبية، حيث يلتزمون في عملهم الأجندة التي تحددها الجهات المانحة، وهذه غير معنية بالعمل الوطني، بل تقدم الأموال كنوع من الرشوة للنخبة لإبعادها عن العمل الوطني الحقيقي المتصادم مع الاحتلال.

١٠. مع أن أزمة المشروع الوطني والإستراتيجية الوطنية قديمة كما سبق ذكره فإن ظهور حركة حماس شكل انقساماً سياسياً وأيديولوجياً وثقافياً واجتماعياً حاداً داخل النظام السياسي والمجتمع الفلسطيني، وخصوصاً في السنوات الأخيرة حيث بات حكم حماس في غزة جزءاً من المشهد العام فيما يسمى الربيع العربي حيث تصعد قوى الإسلام السياسي على حساب القوى الوطنية والليبرالية.

١١. تعود فكرة الكونفدرالية مع الأردن إلى بداية مسلسل التسوية، إلا أنها اليوم تعود في ظل أوضاع فلسطينية وعربية أكثر مواتاة لتنفيذ الفكرة، ويتزامن الحديث عن الكونفدرالية مع الأردن مع تسريبات عن مخططات لإلحاق قطاع غزة بمصر أو توسيعه في سيناء، وكل هذه مخططات هدفها ضرب فكرة الدولة الفلسطينية في الضفة وغزة وقطع التواصل بين فلسطينيي الضفة وفلسطينيي القطاع.

١٢. لا نروم من هذا القول إلزام الشعب الفلسطيني بحل الدولتين والتنازل عن بقية فلسطين، ولكننا نتحدث عن العمل الدبلوماسي والسياسي لمن يريد التعامل مع القضية دولياً، فالسياسيون يمكنهم صياغة أهداف تدخل ضمن مبدأ أن السياسة فن الممكن، ولكن لا يُطلب من كل مواطن وحزب أن يُعلن أن هذا هو هدفه وحقه الوطني النهائي، ما دام لا يريد أن يكون في موقع السلطة السياسية.

١٣. بات مصطلح المصالحة ممجوجاً وفاقداً المصداقية، ليس لعدم إنجاز تقدم في هذا الملف بل لأن المصطلح بحد ذاته يحمل دلالات لا تعبّر عن عمق الخلل والأزمة، فالحديث عن مصالحة بين حركتي فتح وحماس يقلل من أهمية الخلل العميق الذي ينتاب مجمل النظام السياسي.

١٤. حديثنا عن القرار الأممي بالاعتراف بالدولة لا يعني أنه إنجاز

كبير، وقد سبق أن كتبنا حول محاذير الذهاب للأمم المتحدة في ظل حالة الانقسام والتداعيات التي قد تنجم عن صدور قرار جديد من الجمعية العامة حول دولة في حدود ١٩٦٧ بطلب فلسطيني، وخصوصاً لجهة تأثيره على قرار التقسيم والذي صدر أيضاً عن الجمعية العامة ويمنحنا حوالى ٤٥٪ من مساحة فلسطين بدلاً من الـ ٢٢٪ التي يمنحنا إياها القرار الجديد.

١٥. ما جرى في الجزائر جرى مع كل حركات التحرر كفيتنام واللاوس وكمبوديا والمغرب، حيث اندمج المسلحون بالجيش النظامي وتم حل فصائل المقاومة أو تحويلها إلى حزب حاكم بعد الاستقلال، وقد جرت محاولات شبيهة في الحالة الفلسطينية حيث تم إدماج جيش التحرير وقوات الفصائل في أجهزة السلطة أو حلها وتم تهميش مؤسسات أخرى للمنظمة وأصبح رئيس منظمة التحرير نفسه رئيس السلطة الوطنية، ولكن كل محاولات تصفية وإضعاف منظمة التحرير تمت قبل نيل الاستقلال وقبل إنجاز مرحلة التحرر الوطني.

١٦. في بداية السبعينيات وفي أوج ممارسة فصائل منظمة التحرير العمل العسكري ضد إسرائيل داخل فلسطين المحتلة وحتى خارجها، وعلى الرغم من تصنيف واشنطن ودول أوروبية عديدة للمنظمة كمنظمة إرهابية، استطاعت المنظمة أن تنال صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة وأن تنال اعتراف أكثر من مائة دولة بها كممثلة للشعب الفلسطيني، وهذا يعود في جزء كبير منه لوجود إستراتيجية وقيادة فلسطينية واحدة، فالعالم يحترم حركات التحرر التي يحترمها شعبها وتعرف ماذا تريد.

١٧. من الالتباسات في الخطاب السياسي الفلسطيني حول المصالحة اعتبار الانقسام بين فتح وحماس، بينما في الحقيقة هو بين برنامجين: برنامج منظمة التحرير وبرنامج حركة حماس، ولذا ليس دقيقاً موقعة فصائل منظمة التحرير لنفسها وكأنها خارج معادلة الانقسام. كل القرارات التي يصدرها الرئيس فيما يتعلق بالانقسام أو المصالحة أو قضايا الخلاف الفلسطينية إنما يصدرها بصفته رئيساً لمنظمة التحرير وباسم اللجنة التنفيذية للمنظمة، وليس بصفته رئيساً لحركة فتح.

١٨. نستغرب سلوك فصائل منظمة التحرير وخصوصاً حركة فتح في تعاطيها مع منظمة التحرير والمصالحة، فهذه الفصائل تعترف بأن وضع منظمة التحرير وضع مهترئ وأن مؤسساتها شبه مشلولة أو غائبة، وهذه الفصائل تراهن على دخول حركتي حماس والجهاد الإسلامي للمنظمة لتتم إعادة تفعيل المنظمة. ولكن السؤال: ماذا إذا رفضت حركتا حماس والجهاد الإسلامي الدخول في المنظمة؟ هل ستبقى المنظمة على حالها من الدمار والموات؟ ولماذا لا تقوم فصائل المنظمة بإعادة بناء المنظمة وتفعيلها سواء شاركت فيها حماس أو لم تشارك؟.

١٩. حتى الآن من غير الواضح علاقة فصائل اليسار وخصوصاً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بمنظمة التحرير، فالرئيس يصدر قراراته في كل القضايا التي تتعلق بالانقسام وتداعياته أو بالتسوية باسم منظمة التحرير بعد اجتماعات للجنة التنفيذية للمنظمة والتي تتشكل في غالبيتها من الأمناء العامين للفصائل وموافقة هذه الفصائل على القرارات، وبعد صدور القرارات تنتقد فصائل اليسار هذه القرارات وتتحدث عن الانقسام كانقسام بين فتح وحماس فقط وبالتالي هي غير معنية بهذا الانقسام!

٢٠. من أبرز مظاهر التخبط، قدرة بعض الأشخاص على التسلل للإطار القيادي المؤقت للمنظمة باسم جماعة المستقلين فيما في الواقع لا يمثلون إلا أنفسهم وقاعدتهم الشعبية لا تزيد على العشرات.

منظمة التحرير الفلسطينية
بين ضرورات الإصلاح وإعادة البناء

د. أحمد مصلح*

مقدمة

تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية، في العام ١٩٦٤، كأول إطار جامع للشعب الفلسطيني بعد حرب العام ١٩٤٨، وبعد قيام إسرائيل بتهجير الجزء الأعظم من أبناء الشعب الفلسطيني إلى العديد من الدول العربية المجاورة وبقية دول العالم.

شكلت منظمة التحرير منذ إنشائها الوطن المعنوي للشعب الفلسطيني في المنافي والشتات، وعلى الرغم من الصعوبات والعقبات الكبيرة التي واجهتها المنظمة سواء في صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي أو على المستوى العربي والدولي أو حتى الصراعات الداخلية بين القوى الفلسطينية المختلفة المشكِّلة لها فإنها استطاعت تجاوز كل هذه العقبات وتحقيق العديد من الإنجازات وانتزا ع صفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

حدث تراجع مهم في دور منظمة التحرير الفلسطينية بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في أعقاب اتفاقيات أوسلو الموقعة مع الحكومة الإسرائيلية، في العام ١٩٩٣، لصالح السلطة الوطنية؛ نظراً لاعتقاد القيادة الفلسطينية أن عملية السلام ستفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة مع نهاية العام ١٩٩٩، وبالتالي لن تكون هناك حاجة لاستمرار المنظمة على الأقل بالصورة التي هي عليها.

أدى تراجع دور المنظمة لصالح السلطة، وفشل

*أستاذ في العلوم السياسية.

العملية السلمية مع إسرائيل في تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني، والصراع الفلسطيني الداخلي في أعقاب الانتخابات التشريعية الثانية في العام ٢٠٠٦ والذي انتهى بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة والانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية والقطاع، إلى جعل موضوع إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية موضوعاً محورياً وجزءاً أساسياً في إعادة ترتيب الشأن الفلسطيني وتحقيق المصالحة الفلسطينية. وعليه فإن السؤال الرئيس الذي تحاول هذه الورقة الإجابة عنه يتمثل في: ما هو المقصود بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية؟ وهل عملية الإصلاح تتعلق بالبنى المؤسسية والدور الذي تمارسه أساساً أم أنها تتعلق بإعادة بناء المنظمة على أسس جديدة مبنية على ميثاق ونظام أساسي وبرنامج سياسي ومؤسساتي جديد حتى تتمكّن من استيعاب بعض القوى الفلسطينية الأساسية مثل (حركة حماس، وحركة الجهاد الإسلامي) اللتين لا تزالان خارج نطاقها.

وتطرح هذه الورقة العديد من التساؤلات الفرعية الأخرى من قبيل: ما هي ضرورات إصلاح منظمة التحرير؟ وما هي وجهات نظر القوى والفصائل الفلسطينية في عملية إصلاح المنظمة؟ وما هي المشاريع والمقترحات المقدمة لتحقيق هذا الهدف؟ وهل النجاح في إصلاح منظمة التحرير «مرتبط بالمصالحة الفلسطينية أم العكس؟

وتعتمد الورقة في معالجة الموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة منهجاً تاريخياً، حيث سيتم استعراض أهم الأحداث المتعلقة بإنشاء منظمة التحرير وتلك المتعلقة بعملية إصلاحها، كما ستعتمد الورقة أسلوب المقابلة للاطلاع على وجهة نظر القوى والفصائل حول مفهوم إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، والقضايا التي تتطلب الإصلاح فيها.

وتقدم الورقة مناقشة الموضوع في إطار العناوين الآتية:

أولاً ـ الخلفية التاريخية لنشأة منظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً ـ البناء المؤسسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ثالثاً ـ التعددية السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

رابعاً ـ ضرورات إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.

خامساً ـ مقترحات ومشاريع إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.

سادساً ـ الجوانب المتعلقة بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.

سابعاً ـ مواقف القوى والفصائل الفلسطينية من إصلاح منظمة التحرير.

أولاً ـ خلفية تاريخية: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

بعد حرب العام ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل على ٧٨٪ من مساحة فلسطين، وتهجير الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني إلى الدول العربية وبقية دول العالم، لم يبق من المجتمع

الفلسطيني الذي كان مزدهراً في حينه سوى عدد قليل، وهو ما مثل نكبةً حقيقيةً للشعب الفلسطيني فقد فيها وطنه وهويته وقيادته السياسية وبنيانه الاجتماعي. وأضحى مجموعة من اللاجئين في العديد من دول الشتات. وعلى الرغم من محاولات خلق الكيان الفلسطيني من جديد من خلال الهيئة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني، وحكومة عموم فلسطين التي تأسست في قطاع غزة، بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٤٨، فإن ذلك لم ينجح في جمع شتات الشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته بالتحرر والعودة إلى وطنه.[٢]

بدأت القوى السياسية - بعد فترة من الضياع التي عاشها الشعب الفلسطيني - بالظهور منذ منتصف الخمسينيات، حيث تأسست مجموعة من الحركات الفدائية الفلسطينية، كحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، في العام ١٩٥٧، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، في العام ١٩٥٩، وحركة الأرض، في العام ١٩٥٩، وهو ما شكّل الإرهاصات الأولى لقيام منظمة التحرير الفلسطينية.[٣]

فكرة إنشاء منظمة التحرير

قرر مجلس جامعة الدول العربية؛ بناءً على مبادرة من وفد مصر في الجامعة بتاريخ ١٩٥٩/٣/٩ الطلب إلى الدول العربية عقد اجتماع لدراسة إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه كشعب موحد لا مجرد لاجئين.

وعاد مجلس الجامعة ليتخذ قراراً آخر، بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٩، باختيار أحد الشخصيات الفلسطينية المهمة، وهو السيد أحمد الشقيري مندوباً لفلسطين لدى مجلس الجامعة، كما دعا الشقيري إلى زيارة الدول العربية؛ لبحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها والتأكيد على أن الوقت قد حان ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم.[٤]

وفي إطار مؤتمر القمة العربي الأول الذي انعقد في القاهرة، خلال الفترة من ١٣- ١٦ كانون الثاني من العام ١٩٦٤، دعا المؤتمر الشعب الفلسطيني إلى تنظيم نفسه ليشارك في تحرير وطنه، كما طلب من ممثل فلسطين في مجلس الجامعة أحمد الشقيري إجراء الاتصالات بالدول الأعضاء وممثلي الشعب الفلسطيني فيها للوصول إلى قواعد سليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره.

استطاع الشقيري من خلال اتصالاته عقد ثلاثين مؤتمراً شعبياً مع الفلسطينيين شرح فيها طبيعة الكيان المنوي إقامته ومسودة النظام الأساسي، والميثاق القومي لمنظمة التحرير.

وتلا ذلك عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، بتاريخ ٢٨ أيار ١٩٦٤، في القدس، بحضور ممثلين عن الشعب الفلسطيني في كافة مناطق وجوده، وانتهى المؤتمر بإعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية وإقرار نظامها الأساسي وميثاقها القومي. وذلك بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢.

وعلى الرغم من بعض الاعتراضات من

أطراف فلسطينية وعربية على إنشاء المنظمة تحت مبررات مختلفة، فإن مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في القاهرة، في أيلول من العام ١٩٦٤، أعطى المنظمة اعترافاً عربياً مصادقاً بذلك على إنشائها.[٥]

ثانياً. البناء المؤسسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

تضمن النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية النص على مجموعة من المؤسسات التي تمثل في مضمونها سلطات وهيئات شبيهة بمؤسسات الدولة وهي:

١. المجلس الوطني الفلسطيني

يعتبر المجلس الوطني - وفقاً للنظام الأساسي - السلطة العليا لمنظمة التحرير، ويضع سياساتها وبرامجها، ويشكل المجلس عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني، وإذا تعذر إجراء الانتخابات يستمر المجلس قائماً إلى أن تتهيأ الظروف لذلك.[٦]

وعلى الرغم من أن الأساس في تشكيل المجلس الوطني هو الانتخاب، فإنه ومنذ تأسيس المنظمة لم يجر اعتماد هذا المبدأ في تشكيل المجلس الوطني؛ بسبب ظروف الشتات الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ولذا جرى اعتماد طريقة توافقت عليها فصائل المنظمة تستند إلى قيام لجنة تنبثق عن المجلس المنتهي ولايته بتسمية أعضاء المجلس الجديد وفقاً لنظام الكوتا وذلك كما يلي:[٧]

- كوتا الفصائل بحيث تم تخصيص عدد محدد من مقاعد المجلس لكل فصيل، وترك له تسمية ممثليه وحرية التبديل ضمن هذه الكوتا.
- كوتا المنظمات والاتحادات الشعبية والمهنية، حيث يتم توزيع هذه الكوتا بينها وفقاً لحجم كل اتحاد، وترك للاتحادات تسمية ممثليها من بين أعضاء الأمانات العامة المنتخبة فيها وترك لها حرية التغيير كذلك.
- كوتا العسكريين من جيش التحرير الفلسطيني، وترك لرئيس اللجنة التنفيذية تسميتهم بوصفه القائد العام للثورة.
- عدد من الشخصيات الوطنية المستقلة والكفاءات ويتم اختيارهم بالتوافق بين أعضاء اللجنة التنفيذية والأمناء العامين للفصائل.
- عدد محدد من ممثلي الجاليات الفلسطينية في أوروبا والأميركيتين، حيث جرت العادة على ترشيحهم من قبل السفارات بالاتفاق مع الجاليات.

وبعد قيام السلطة الوطنية وإجراء أول انتخابات عامة تشريعية ورئاسية، منح قانون الانتخابات العامة أعضاء المجلس التشريعي عضوية المجلس الوطني تلقائياً بمجرد انتخابهم.

وعليه، فإن منظمة التحرير وعلى امتداد تاريخها شكلت ائتلافاً جبهوياً ضم كافة القوى والفصائل والقطاعات الوطنية الفلسطينية، ولم تستمد شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني من

خـــلال صناديق الاقتراع مباشـــرة، وإنما من خـــلال الكفاح الوطني مـــن أجل التحرر وحق تقرير المصير.[٨]

وعملياً، فقد اتبع في تشكيل المجلس الوطني أســـلوب التمثيل النســـبي للفصائل الفلسطينية حســـب أوزانها، إضافة إلـــى تمثيل الاتحادات والنقابات الفلســـطينية والشخصيات المستقلة، وقد سيطرت حركة فتح على عضوية المجلس ليس فقط من خلال الأعضاء الممثلين لها، وإنما أيضاً نتيجة سيطرتها على الاتحادات والنقابات الممثلة في المجلس، وقد زاد عدد أعضاء المجلس بسبب طريقة الاختيار السابقة بدرجة لم يعد ممكناً أن يســـمح بعقد اجتماعاته وإجراء المناقشات حول القضايـــا المطروحة، وهو مـــا يبرر عدم انعقاده الســـنوي كما نص على ذلك النظام الأساســـي لمنظمة التحرير.[٩]

الأمر الذي دفـــع المجلس الوطني إلى اتخاذ قرار في دورته الحادية عشرة، في العام ١٩٧٣، يقضي بإنشـــاء المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلســـطينية كبرلمان مصغّر يتولى مهام المجلس الوطنـــي بين دورتي انعقاد، ويشـــكل حلقة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية للمنظمة.

٢. اللجنة التنفيذية

تعتبـــر اللجنـــة التنفيذية الـــذراع التنفيذية لمنظمـــة التحريـــر وهي بمثابة مجلـــس وزراء، ونص النظام الأساســـي لمنظمـــة التحرير على أن تشـــكيل اللجنة يتم بانتخاب أعضائها من داخل المجلس الوطني، وأن يقوم أعضاء اللجنة بانتخاب رئيسها من بين أعضائها.

ويبلـــغ عـــدد أعضاء اللجنـــة وفقـــاً للمادة ١٤ معدلـــة مـــن النظام الأساســـي من ١٥ – ١٨ عضـــواً. وتعتبـــر اللجنـــة التنفيذيـــة أعلى ســـلطة تنفيذية للمنظمة، وتتولى تمثيل الشعب الفلســـطيني والإشراف على تشكيلات المنظمة، وتتألف من عدد من الدوائر (الدائرة العسكرية، الشؤون السياسية والإعلامية، الصندوق القومي الفلسطيني، دائرة البحوث والمؤسسات المختصة، الشـــؤون الإداريـــة، شـــؤون الوطـــن المحتل، شؤون اللاجئين، شـــؤون المفاوضات، الشؤون الاجتماعية، دائرة التنظيم الشـــعبي، العلاقات القومية، التربية والتعليم العالي.[١٠]

إن عـــدم انعقاد المجلس الوطني فترات طويلة لأسباب تتعلق بالعدد الكبير لأعضائه والظروف الأمنيـــة للثورة الفلســـطينية، وصعوبات أخرى تتعلق بالجهة المستضيفة للاجتماع والتي تسمح بحضور كل الأعضاء من كل الفصائل أدى إلى أن تتحـــرر اللجنة التنفيذيـــة من رقابة المجلس، وهو ما عزز من دورها على حســـاب المؤسسات الأخـــرى، كمـــا تم اتباع نظـــام الحصص في تشكيلها على غرار ما هو جار في عضوية المجلس الوطني،[١١] وبمرور الوقت غابت الكثير من دوائر المنظمة وتقلص عمل العديد من الدوائر الأخرى.

وبالإضافة إلـــى المجلس الوطنـــي والمجلس المركـــزي الذي انبثـــق عنه واللجنـــة التنفيذية، فقـــد نص النظام الأساســـي للمنظمة على عدد

من المؤسسات الأخرى مثل الصندوق القومي الفلسطيني الذي يمثل مالية المنظمة، ويهدف إلى تمويل أعمالها، وجيش التحرير الفلسطيني ليشكل الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين وهو بمثابة الجيش الفلسطيني النظامي.[١٢]

أوجدت منظمة التحرير وعلى امتداد مسيرتها الطويلة العديد من الآليات والأطر القيادية الأخرى التي اقتضتها الظروف في كل مرحلة من مراحل العمل النضالي الفلسطيني.

ثالثاً. التعددية السياسية في إطار منظمة التحرير

على الرغم من سيطرة حركة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية منذ دخول الحركات الفدائية إلى المنظمة، وتولي الرئيس الراحل ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية في العام ١٩٦٩، فإن منظمة التحرير تمثل إطاراً جبهوياً واسعاً استطاع أن يجمع كافة قوى العمل الوطني الفلسطيني وفصائله باستثناء الحركات الإسلامية (حركة حماس، حركة الجهاد الإسلامي) التي ظهرت في فترة متأخرة على إنشاء منظمة التحرير.

نص النظام الأساسي لمنظمة التحرير في المادة ٤ على أن الفلسطينيين جميعاً أعضاء طبيعيون في المنظمة وأن الشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة.

برزت التعددية السياسية في إطار منظمة التحرير بشكلها الفعلي في العام ١٩٦٨ حيث دخلت القوى والفصائل الفدائية ذات الرؤى المتعددة (حركة فتح، الصاعقة، جبهة تحرير فلسطين، جبهة ثوار فلسطين، جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية، منظمة الشباب الثوري الفلسطيني، منظمة طلائع الفداء، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) إلى منظمة التحرير، أي بعد أربع سنوات على تشكيل المنظمة.[١٣]

وضعت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٦٨، الأسس لإعادة تطوير منظمة التحرير الفلسطينية، كما أرست الأسس الفكرية والسياسية والتنظيمية للمنظمة بما يتلاءم والتطورات والأحداث التي شهدتها تلك المرحلة، وإدخال هذه الأسس في إطار الوثائق الأساسية لمنظمة التحرير ممثلة بالميثاق القومي الذي أصبح يسمى الميثاق الوطني الفلسطيني، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير،[١٤] وشكل ذلك أول عملية إصلاح وتطوير للمنظمة بعد أربع سنوات على تشكيلها.

المنظمة كمؤسسة تمثيلية قائمة على أساس تعددي، فالمجلس الوطني الفلسطيني كأعلى سلطة تقريرية وتشريعية في المنظمة يضم معظم القوى والفصائل الوطنية والفئات والقطاعات والاتحادات والمنظمات الشعبية على النحو الآتي: قائمة المستقلين، قائمة الجدد في الوطن، قائمة المجلس التشريعي، قائمة حركة فتح، قائمة العسكريين، قائمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قائمة أعضاء المجلس المقيمين في الولايات المتحدة الأميركية،

قائمة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قائمة الاتحاد الديمقراطي (فدا)، قائمة جبهة التحرير الفلسطينية، قائمة الصاعقة، قائمة حزب الشعب، قائمة جبهة التحرير العربية، قائمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة)، قائمة جبهة النضال الشعبي، قائمة الجهاد الإسلامي (بيت المقدس)، قائمة الجبهة العربية الفلسطينية، قائمة الجبهة الإسلامية الفلسطينية، قائمة حركة المسار الوطني الفلسطيني، إلى جانب الاتحادات الآتية: قائمة اتحاد المرأة، قائمة الاتحاد العام لعمال فلسطين، قائمة اتحاد المعلمين، قائمة اتحاد الطلاب، قائمة جمعية الهلال واتحاد الأطباء، قائمة المهندسين، قائمة اتحاد الكتاب والصحافيين، قائمة اتحاد الحقوقيين، قائمة المجلس الأعلى للشباب والرياضة، قائمة الاقتصاديين، قائمة اتحاد الفلاحين، قائمة اتحاد الفنانين التعبيريين، قائمة اتحاد الفنانين التشكيليين.[١٥]

رابعاً. ضرورات إصلاح منظمة التحرير

مرت منظمة التحرير منذ نشأتها بالعديد من التطورات والأحداث التي استدعت الاستمرار في تقييم توجهاتها وآليات عملها لمواكبة هذه الأحداث والتطورات. ومنذ التحول الجذري الذي شهدته المنظمة في الدورة الرابعة للمجلس الوطني، في العام ١٩٦٨، والذي شمل إطارها القانوني وبيئتها المؤسسية وعضويتها ومنهج عملها، لم تجر مراجعة شاملة وعميقة لها، على الرغم من الأحداث الهائلة التي خاضتها طوال الفترة الماضية، وإن كانت قد شهدت بعض التغييرات هنا وهناك تحت ضغط الأحداث التي واجهتها، فتبنت البرنامج المرحلي في العام ١٩٧٤، وأضافت وألغت بعض البنى المؤسسية، وثبتت النهج السلمي ومبادرات السلام، بعد أن كان الكفاح المسلح السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، ووقعت اتفاق أوسلو مع الحكومة الإسرائيلية بعد مفاوضات أوسلو السرية، وأدخلت تعديلات على الميثاق الوطني بإزالة بعض النصوص التي تدعو إلى إزالة إسرائيل كمتطلب لعملية التسوية، وأنشأت السلطة الوطنية في إطار مرحلة انتقالية للوصول إلى الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٨، وفي ٢٢٪ من مساحة فلسطين التاريخية.

وبالإضافة للأحداث والتطورات التي شهدتها المنظمة وحاولت التعامل معها جزئياً، هناك مجموعة من الضرورات التي تستدعي إعادة تقييم شاملة لتجربتها لتبقى إطاراً جامعاً لكل القوى الفلسطينية والفصائل على الساحة الفلسطينية ولتبقى ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ومن هذه الضرورات:[١٦]

١. بروز مجموعة من القوى والفصائل الجديدة على الساحة الفلسطينية وإثبات حضورها على هذه الساحة مثل

حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وبما أن منظمة التحرير وجدت لتضم كل الفلسطينيين باعتبارهم أعضاء طبيعيين فيها، فإن هناك حاجة إلى أخذ التحولات في الخارطة السياسية الفلسطينية بعين الاعتبار بضم هذه القوى إلى المنظمة.

٢. إن الترهل الذي أصاب مؤسسات منظمة التحرير وبنيانها الهيكلي واختفاء الكثير من دوائرها وهيئاتها يتطلب مراجعة لهذا البناء وإعادة تفعيله من جديد، خاصة أن متطلبات وجود المنظمة ومؤسساتها والحاجة لها في ظل الأحداث الإقليمية والدولية المتطورة التي تؤثر على القضية الفلسطينية هو الأكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

٣. إن تداخل وتدافع الأجيال داخل أطر ومؤسسات منظمة التحرير تقتضي تفعيل آليات السلطة وإشغال المناصب فيها، خاصةً بعد تعطّل هذه الآليات والاستعاضة عنها بأسلوب التعيين والذي لم يأخذ في الاعتبار بروز القوى الجديدة والقيادات الشابة على الساحة الفلسطينية.

٤. العقبات التي تواجهها العملية السلمية والوصول إلى طريق مسدود مع الحكومات الإسرائيلية في هذا المجال، يتطلب تعزيز عناصر القوة الداخلية لمواجهة سياسات الاحتلال وضمان بقاء القضية الفلسطينية حية.

٥. إن إصلاح منظمة التحرير يأتي كذلك في ظل رياح التغيير التي تشهدها المنطقة العربية والسعي نحو إقامة نظم جديدة على أسس ديمقراطية تعددية تحترم الحقوق والحريات بأوطانها، وهو توجه طرح مبكراً على الساحة الفلسطينية، فمنذ العام ٢٠٠٠، بدأت العديد من الأصوات بالمناداة بإصلاح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي عملية مستمرة حتى تاريخه، ومن الطبيعي أن تطال هذه الدعوات للإصلاح، أيضاً، منظمة التحرير الفلسطينية؛ نظراً للارتباط الوثيق بين السلطة الوطنية والمنظمة، خاصة بعد أن أصبح مركز المنظمة ووجودها الأساسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٦. الربط بين عملية إصلاح منظمة التحرير وتحقيق المصالحة على الساحة الفلسطينية من قبل بعض الفصائل والقوى الفلسطينية، وكشرط مسبق للاعتراف بوحدانية المنظمة وشرعيتها، وحتى تصبح جزءاً منها، على الرغم أن هناك من يرى أن عملية إصلاح هياكل المنظمة ومؤسساتها كتلك المتعلقة بتفعيل بعض أجهزتها المعطلة وإدخال الأساليب الديمقراطية في عمل تلك الأجهزة مرتبط بضرورات مؤسسية ولا داعي لربطها بموضوع المصالحة بين

الفصائل الفلسطينية.[١٧]

٧. إن تراجع دور منظمة التحرير وتأثيرها لصالح دور السلطة قلب المعادلة، فالأصل أن السلطة وجدت كأداة للمنظمة لتحقيق هدف الدولة الفلسطينية، إلا أن المنظمة أصبحت وكأنها دائرة من دوائر السلطة أو أداة من أدواتها.[١٨] ولا بد من إصلاح هذا الوضع وإعادة التأكيد على أن منظمة التحرير هي مرجعية السلطة الفلسطينية.

خامساً. مبادرات إصلاح منظمة التحرير

تعددت الدعوات إلى إصلاح وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وضم كل القوى والفصائل الفلسطينية في إطارها، ووجهت العديد من الدعوات وفي وقت مبكر للقوى الإسلامية (حركة حماس والجهاد الإسلامي) للدخول في منظمة التحرير، وأجريت العديد من الحوارات حول شروط انضمامها، ويمكن التطرق إلى أبرز الحوارات والمبادرات التي تتعلق بإصلاح منظمة التحرير وتفعيلها على النحو الآتي:

١. إعلان القاهرة ٢٠٠٥

توصلت القوى والفصائل الفلسطينية في مؤتمر الحوار الفلسطيني المنعقد في القاهرة خلال الفترة من ١٥ -٢٠٠٥/٣/١٧ بحضور اثني عشر فصيلاً فلسطينياً إلى اتفاق بالإجماع أطلق عليه إعلان القاهرة.

ومن بين أمور عدة تضمنها الإعلان النص في البند الخامس منه على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل إلى المنظمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ولتحقيق ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وأعضاء اللجنة التنفيذية في المنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل وشخصيات وطنية، على أن يدعو رئيس اللجنة التنفيذية هذه اللجنة للاجتماع، وأن تشمل مهامها التحضير لانعقاد المجلس الوطني ومعالجة الوضع المؤسسي للمنظمة.[١٩]

وشكل ذلك المرة الأولى التي يتحقق فيها إجماع وطني يشمل حركتي حماس والجهاد الإسلامي على ضرورة تفعيل منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، فحماس كانت ترفض المشاركة في منظمة التحرير ما لم يتم تغيير ميثاقها وبرنامجها وما لم تحصل على النسبة التي تطلبها والتي تمكنها من السيطرة على المنظمة أو لعب دور أساسي في قيادتها، فقد كانت تفكر في إنشاء جسم بديل أو موازٍ للمنظمة، إلا أن الصعوبات المتعلقة بالاعتراف العربي والدولي حالت دون ذلك.[٢٠]

٢. وثيقة الوفاق الوطني

أدت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية، في العام ٢٠٠٦، وفوز حركة حماس بأغلبية مقاعد

المجلس التشـريعي إلى تعميـق الأزمة والصراع الفلسـطيني الداخلي. وللخروج مـن هذه الأزمة قدم قادة الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية من جميع الفصائـل وثيقة للوفاق الوطني تتضمن العديد من الأسـس لتحقيق الوحدة الوطنية، وقد اعتُمدت هذه الوثيقة أساسـاً لحـوار وطني ضم جميع القوى على الساحة الفلسطينية تمخّض عنه اعتمادها كأساس لمعالجة الوضع الفلسطيني من مختلف جوانبه بما في ذلك إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، حيث جاء في الوثيقة التأكيد على ضرورة الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة، فـي آذار ٢٠٠٥، فيما يتعلق بتطوير وتفعيـل منظمـة التحرير الفلسـطينية وانضمام حركـة حماس والجهاد الإسـلامي إليها بوصفها الممثل الشـرعي والوحيد للشـعب الفلسطيني في كافـة أماكن وجوده، وبما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية ووفق أسس ديمقراطية، وبما يعزز قدرتها على النهوض بمسـؤولياتها في قيادة الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي والدفاع عن حقوقه الوطنية.

كما أكـدت الوثيقة ضرورة تشـكيل مجلس وطنـي جديد بمـا يضمن تمثيـل جميع القوى والفصائل الوطنية والإسلامية، وكذلك التجمعات الفلسطينية في كل مكان، والمؤسسات والفعاليات والشـخصيات على أسـاس التمثيل النسـبي والفعالية في النضال، والحفاظ على المنظمة إطاراً جبهوياً عريضاً وشاملاً ومرجعيةً سياسيةً عليا.[٢١]

٣. اتفاق مكة للمصالحة بين فتح وحماس

جاء اتفاق مكة بمبادرة من ملك المملكة العربية السعودية عبد الله بن عبد العزيز، حيث جرت في مكة مفاوضات بين حركتي فتح وحماس تمخض عنها اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس بتاريخ ٨ شباط ٢٠٠٧، وقد أكد هذا الاتفاق ما جاء في إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني بخصوص إصـلاح منظمة التحرير، حيث جـاء في البند الثالث منـه النص على ضـرورة المضي قدماً في إجراءات تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها وتسـريع عمل اللجنـة التحضيرية اسـتناداً إلى التفاهمات التي تم التوصل إليها سابقاً في هذا المجال.[٢٢]

٤. المبادرة اليمنية للحوار بين فتح وحماس:

جاءت هذه المبادرة بعد اتفاق بين حركتي فتح وحماس برعاية يمنيـة، وقد أكدت هذه المبادرة بدورها استئناف الحوار بين القوى الفلسطينية على أساس اتفاق القاهرة ٢٠٠٥,[٢٣]

٥. ورقة المصالحة المصرية

شـكل موضوع منظمة التحرير الفلسـطينية البنـد الأول في هذه الوثيقة التي وقعت عليها فتح وحماس ومعظم الفصائل الفلسـطينية الأخرى، حيث تمت إعادة التأكيد مجدداً على تفعيل منظمة التحريـر وتطويرها، وفق أسـس يتـم التراضي عليها تضم جميع القوى والفصائل الفلسـطينية وفقـاً لاتفاق القاهرة ٢٠٠٥. وكما ورد في الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني، حزيران ٢٠٠٦،

حيث أوردت الورقة المصريــة نص الفقرة الثانية من وثيقــة الوفاق الوطني مع بعــض التعديلات التي تتعلق بمواعيد تشــكيل مجلس وطني جديد، حيث جعلت الانتخابات الرئاســية والتشــريعية وانتخابات المجلس الوطني متزامنة، على أن تجرى انتخابــات المجلس الوطني على أســاس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج، حيثما أمكن، وبالتوافق حيثما يتعذر إجراء الانتخابات، وحددت ولاية المجلس الوطني بـ ٤ سنوات، ونصت الورقة أيضاً، على تشــكيل اللجنة المكلفة تطويرَ المنظمة وفقاً لإعلان القاهرة ٢٠٠٥، وأوكلت إليها تحديد العلاقة بين المؤسسات والهياكل والمهمات لكل من منظمة التحرير والسلطة الوطنية وخاصة العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وباعتبار المنظمة مرجعية السلطة وضمان عدم الازدواجية بينهما في الصلاحيات والمسؤوليات.

وبينــت الورقة أنه إلــى حين انتخاب المجلس الوطني الجديــد (مع التأكيــد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة) تمثل اللجنة المكلفة تطويرَ المنظمة إطاراً قيادياً مؤقتاً وتتولى المهام الآتية:

- وضــع الأســس والآليات لتشــكيل المجلس الوطني.
- معالجــة القضايا المصيرية في الشــأن السياســي والوطني واتخــاذ القرارات بشأنها بالتوافق.
- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار الوطني.[٢٤]

وبعــد توقيع الفصائل الفلســطينية بما فيها حركتا فتح وحمــاس وثيقةَ المصالحة، في العام ٢٠١١، فــي القاهــرة، تم التوصــل إلى إعلان الدوحة بــين الحركتين، في العام ٢٠١٢، والذي نصت الفقرة الأولى منه على الاستمرار بخطوات تفعيل منظمة التحرير من خلال إعادة تشــكيل المجلس الوطني بشــكل متزامن مع الانتخابات الرئاســية والتشــريعية، والاتفاق على تواصل اجتماعات لجنة تفعيل المنظمة وتطويرها.

عقــدت لجنة تطوير منظمــة التحرير عدداً من الاجتماعــات كمــا انبثق عنها عــدد من اللجان الفرعية، ومنها اللجنة الخاصة بتشــكيل المجلس الوطنــي الجديــد التي عقدت اجتماعاً لمناقشــة مشروع قانون انتخابات المجلس الوطني برئاسة سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني، في القاهرة، خلال الفترة ٢٤ – ٢٠١٢/٢/٢٥، بحضور ممثلين عن كافة الفصائل الفلسطينية وتجمع الشخصيات المستقلة، وجرى نقاش مجموعة من الأسس التي تضمنها المشــروع مثل النظام الانتخابي، وعدد أعضاء المجلس، وعلاقة أعضاء المجلس التشريعي بالمجلس الوطني، ومدة ولاية المجلس.[٢٥]

سادساً. الجوانب المتعلقة بإصلاح منظمة التحرير

تتفــاوت التوجهات حول الجوانب التي ينبغي التركيــز عليها في إطــار عملية إصلاح منظمة التحرير الفلســطينية، فهنــاك من يرى ضرورة أن يكــون الإصــلاح شــاملاً ويطــال مختلف

الجوانب المتعلقة بالمنظمة، بدءاً بالميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي الوطني والجوانب السياسية والقانونية للمنظمة، والتأكيد على دورها المرجعي وكونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مروراً بالجوانب التنظيمية المتعلقة بضم القوى السياسية غير المنضوية في إطار المنظمة إليها (حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي) وإعادة تشكيل المجلس الوطني وفق صيغ متفق عليها، وكذلك الحال في المجلس المركزي، وإصلاح دوائر منظمة التحرير، واستحداث دوائر أخرى وفقاً للمستجدات القائمة، وتوزيع المسؤوليات على أعضاء اللجنة التنفيذية بعد إعادة تشكيلها ورفدها بالكفاءات والاتحادات، والعمل على توسيع المشاركة بها باعتبارها قواعد شعبية للمنظمة، وإقامة هيئات رقابية إدارية ومالية فاعلة على مؤسسات المنظمة.

وأخيراً، إصلاح العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية وتنظيمها، بحيث يتم التأكيد على أن المنظمة تشكل مرجعية للسلطة الوطنية ووضع آليات وإجراءات من قبل المنظمة لمتابعة أداء السلطة، والفصل بين رئاسة المنظمة ورئاسة السلطة الوطنية ووضع ضوابط قانونية تحدد العلاقة بينهما وصلاحيات كل منهما، وكذلك الفصل بين مؤسسات المنظمة ومؤسسات السلطة سياسياً وإدارياً ومالياً.[٢٦]

وهناك من يرى أن عملية إصلاح منظمة التحرير أمر ضروري تقتضيه التحولات والتطورات التي شهدتها المنظمة على الأقل منذ التوقيع على اتفاق أوسلو، عام ١٩٩٣، إلا أن الإصلاح المقصود هو تطوير مؤسسات المنظمة وتفعيلها وتعزيزها وضم القوى والفصائل غير المنضوية في المنظمة إليها، ولا يعني بأي حال هدم المنظمة وإعادة بنائها على أسس جديدة؛ لما يشكله ذلك من مخاطر ضياع الصفة التمثيلية التي حصلت عليها المنظمة على امتداد سنوات عديدة وقدمت من أجلها تضحيات كبيرة، فوحدانية تمثيل المنظمة يجب أن تبقى فوق كافة الموضوعات والتوجهات، ولا يجوز بأي حال من الأحوال تدمير المنظمة تحت ادعاء إصلاحها.[٢٧]

وفي المحصلة، فإن منظمة التحرير أصبحت بنداً أساسياً في إطار الحوار الفلسطيني منذ العام ٢٠٠٥، كما أصبحت أحد أهم بنود المصالحة الفلسطينية الداخلية، وتم تضمينها كبند أول في العديد من الاتفاقيات التي جرى التوصل إليها بين الفصائل الفلسطينية وعلى وجه التحديد فتح وحماس، كما أن النصوص التي وردت في هذه الوثائق حول إصلاح المنظمة أكدت صيغة تطوير منظمة التحرير وتفعيلها، ولم يرد في أي منها أي إشارات إلى أن المقصود هدم القائم وإعادة البناء من جديد، كما أن جلسات الحوار المختلفة بين الفصائل وخاصة الجلسات التي عقدت بخصوص انتخابات المجلس المركزي الفلسطيني تبنت، أيضاً، هذا الاتجاه في الإصلاح.

سابعاً. مواقف القوى والفصائل من إصلاح منظمة التحرير

إن التراجع الذي أصاب المنظمة ومؤسساتها خلال السنوات السابقة وغياب عملية المراجعة لأدوات العمل وآلياته فيها جعل ضرورة العمل علـى إصلاحهـا أمراً غير مختلـف حوله بين القوى والفصائل الفلسـطينية، كذلك لا وجود لفروق جوهرية بين القوى على ضرورة شمولية عملية الإصلاح.

إلا أن الاختـلاف بـين القـوى والفصائـل الفلسـطينية بخصوص إصلاح منظمة التحرير يتعلق بالأسس التي ينبغي أن تستند إليها عملية الإصلاح، وكذلك في التفاصيل المتعلقة بجوانب الإصلاح، وهو اختلاف قائم بين القوى والفصائل الإسـلامية (حركة حماس وحركة الجهاد)، وبين القـوى والفصائـل الوطنية ممثلـة بحركة فتح وفصائل منظمة التحرير الأخرى.

فالقوى الإسـلامية ـ خاصةً حركة حماس ـ تتناول إصلاح منظمة التحرير وتفعيلها بمفهوم إعادة بناء المنظمة بشكل جديد من خلال وضع ميثاق جديد لها وفقاً لما تقرره الأغلبية المنتخبة في داخل المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية بعد إعادة تشـكيلهما ودخول حركة حماس والجهاد الإسـلامي فـي عضويتهما، تمامـاً كما حدث في العـام ١٩٦٨ عندما تم تغيير ميثاق المنظمة بتعديل وشـطب وإضافة مواد جديدة إليها بعد أن سـيطرت المنظمات الفدائية على المجلس الوطني.

وترتبط حركة حماس نجـاح إصلاح المنظمة بوضـع ميثاق جديد متفق عليـه من قبل جميع الفصائل المنضوية في إطار المنظمة، كما تحدد الحركة تصوراً لمـا ينبغي أن يكون عليه الميثاق الجديـد، إذ يجب أن يتضمن التأكيد على جميع الثوابت الوطنية وعلى عروبة وإسـلامية القضية الفلسـطينية ويدعو كذلك إلـى إعادة النظر في النظام الأساسي للمنظمة.[٢٨]

كما يشمل التصور السياسي لعملية الإصلاح وفقاً لحركة حماس وضع برنامج سياسي متفق عليه وإعادة النظر في «التنازلات» التي تمت في إطار عملية التسوية مع إسرائيل ودعوة المجلس الوطني الجديد إلى إلغائها.

وترى حماس أن إصلاح بنية منظمة التحرير يقوم على اعتماد مبدأ الانتخاب الحر المباشـر لاختيـار أعضـاء وقيادات مؤسسـات منظمة التحرير الفلسـطينية وإلغـاء نظام الكوتا مهما كانت الأسـباب، وإلغاء دور المجلس المركزي،[٢٩] دون الأخـذ بالاعتبار موضـوع طبيعة المنظمة كإطار جبهوي يشـمل كافة القـوى والفصائل الفلسـطينية، وكذلك آليات عملهـا القائمة على التوافق، وكذلك الظـروف والإمكانيات الخاصة بإجراء الانتخابات في كافة أماكن وجود الشعب الفلسطيني وأن جانباً من التمثيل في مؤسسات المنظمة يتعلق بالاتحادات الشعبية.

أمـا موقف حركـة حماس مـن العلاقة بين منظمة التحرير والسـلطة الوطنيـة فيقوم على ضـرورة الفصل بينهما من خلال، أولاً، الفصل

بين الرئاسة الفلسطينية ورئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وتحديد الصلاحيات لكل منهما، وتحديد صلاحيات المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير والمجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية، وسحب الصلاحيات القيادية والتمثيلية التي منحت لمؤسسات السلطة على حساب صلاحيات مؤسسات المنظمة، وإلغاء التداخل بين المنظمة وحركة فتح.

ومن ثم تكون منظمة التحرير مرجعية الشعب الفلسطيني العليا والمعنية بإدارة الصراع مع إسرائيل، فيما تقوم السلطة بإدارة شؤون الحياة في الضفة الغربية والقطاع فقط.[٣٠]

وعلى الرغم من التقارب الكبير في مواقف حركتي حماس والجهاد الإسلامي فيما يتعلق بأسس إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، فإن حركة الجهاد الإسلامي ترى أنه على الرغم من التراجع الذي أصاب دور منظمة التحرير فإنها ما زالت تشكل الإطار الوحيد المتاح أمام الشعب الفلسطيني؛ نظراً لتمتعها بالاعتراف والشرعية العربية والإسلامية والدولية كممثل للشعب الفلسطيني، وهو ما لا يمكن أن يحصل عليه أي إطار جديد يتم إنشاؤه.[٣١]

أما موقف حركة فتح من تعديل الميثاق والنظام الأساسي لمنظمة التحرير، فإنها لا تعارض ذلك من حيث المبدأ وترى ضرورة إدخال تعديلات على الوثائق الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وترى أن التعديلات ينبغي أن تأخذ في الاعتبار التطورات التي برزت على الساحة الفلسطينية منذ صدور إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨ خلال دورة المجلس الوطني في الجزائر، ثم توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل عام ١٩٩٣، وما تلا ذلك من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بقرار من المجلس المركزي للمنظمة والدخول في مرحلة التزاوج بين مهمات التحرر الوطني وبناء مرتكزات الدولة الفلسطينية، وكذلك ما نتج من صراع وانقسام فلسطيني داخلي بين القوى والفصائل، وما تم التوافق بشأنه بينها خاصةً إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وأنه من أجل تطوير ميثاق المنظمة وإجراء التعديلات المطلوبة عليه، فإنه يلزم تشكيل لجنة من خبراء الدستور والقانون يتم اختيارهم بتوافق وطني تتوصل إلى صياغة نهائية بسقف زمني محدد على أن يتم عرض ما يتم التوصل إليه من نتائج وصياغات على المجلس الوطني الفلسطيني لإقراره بشكل نهائي.[٣٢]

كما ترى حركة فتح أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت على امتداد تاريخها ائتلافاً جبهوياً عريضاً يضم كافة القوى والفصائل الفلسطينية، وأنها لم تستمد شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني من خلال صناديق الاقتراع في انتخابات عامة خاضعة للرقابة الدولية على نتائجها، وإنما انتزعت الشرعية ووحدانية التمثيل من خلال الكفاح الوطني والتضحيات الكبيرة، ومراكمة الإنجازات، وعلى الرغم من أن النظام الأساسي لمنظمة التحرير ينص

على ضرورة إجراء الانتخابات العامة للمجلس الوطني حيثما أمكن، فإن منظمة التحرير بكل فصائلها استطاعت بلورة نماذج ديمقراطية ونماذج للانتخابات كانت تجري على صعيد المنظمات والاتحادات الشعبية، ولم تشكل هذه القضية في يوم من الأيام مصدراً للانقسام حولها كون الهدف هو تحقيق الإجماع الوطني والصيغة الجبهوية الوطنية الواسعة وليس مبدأ الأغلبية والأقلية.

كما ترى حركة فتح أن إعادة تشكيل المجلس الوطني وتفعيل المنظمة يجب أن يقوما على قاعدة توسيع المشاركة في صنع القرار وتعزيز العمل الجماعي خاصة أن الهدف النهائي الذي قامت من أجله منظمة التحرير (التحرر من الاحتلال وممارسة الحق في تقرير المصير) لم يتحقق بعد.

ومن ثم، فإن رؤية حركة فتح حول إعادة تشكيل المجلس الوطني تقوم على تحديد الإمكانيات الموضوعية والآليات المحددة لإجراء العملية الانتخابية للمجلس الوطني في كل ساحة من ساحات الوجود الفلسطيني، بحيث يتم بيان الحساسيات والمصاعب الموضوعية في الساحة التي يصعب فيها إجراء الانتخابات واقتراح صيغ عملية بديلة.[٣٣]

وتتوافق معظم القوى والفصائل في إطار منظمة التحرير مع موقف حركة فتح بضرورة تفعيل دور منظمة التحرير وهيئاتها على أسس ديمقراطية عن طريق إجراء انتخابات حرة نزيهة لعضوية المجلس الوطني في مختلف التجمعات الفلسطينية داخل الوطن وخارجه حيثما أمكن وبما يضمن تمثيله لكل القوى الوطنية والإسلامية ومختلف الفعاليات والمؤسسات الشعبية من خلال اعتماد مبدأ انتخاب مختلف الهيئات على أساس التمثيل النسبي الكامل مع الحفاظ على تكوين المنظمة كإطار جبهوي.[٣٤]

ويرى السيد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني أن من الخطأ حرمان الاتحادات الشعبية على سبيل المثال من عضوية المجلس الوطني الفلسطيني حسب النظام القديم الذي كان معمولاً به سابقاً خاصةً أنها تمثل ما نسبته ٢٥٪ من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وأنه لا بد من إيجاد حل خاص يمكّن من عدم حرمان هذه الشرائح المهمة والواسعة من أن يكون لها ممثلون في المجلس الوطني، وبالتالي فإن من الخطأ اعتماد الرأي التقليدي المتمثل بنظام الانتخابات المباشرة للمجلس الوطني لكل أعضاء المجلس، نظراً لصعوبة إجراء الانتخابات لأعضاء المجلس الوطني في الخارج بسبب التشابك والتعقيدات واعتماد نظام انتخابي عصري يسمح بمشاركة كلّ القوى السياسية والاجتماعية وكافة ألوان الطيف الفلسطيني وذلك تماشياً مع الوضع الفلسطيني الخاص.[٣٥]

كما يرى السيد بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، أن إصلاح منظمة التحرير يتطلب التركيز على الجوهر والهدف الأساسي الذي أقيمت المنظمة من أجله، فالمنظمة قامت كإطار تمثيلي للشعب الفلسطيني ومن

أجل الدفاع عن حقوقه في تحرير أرضه وتحقيق المصير، ومن ثم فإن أي عملية إصلاح للمنظمة يجب أن تقوم على المحافظة على أوسع صيغة ممكنة لتمثيل الشعب الفلسطيني كجبهة عريضة تمثل كل القوى، وحمايـة وحدته في كل أماكن وجوده باعتبار ذلك أهم التحديات التي تواجهه بحكم واقع التجزئة التي يعيشها في الشتات وتعدد أولويات القوى والفصائل الفلسطينية، وسعي إسرائيل إلى تفتيته وعزله بكل الوسائل.

ولا يتعارض ذلك مع وجود الرغبة بتشكيل المنظمة على أسس ديمقراطية وأهمها الانتخابات الحرة المباشرة، ولكن الواقع يشير إلى أنه لا يمكن الاعتماد على ذلك كآلية وحيدة في ظل عدم إمكانية استخدام هذه الآلية في العديد من مناطق الوجود الفلسطيني الأساسية، كما أن المنظمة يجب أن تشمل قادة المجتمعات المحلية الفلسطينية والكفاءات أينما وجدوا، وهو ما يشكل أحد عناصر قوتها الأساسية، فالمجلس الوطني الفلسطيني أعلى سلطة في المنظمة ليس برلماناً تقليدياً لدولة مستقلة على النمط المعتاد بل هو صيغة تمثيل في إطار حركة تحرر وطني.[٣٦]

من جهة أخرى، ترى حركة فتح والفصائل الأخرى في منظمة التحرير أنه يجب اعتبار أعضاء المجلس التشريعي جزءاً من المجلس الوطني، كما ينص على ذلك قانون الانتخابات العامة، وأن أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين في الأراضي الفلسطينية هم في الوقت نفسه ممثلو الداخل الفلسطيني في المجلس الوطني الفلسطيني.

وقد تم في إطار اجتماعات لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني المكلفة من لجنة تفعيل منظمة التحرير برئاسة السيد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني والتي تضم كل القوى والفصائل الفلسطينية التوافق على القضايا الآتية في نظام انتخابات المجلس الوطني، وهي:[٣٧]

- إقرار مبدأ الانتخاب العام والمباشر لأعضاء المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل.
- إقرار مبدأ التوافق في اختيار الأعضاء في الدول التي يتعذر إجراء تلك الانتخابات فيها وفقاً لأحكام نظام الانتخابات.
- اعتبار جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت في العام ١٩٦٧ (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة) دائرة انتخابية واحدة تجرى انتخابات المجلس فيها على أساس التمثيل النسبي الكامل.
- أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني ٣٥٠ عضواً، منهم ١٥٠ عن دائرة الأراضي الفلسطينية، و٢٠٠ عضو يمثلون الفلسطينيين في الخارج.
- اعتماد الحد الأدنى لتمثيل المرأة في القوائم الانتخابية بحيث لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من الأسماء

الثلاثــة الأولى في القائمة وامرأة واحدة من الأســماء الأربعة التي تليها، وامرأة واحدة من الأسماء الخمسة التي تلي ذلك.

- اعتماد قبول ترشــح القائمة الانتخابية لعضوية المجلس الوطني باشتراط إعلان التزامهــا بمنظمة التحرير الفلســطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.
- إنشــاء لجنة انتخابات خاصة بالمجلس الوطني الفلسطيني، على أن تفوّض جزءاً من صلاحياتها للجنة الانتخابات المركزية للإشراف على انتخابات أعضاء المجلس الوطني داخل الوطن.
- يكون مقر اللجنة العليا للإشــراف على انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في مقر رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، والقدس هي المقر الدائم للجنة.
- تكون نسبة الحسم ١٪.
- اعتماد ســن الترشح لانتخابات المجلس الوطني بـ ٢١ سنة.
- أمــا القضايا العالقة في نظام انتخابات المجلس الوطني الفلســطيني فهي ثلاث، تم الاتفــاق علــى رفعها لرئيــس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية للبت فيها، وهي:[٣٨]
- تحديد عدد وأسماء الدوائر في الشتات: فقد وافقت الأغلبية الساحقة على أن يكون الداخل دائرة واحدة، وأن يكون الخارج دائــرة واحدة، والدول التي يتعذر إجراء الانتخابــات فيها يتــم اختيار الأعضاء بالتوافــق وفقــاً لإعلان القاهــرة للعام ٢٠٠٥، فيما طالبــت حركة حماس بأن يكون الداخل دائرة انتخابية واحدة، وأن يكون الخارج عدة دوائر.
- علاقة المجلس التشريعي بالمجلس الوطني الفلسطيني: وافقت الأغلبية العظمى على عدم الفصل بين المجلســين. فيما طالبت كل من حماس والجهاد والجبهة الشعبية – القيادة العامة بالفصل بين المجلسين.
- توحيد نظامي الانتخابات بين المجلسين الوطني والتشريعي: فقد تم تأجيل البت فــي هذه القضية على ضوء عدم الاتفاق على تحديد طبيعة العلاقة بينهما.

خلاصة

مثلت منظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها، فــي العــام ١٩٦٤، الوطــن المعنوي للشــعب الفلسطيني الذي فقد وطنه بعد قيام إسرائيل على أرضه في العام ١٩٤٨، وجسدت المنظمة الهوية الوطنية الفلســطينية، وحافظــت على وحدانية الشعب الفلسطيني وتمثيله كشعب يسعى للتحرر وممارسة الحق في تقرير المصير.

وشكلت طبيعة تكوين المنظمة كإطار جبهوي يتسع ليشمل معظم القوى والفصائل وقطاعات الشعب الفلسطيني عنصر قوة المنظمة وديمومتها. ومع تزاحم الأحداث والمستجدات على الساحة

الفلسطينية والخارجية التي أثرت بشكل مباشر على القضية الفلسطينية؛ أصبح إصلاح منظمة التحرير لاستيعاب هذه الأحداث ضرورة ملحة لا اختلاف عليها بين القوى والفصائل الفلسطينية سواء تلك المنضوية في إطار المنظمة أو التي ما زالت خارجها؛ إلا أن الخلاف بينها يتعلق بالمقصود بعملية الإصلاح، فهل يعني التطوير والتفعيل لما هو قائم أم الهدم وإعادة البناء من جديد، حيث تتفاوت الرؤى في هذا المجال بين القوى الإسلامية التي تسعى لوضع ميثاق جديد وإجراء تعديلات جذرية على بنية ودور المنظمة وبين القوى الوطنية أو قوى منظمة التحرير التي ترى أن الإصلاح يجب ألا يمس البناء القائم لمنظمة التحرير وطبيعة تشكيلها كإطار جامع والهدف الذي قامت لأجله (التحرير وتقرير المصير).

ومع بداية الحوار الوطني الفلسطيني، في العام ٢٠٠٥، وإعلان القاهرة وحتى اتفاق القاهرة وإعلان الدوحة ٢٠١٢، تم التوافق بين القوى والفصائل الفلسطينية على العديد من القضايا الأساسية، لعل أهمها، العمل على إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، على أن يشكل ذلك البرنامج السياسي للمنظمة.

وعلى المستوى التنظيمي إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني على أساس الانتخابات الحرة المباشرة حيثما أمكن ذلك، وإيجاد آليات متفق عليها لتمثيل الفئات والقطاعات التي يصعب تمثيلها على أساس الانتخاب المباشر، وتنظيم العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية بحيث لا تتحول المنظمة إلى سلطة أو تذوب في إطارها، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات بينهما بشكل واضح والتأكيد على أن المنظمة هي مرجعية السلطة.

هوامش

٢. أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساواتها، نيقوسيا، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٨٧، ص ص ٢٣-

٣. أسمهان شريح، إنشاء منظمة التحرير: المقدمات وردود الفعل، صامد الاقتصادي، عدد ١٣٧-١٣٨، ٢٠٠٤، ص٣٤

٤. ريدة خضر البرعي، قصة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، صامد الاقتصادي، عدد ١٣٧-١٣٨، ٢٠٠٤، ص ص ٤٦-٥٨.

٥. أسعد عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ص ٧٨ - ٨٢

٦. النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية .www.fateh org.ps

٧. عبد الله حوراني، منظمة التحرير الفلسطينية.. أين صارت، وكيف كانت من كتاب تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، غزة ٢٠٠٧، ص ص ١٦-١٧

٨. يحيى رباح، منظمة التحرير الفلسطينية وحدانية التمثيل وضرورات التفعيل في كتاب تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، مصدر سابق، ص٤٢

٩. محمود عبده، مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤ - ١٩٩٣، صامد الاقتصادي، عدد ١٣٧-١٣٨،٢٠٠٤، ص ١٦٥.

١٠. النظام الأساسي لمنظمة التحرير، مصدر سابق.

١١. محمود عيده، مصدر سابق ٧٧

١٢. النظام الأساسي لمنظمة التحرير، مصدر سابق

١٣. أكرم عطا الله، التعددية السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية تسامح، عدد ٤، سنة ٢٠٠٤، ص ص ٤٧ - ٤٩.

١٤. أسعد عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ص ١٣٩ - ١٤٠

١٥. مقابلة مع السيد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورئيس لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني، عمان، الثلاثاء ٢٠١٣/٤/٢، (تمت المقابلة عبر الإيميل)

١٦. .خالد محمد صافي رؤية نحو إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، دنيا الوطن،

http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/232497.html

١٧. إياد البرغوثي، هل يمكن إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،

http://www.alzaytouna.net/permalink/٤٨٣١.html.

١٨. محسن صالح، قراءة نقدية في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية،

http://www.aljazeera.net/opinions/pages.

١٩. النص الحرفي «لإعلان القاهرة» الصادر عن الفصائل الفلسطينية في ٢٠٠٥/٣/١٧، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا،

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4894

٢٠. هاني المصري قراءة في اتفاق المصالحة من اتفاق القاهرة إلى إعلان الدولة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، ٢٠١٢، ص ص ١٥–١٦.

٢١. وثيقة الوفاق الوطني، منظمة التحرير الفلسطينية / دائرة شؤون المفاوضات،

http://www.intertech.ps/nad/atemplate.php?id=118

٢٢. اتفاق مكة للوفاق الوطني، مركز المعلومات الوطني– وفا،

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4883

٢٣. المبادرة اليمنية لاستئناف الحوار وإنهاء الانقسام الفلسطيني ٥/آب/٢٠٠٧م، – http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4920

٢٤. النص الحرفي لاتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني المقترح مصرياً،

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4922

٢٥. محضر اجتماع لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ٢٤–٢٠١٢/٢/٢٥ الموقع الرسمي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني www.nedalshabi.com

٢٦. خالد محمد صافي رؤية نحو إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، دنيا الوطن،

http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/232497.html

٢٧. ربحي رباح، منظمة التحرير الفلسطينية: وحدانية التمثيل وضرورات التفعيل، في كتاب تفعيل وتطوير منظمة التحرير، مصدر سابق، ص ص ٤٣ – ٤٥

٢٨. عبد الله برهم، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية «إشكالية الهيكلية والبرنامج»، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٧، ص ص ١٥٧–١٦٣.

٢٩. إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية شاملة، معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية، غزة، ٢٠١٠ / ص ص ٦–٨

٣٠. إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية شاملة، مصدر سابق، ص ص ٥–٨

٣١. عبد الله برهم، مصدر سابق، ص ص ١٦٣–١٦٤.

٣٢. ربحي رباح، مصدر سابق، ص ص ٤٠ ـ ٤١.

٣٣. المصدر نفسه، ص ص ٤٢–٤٣

٣٤. غازي الصوراني، الموقف السياسي من م.ت.ف وسبل إعادة بنائها والمشاركة فيها في كتاب تفعيل وتطوير منظمة التحرير، مصدر سابق، ص٧١

٣٥. مقابلة مع السيد سليم الزعنون، مصدر سابق.

٣٦. مقابلة مع السيد بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، رام الله، الأربعاء ٢٠١٣/٤/٣.

٣٧. مقابلة مع السيد سليم الزعنون مصدر سابق.

٣٨. مقابلة مع السيد سليم الزعنون، مرجع سابق.

الشباب في فلسطين: واقع معقد وتحديات متزايدة وشباب مهمّش

صلاح عبد العاطي*

تمثل فئة الشباب من عمر (١٥ – ٢٩) حوالى ٢٧٪ من إجمالي عدد السكان في الأراضي الفلسطينية (٤٠٪ منهم مراهقون و٦٠٪ شباب)، وتبلغ نسبة الأطفال في المجتمع ممن هم أقل من ١٨ عاماً ٥٢٪؛ ما يظهر أن الشعب الفلسطيني شعبٌ فتيٌّ، حيث إن الهرم السكاني ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب، الأمر الذي يعني أننا ولسنوات طويلة قادمة سوف نكون تحت تأثير الزيادة الطبيعية المرتفعة نسبياً على الرغم من انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية وانخفاض في معدلات الخصوبة خلال السنوات الأخيرة (مسح الشباب، ٢٠٠٧).

يؤكد ما ذكر آنفاً الدور المتعاظم لهذا القطاع الاجتماعي الكبير والمهم، وفي الوقت نفسه أهمية الشباب في تنمية المجتمعات وتقدمها، وهي أهمية تجعلنا نسلّم بضرورة التفكير والتخطيط الواعي لتنمية الشباب وحمايتهم وتربيتهم خارج إطار التقليد، واحترام حقوقهم وتلبية حاجاتهم، وحشد الإمكانيات والموارد اللازمة لتحقيق هذه التنمية والحماية بشكل سليم، يضمن تماسك المجتمع وتقدمه واستقراره وخلاصه من الاحتلال.

نورد عدداً من أبرز القضايا ذات العلاقة بواقع الشباب في المجتمع الفلسطيني، والتحديات والاحتياجات والمشاكل التي يعانون منها نظراً لتعقد قضاياهم ومشاكلهم.

الشباب محاولة لضبط المفاهيم

يوجد اتفاق على صعوبة تعريف الشباب،

*محام – وباحث قانوني.

وربما يمتد هذا إلى لا جدوى الاستغراق في مثل هذا الجدل، فثمة اتجاه معمّم لتوسيع الشريحة العمرية التي يتم إدماجها تحت عنوان الشباب، ولعل ذلك يتفق وما تتجه إليه المواثيق الدولية من التوسّع في حماية حقوق قطاعات سكانية أوسع، حتى تصبح مشمولةً في شبكات أمان جديدة، فلمناسبة العام الدولي للشباب ١٩٨٥، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفاً يحدد الشباب بمن هم بين ١٥ و٢٤ سنة، وجرى اعتماد هذا القياس لمختلف الإحصائيات بالأمم المتحدة، وفي المقابل، فإن اتفاقية حقوق الطفل تسري على كل من هم دون الـ١٨ عاماً، ما لم يبلغوا الأهلية قبل ذلك، بمقتضى التشريعات الوطنية، ويقابل ذلك على صعيد السياسات الوطنية الدارجة، توسيع الشريحة من أعلى لمواجهة مقتضيات جديدة يمليها الأخذ في الاعتبار التحول في مراحل الحياة، بحيث نجد في أدبيات المؤسسات الشبابية الفلسطينية ونظمها ولوائحها أن سن الشباب يبدأ من ١٨ عاماً وحتى ٣٥ عاماً، واختلفت بعض القوانين والتشريعات، وخاصةً التشريعات المتعلقة بالانتخابات في تحديد أهلية الانتخاب والترشح، حيث نجد قانون الانتخابات العامة قد حدد سن الترشح لانتخابات المجلس التشريعي بـ ٢٨ عاماً، وحدد قانون الانتخابات للهيئات والمجالس المحلية سن الترشح لعضوية المجلس التشريعي بـ ٢٥ عاماً، فيما حدد جهاز الإحصاء، مؤخراً، سن الشباب بـ ١٥ – ٢٩ عاماً، مع أن تعريفات سابقةً كانت تحدد سن الشباب بـ ١٠ – ٢٤ عاماً، ما يؤكد ضرورة اتفاق المشرع الفلسطيني على تحديد المرحلة العمرية وتعريف من هم الشباب؛ لحسم هذا الجدل.

أوضاع الشباب الفلسطيني

عانى الشباب في فلسطين ولا يزال يعاني من مشكلات وتحديات داخلية وخارجية حالت دون تحقيق طموحاتهم، ونظراً لأن شباب اليوم هم مستقبل الغد، وهم قادته، وحاملو هويته الحقيقية، فإن من المهم تنمية السياسات والبرامج الموجهة لتلبية حاجات الشباب وتعزيز وجودهم ودورهم في المجتمع، وبما أن الشباب شريحة مهمة في المجتمع، فإنهم يعانون من مشكلاته العامة ويواجهون، أيضاً، مشكلات خاصة على كافة الصعد الوطنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، (تقرير ورشة الشباب، ١٩٩٩)، فالشباب الفلسطيني يعانون من تهميش مزدوج:

أولاً ـ بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي حرمت الشباب من حقهم بالتمتع بأدنى حقوقهم وحرياتهم الأساسية والعامة، وما تتعرض له فلسطين منذ سنوات طويلة من انتهاكات لحقوق الإنسان، وصمت العالم عما تقوم به إسرائيل من أعمال قتل وتدمير للبنى التحتية وإغلاقات وحواجز عسكرية وبناء جدار الفصل العنصري والمستوطنات ومصادرة الأراضي والاعتقالات الواسعة للشباب والاغتيالات وفرض الحصار؛ أثر بشكل كبير ومباشر على الشباب والأطفال،

وأدى إلى انتشـــار الفقر والبطالة، بنســـبة تزيد على ٧٥٪ بين أبناء الشـــعب الفلسطيني حسب التقارير الدولية والمحلية، فالتصعيد الإسرائيلي في الأراضي الفلســـطينية منذ بداية الانتفاضة الثانيـــة أدى إلى تراجع فرص تنمية الشـــباب وتجميد برامج النهوض بهم.

أوجد الاحتلال الإسرائيلي العسكري المستمر لفلسطين ضحايا لا تنتهي مأساتهم ومعاناتهم، ليس فقط على مســـتوى الدلالات الكمية الممكن قياســـها، إذ إن عدداً كبيراً هـــم من اللاجئين، والمهجّرين، والمعتقلين، والأســـر المنكوبة ســـواء عائلات الشـــهداء أو أولئـــك الذين فقدوا بيوتهم وممتلكاتهـــم، بـــل حتـــى على مســـتوى أحلام الفلسطينيين المنكسرة ومشاريعهم غير المكتملة ومســـتقبلهم المجهـــول، وعلى الرغـــم من إدانة المجتمع الدولي مراراً وتكراراً هذه السياسة التي تمارسها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلســـطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فـــإن قوات الاحتلال لم توقفها، بل تدهور وضع حقوق الإنســـان في الأراضي الفلسطينية أكثر فأكثر، وطالت الاعتداءات ممتلكات فلســـطينية بما فيها البيوت، والملكيات التجارية، والأراضي الزراعية، والمنشآت التعليمية والصحية والثقافية، وشـــبكات المياه والكهربـــاء والصرف الصحي، وأدى كل ذلك إلى تدهور حاد في ظروف السكن، والظروف الحياتية للمواطنين الفلسطينيين بشكل عام، وعلى الرغم من كل ممارسات الاحتلال، فإن السمة الأساسية للثقافة الفلسطينية كانت سمة المقاومة، فمنذ بداية القرن، وفلســـطين وشعبها يواجهان المشـــروع الاستعماري والاستيطاني، ومثل هذا الحال طغى على فنون فلسطين وآدابها كافة، حيث لعبت الثقافة دوراً في الكفاح الوطني وعبّرت عنه شعراً ونثراً وغناءً وتشكيلاً... . (عبد العاطي، ٢٠٠٦).

ثانياً ـ بسبب نقص الاهتمام من قبل مجتمع تقليدي منقســـم ومأزوم تعزّزت فيه مجموعة من المشـــكلات الاجتماعية، نتيجةً لحالة العنف التي يتعرض إليها الفلســـطينيون والضغط النفسي المتواصل، وضعف أداء المؤسســـات الرســـمية وأخيراً انقســـامها وتعطّل عملها، ومن بين هذه المشكلات، أيضاً، التزايد السكاني غير المنضبط ضمن أي سياسة وطنية وارتفاع معدلات التسرّب مـــن المدارس بين الفتيات فـــي المرحلة الثانوية، يضـــاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفلتان الأمني والجريمة بشكل غير مســـبوق، وتراجع الوضع البيئي، ناهيك عن وضع اقتصادي صعب ومنهك، وانتشـــار الفقر والبطالة، مـــا أدى إلى تكرّس ظاهرة الفقر الفـــردي والجماعي (عبد العاطي، ٢٠٠٦). مـــا جعل الشـــباب يشـــعرون بغياب الأمل، وانعـــدام الطموح والمغامـــرة والتحدّي، فكانت النتيجة ـ في نهاية الأمر ـ ذيوع حالة من الإحباط الشديد وعدم القدرة على تحديد الهدف، وغياب الثقة في الذات والمستقبل؛ لتتضافر هذه العوامل معاً مع كثرة أوقات الفراغ إلى الاندفاع وراء جنـــوح من نوع مـــا، في ظل غياب علاقات أسرية سليمة، فأصبح من المألوف جداً أن نرى

الشباب الفلسطيني ينزعون إلى تبني قيم سلبية تجاه الــذات والحياة والعالم، فيما تغيب المنافذ الصحية التــي ينبغي على المســؤولين توفيرها لاســتيعاب طاقة هؤلاء الشــباب بلا تمييز قائم على أســاس الانتماء أو العلاقات الشــخصية، وحمايتها من الإهدار اليومي (عثمان، ٢٠٠٦).

يسود في أوساط الشباب شعور عام بالإحباط والقلق والخوف من المستقبل، فمن جهة تشل هيمنة النزعــة الأبوية في مجتمع ذكــوري من قدراتهم على التعبير عن أنفسهم وطموحاتهم، وتقيّد روح الإبــداع لديهم، مع ما يواكب ذلك من قمع وكبت وتمييز تجاه الفتيات خاصةً، ومن جهة ثانية يزيد تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، في ظل نظام سياســي هش وصراع محتدم على السلطة، من وضع هذه الفئة سوءاً وضياعاً، وفي أثناء ذلك، يقع معظم الشباب ضحايا صراع القيم والمرجعيــات الثقافية والأيديولوجية والسياســية وتجاذباتها، وتميل أعداد كبيرة منهم نحو العنف، ويتحولون إلى مجرد أدوات تسيرها قوى اجتماعية وسياسية لها أجندات مختلفة عن تلك التي يجب أن تكون للشــباب، إلى ذلــك يتزايد تحلل البنى الإنتاجية بالكامل، مع ما يصاحب ذلك من قيم لا تحض على التغيير، كالكسل والاتكالية والعزوف عن الإبــداع والابتكار، وتتراجع قيــم إيجابية، كالطوعية والإقبال على التنمية، وغيرها من سلم القيم الدافعة والمحفزة.

يعطينا ما ذكر آنفاً تفســيراً لحالة الشعور بانعدام القيمة، وفقر الإحساس بالحياة الإنسانية، ومستقبل أفضل يدعم إيجابية الإنسان وإحساسه بالمســؤولية، وقيمة العمل والإنتاج لدى الغالبية العظمى من الشــباب الفلسطيني، فيما تبرز لنا على الجانب الآخر فئة من الشباب استطاعت أن تتشرّب بسهولة بعض القيم السلبية السائدة في مجتمعنا كالنفاق الاجتماعي والسياسي وتصيّد الأخطاء واســتغلالها للحصول على مكاســب شــخصية، ما يفســر ظاهرة الاعتقــاد بأهمية العلاقات الشــخصية والمحســوبية في تسهيل أمور الحياة اليومية بــدلاً من الأحقية، ومعايير الجودة والقانون، وإعلاء التطرف والتعصب أمام التسامح، والخلاف أمام التفاهم، والتسول أمام العمل، والذلة والمســكنة أمام الكرامة والكبرياء، وللأسف الشديد، فإن هذه القيم تجد لها رواجاً فــي مجتمعنــا وتعتبر (شــطارة) على الجميع الاحتذاء بها. (إسماعيل، ٢٠٠٤).

لا يزال الشــباب الفلســطيني يعاني من أثر الحــرب والحصــار والإفقار، حيــث يجد أغلب الشــباب أنفسهم مهمشين لا مشــاركة حقيقية لهم،فيعزفــون عــن العمل التطوعــي، وقد يلجأ البعض منهم إلى الانحراف الأخلاقي أو الإدمان ومن ثــم اليــأس والإحباط والمرض الجســدي والنفسي، فالتشــاؤم والإحباط كما يقول فرويد (يؤدي إلى منشــأة الدوافع العدوانية والقاسية المكبوتة، فالجزء الأكبر من التشاؤم ينمّ عن الخوف من شر مســتطير) وهذه الدوافع العدوانية عند شباب فلســطين دفعتهم إلى حالة من النكوص: «إخفاق الطاقة في مواجهة الموقف الراهن».

ساهم الانقسام السياسي وغياب الإستراتيجيات التنموية للنهوض بالشباب في إضافة تحديات جديدة أمام الشباب الذي لم يتم مدّه بمقومات القدرة والتمكين وآليات النقد والتحليل والمعرفة، وهي المقومات التي لم تسعَ السلطة ومؤسسات المجتمع المدني إلى توفيرها بشكلها الصحيح والفاعل، المستند إلى رؤية واعية لاحتياجات الشباب ومشكلاتهم وطموحاتهم، وربطها بالحاجة الوطنية العامة، فكانت النتيجة أشباه شباب وشباباً مهمّشين.

الشباب الفلسطيني وتحديات المشاركة السياسية والثقافية

يعد الشباب الفلسطيني مسيّساً بالقياس إلى نظرائه في باقي البلدان العربية، ومرد ذلك بالطبع يعود إلى قسوة الظروف والمعاناة التي عايشها الشعب الفلسطيني منذ بدء الصراع العربي الصهيوني، فكوّنت هذه الظروف ونمّت وعي الشباب الفلسطيني بقضيته ودفعته بحماسة وإصرار إلى الانخراط في العمل الوطني النضالي دفاعاً عن قضية شعبه وحقوقه المشروعة، ولم تكن مشاركة الشباب عشوائية، بل كانت منظمة بشكل رئيس من خلال الحركة الطلابية والأحزاب السياسية، حيث كان للشباب دور طليعي في تفجير الثورة الفلسطينية المعاصرة، ويكفي أن نعلم أن جل القادة المؤسسين لفصائل منظمة التحرير كانوا من جيل الشباب، لكن هذه البداية الريادية للشباب لم تشكل رافعةً لمكانتهم في المجتمع الفلسطيني، فسرعان ما تراجعوا إلى الصفوف الخلفية مع مرور الزمن وفي ظل غياب الديمقراطية والتجديد داخل تلك الأحزاب التي لم تخرج عن الثقافة الأبوية السائدة في المجتمع، بل ربما ساهمت في تكريسها، ولم تتح الفرصة للشباب بعد ذلك لشغل مواقع في الصفوف القيادية الأولى لتلك الأحزاب، وانحصرت مهمة الشباب فيها في معظم الأحيان بأداء الأدوار التنفيذية الميدانية بعيداً عن المشاركة في صنع القرار، (عثمان، ٢٠٠٦) ولا شك في أن تعطيل ممارسة العملية الديمقراطية داخل القوى والأحزاب الوطنية الفلسطينية، وعدم وجود نظم وقوانين تصون حق الشباب في المشاركة وتتيح لهم المجال لتبوء مواقع قيادية في الأحزاب؛ كان له بالغ الأثر في الحد من مشاركة الشباب في صنع القرار، وعلى الرغم من أن الانتفاضة الأولى والثانية أبرزت بوضوح دور الشباب المهم في عملية التحرر الوطني في فلسطين، فإن عضويتهم في المراكز القيادية للأحزاب السياسية لا تزال دون مستوى الحد الأدنى، لعلنا لا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا إن أبرز ملامح الركود في المجتمع هو تراجع دور الشباب في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وانحسار الحركة الشبابية في كل المجالات، ولا سيما مجالي السياسة والثقافة، فالمجتمع الناهض، يتميّز بحراك سياسي وثقافي واجتماعي نشيط، عماده الشباب، الذين يتسمون

بالحيويـــة والتطلع إلى الأفضل، ويحملون الأمل بمســـتقبل يسعون إليه، مستندين إلى ما حققته الأجيال الســـابقة، متمثلين تجربتها ومتجاوزين تلك الأجيال في الوقت نفســـه؛ لأن التقدم يقوم على قدمين هما التمثل والتجاوز. (السابق)

أما مظاهر انحسار دور الشباب فهي كثيرة، قد يكون أهمها انصراف نسبة منهم عن الأحزاب والحركات السياسية، أو ضعف وجودهم القيادي فيهـــا، فهيمنة كبار الســـن علـــى مواقع القرار وتوزيع المسؤوليات والمهمات تجعل الشباب مجرد منفذين، لا مجال لاكتشـــاف طاقاتهم ومواهبهم وممارسة إبداعهم.

تدفع ممارسات الكبار في الغالب الشباب إلى ثلاثة مواقف، التمرد أو الانكفاء أو التسليم. وإذا كان التمرد فعلاً إيجابياً، فإن شـــباب بلادنا لا يقدمون عليه؛ لأن الظرف السياسي لا يساعدهم على ذلك، فتمرد الشـــباب على النظم والعلاقات المقيدة لحركتهـــم، يحتاج إلى مناخ ديمقراطي، وإلـــى وضع اجتماعي مناســـب لبـــروز الجديد وتعبيره عن ذاته، وهذا غير متوافر في مجتمعنا، لذلك يجد قسم من الشباب أنفسهم أمام طريق الانكفـــاء، والابتعـــاد عـــن الحركة السياســـية والانصراف إلى مجالات أخرى يعبّرون فيها عن ذواتهـــم ويبدّدون طاقاتهم، أما الباقون فيجدون في التسليم والتساوق مع الوضع القائم ومجاراته أحد المخارج التي تكفل لهم بعض المصالح مثل العمل أو بعض المساعدات التي تقدمها الأحزاب بشـــكل فئوي لعناصرها، فكلما ازداد وقع الفقر والحاجة للشباب؛ زادت عملية تكيفهم وتسليمهم بالواقع ومجاراته. (عبد العاطي، ٢٠٠٧)

ولا يقتصر الأمر على المجالات السياســـية، بـــل يمتد إلى مجالات أخرى، منها الثقافة والتي عزفت نسبة كبيرة من الشباب عن المشاركة في الحياة الأدبية والفكرية إبداعاً أو قراءةً أو حواراً، ولعل لهذا الأمر ســـببين كبيرين، أولهما: ضعف دور الثقافة الأدبيـــة والفكرية في الحياة العامة وفي التكوين النفسي والعقلي للناس، وثانيهما: تضييق مجالات الإبداع والمشاركة أمام الشباب بســـبب ضيق هوامش حريـــة التفكير والتعبير، وهما سببان متلازمان، لكن توافر السبب الثاني يؤدي بالضرورة إلى تفاقم الأول، وهو الحاســـم في العزوف عن مشـــاركة الشباب النشيطة في الحركة الثقافية والفكرية (ملف الشباب، ٢٠٠٥)

تتحمل مؤسســـات المجتمع المدني ومنظماته عموماً وخاصةً المنظمات الأهلية ـ نتيجة اتساع نطاق عملها وتأثيرها ـ جزءاً مهماً من مســـؤولية النتائج الإيجابية والسلبية المترتبة على نشاطاتها الفردية والجمعية، غير أن نشاطاتها لا تتجانس من حيث الوظيفة التي تقوم بها، ولا هي متجانسة من حيث التأثير الذي تتركه نشـــاطاتها الفردية والجمعيـــة، فهنـــاك فروق فـــي التأثير بين عمل مؤسسة وعمل مؤسسة أخرى على المجتمع، كما أن اســـتجابة المجتمع لأدائها يختلف باختلاف استجابتها لحاجاته.

وعلى الرغم من النقص والقصور والسلبيات في عمل المؤسسات الأهلية الشبابية والثقافية ـ والتي

يعاب على معظمها أنها لا تحمل فلسفةً واضحةً في عملها، كون عدد كبير منها غير ديمقراطي، كما أن وجودها اقتصر على أماكن ومناطق محددة، بالإضافة إلى غياب الخطة الوطنية والخطط الفرعية للمؤسسات، وقلة التنسيق بينها وغياب الدعم الرسمي لعدد كبير منها، ويشكل ضعف الخبرة وقلة التجربة في مجال إدارة المؤسسات عاملاً آخر، بالإضافة إلى نقص مشاركة المرأة في أنشطة المؤسسات بشكل عام ـ فإنها قامت بدور مهم في مجال بناء الشباب الفلسطيني، وتنميتهم وتثقيفهم ديمقراطياً ومدنياً وزيادة مشاركة الشباب في حياة المجتمع، وتوعيتهم مدنياً وفي مجال العمل التطوعي، وغيرها من الأنشطة التعبيرية والتربوية والمجتمعية المختلفة.

نلاحظ في مجال آخر أن التقنيات الحديثة وفّرت مجالات جديدة لمشاركة الشباب الثقافية، وخاصة وسائل الاتصال والنشر، فثورة المعلومات وتراكمها جعلا هذا الجيل من الشاب يستفيد من إنجازاتها دون حاجة إلى انتظار تراكم الخبرة الحياتية، وصحيح أن قسماً من الشباب يتجه إليها، إلا أن نسبة هؤلاء لا تزال قليلة.

يلاحظ، أيضاً، أن مشهد مشاركة الشباب وثقافتهم حزين، فشباب المجتمع العربي والفلسطيني ما زالوا يخضعون لأنظمة تعليمية واجتماعية غير صالحة للعصر الذي يعيشون فيه،ولا تلبي أدنى مطالب حياتهم اليومية، فلا تزال المناهج التعليمية والمقررات الدراسية تنتمي إلى ما قبل عصر المعلومات والمعرفة،كما لا يزال الكبار يضعون الحواجز أمامهم لكبح جماح رغباتهم ومحاصرة طموحاتهم،وما زال المجتمع العربي يدفع بأعداد كبيرة منهم وخاصة المتعلمين إلى الهجرة لمجتمعات تفتح لهم مجالاً لتحقيق طموحاتهم وتلبي رغباتهم وأحلامهم،فكانت النتيجة أن امتصت الدول المتقدمة نخبة المتعلمين والطموحين والجادّين من الشباب العربي التي تقدر بالآلاف. (تقرير ورشة الشباب، ١٩٩٩) ومَن بقي حبيس مجتمعه تحوّل إلى أدوات متفجّرة سياسياً أحياناً واجتماعياً أحياناً أخرى،وهذه ظاهرة تنفرد بها المجتمعات التي فقدت زمام القدرة على تلبية احتياجات الشباب وتعزيز مكانتهم في المجتمع، ما أدى إلى نزوع شبابها إلى مصائد ثقافة التطرف والعنف وعالم المخدرات. (العسكري، ٢٠٠٠)

فشلت الثقافة العربية والفلسطينية ـ نتيجة غياب المشروع الثقافي الوطني العربي والفلسطيني ـ في توحيد الأنساق والأنماط والهوية الوطنية، فالثقافة بمعنى اللغة المشتركة، القيم المشتركة، التراث، النظام التربوي والتعليمي، أي كل ما يشكل أساس الوحدة الاجتماعية ومبدأها، فالثقافة وظيفتها في إطار النسق الاجتماعي توحيد الأنساق الفرعية عن طريق توحيد الأنماط العقلية التي تحكمها وتغذيتها بقيم تجعل من النسق الاجتماعي نسيجاً واحداً قادراً على إعادة إنتاج نفسه بشكل متكامل في أي نقطة يتعرض فيها للفساد. (غليون، ٢٠٠٤)

أكّدت بعض الدراسات التي أجريت في العديد

من الـدول العربية النتيجة السـابقة،فمواجهة الشـباب بالأنظمة البيروقراطية وأنماط السلطة غير الديمقراطية الفاسدة لا تبقيهم خارجها فقط، ولكنهـا تجعل دورهم ينحصر في الخضوع لها والالتزام بقوانينها؛ ما يشـعرهم بالعجز وعدم القدرة على تحقيق ذواتهم.

يمثـل المجتمع الفلسـطيني نموذجـاً نافراً لحالة التهميش التي يعاني منها قطاع الشباب، وبصرف النظر عن النسبة الكبيرة التي يشكلها هذا القطـاع فـي المجتمع الفلسـطيني، فإن الشباب لا يحظون بنفوذ أو وزن يوازي حجمهم على صعيد اتخاذ القرار أو حضورهم المؤثر في القضايا اليومية الملموسة، فالشباب الفلسطيني ـ فـي معظمه ـ يعانون من مشـكلات وتحديات سياسـية واقتصادية واجتماعية وثقافية تعكس نفسـها على ندرة الأنشـطة التربوية والثقافية المتاحة لهم نتيجة للأسـباب سالفة الذكر، والتي من أهمها الاحتلال والحصار والانقسـام وقيود الحرية الاجتماعية والفقر؛ ما يولد بدوره رغبةً لدى قطاعات من الشباب بالهجرة إلى الخارج، ويزيد لدى قطاعات أخرى من قيم الاستهلاك والقناعة والرضا والتخلي عن روح العصرية، ويعزز لدى آخرين قيم التطرف والتعصب، مما لاشـك فيه أن عدم تلبية الاحتياجات الأساسية للشباب في مجال العمل والمسكن والزواج لها تأثيرات جانبية اجتماعية سـلبية على الشـباب، تظهر في عدم الاستقرار لدى الشباب الذي بالضرورة سيؤثر على مستقبل المجتمع الفلسطيني.

يعطينا ما سبق تفسيراً لحالة الشعور بانعدام القيمة، وفقر الإحساس بالحياة الإنسانية ومستقبل أفضل يدعم إيجابية الإنسان وإحساسه بالمسؤولية وقيمـة العمل والإنتاج لـدى الغالبية العظمى من الشـباب الفلسـطيني، فيما تبـرز على الجانب الآخر فئة من الشـباب اسـتطاعت أن تتشـرّب بسهولة بعض القيم السلبية السائدة في مجتمعنا كالنفاق الاجتماعي والسياسي والمخادعة والمحايلة والإلحاح والتهديد وتصيّد الأخطاء واسـتغلالها للحصول على مكاسـب شـخصية، كما ويفسر ظاهـرة الاعتقـاد بأهمية العلاقات الشـخصية والمحسوبية في تسهيل أمور الحياة اليومية بدلاً من الأحقية، ومعايير الجودة والقانون، ومظهرية الشكل على حسـاب جودة المضمـون، وإعلاء قيمة المال أمام قيمـة الثقافة، والعائلة أمام المجتمع، والقوة أمام القانون، والسـلاح أمـام الحوار، والتطرف والتهديد أمام التسـامح، والخلاف أمام التفاهم، والتسول أمام العمل، والذلة والمسكنة أمام الكرامة والكبرياء، وللأسـف الشديد، فإن هذه القيم تجد لها رواجاً في مجتمعنا وتعتبرها (شـطارة) على الجميع الاحتذاء بها. (إسماعيل، ٢٠٠٤)

تعتبر سيادة هذه النماذج في أوساط الشباب في المجتمع الفلسطيني جريمةً اجتماعيةً، ساهم المجتمع بأسـره في ارتكابها، فشباب فلسطين حاليـاً هم أطفـال الانتفاضـة الأولى، بصرف النظر عن مدى وعيهم بما كانوا يفعلونه في ذلك الوقت، ولكن من المؤكد هنا أنّ مشـاهد العنف والتعرض له من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي

طبع شخصية أولئك الأطفال، الذين أصبحوا الآن شباباً بطابع خاص، لا يخلو من تركيب وتعقيد، يتضمن في أحد جوانبه بعض الإيجابيات وفي الجانب الآخر عدداً من السلبيات.

تبلورت إفرازات تلك المرحلة الآن في صورة رؤى واتجاهات ومواقف، بعضها واضح المعالم، وأكثرها يميل إلى الضبابية وذيوع القيم السلبية، والتخبّط وانعدام الثقة بالمجتمع من جهة، والانغلاق على الذات والتطرف في الأفكار لتصبح معياراً وقياساً للمكانة في المجتمع من جهة أخرى.

احتياجات الشباب وتحديات تواجههم

يرى بعض المتابعين أن أزمة الهوية التي يعاني منها الشباب الفلسطيني وشعورهم بالاغتراب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي - أو كما يقول عزت حجازي «إذا كان الشباب لم يعيشوا الماضي وليس عندهم ما يجعلهم يحنون إليه ويقتدون به، وبما أن الحاضر ليس من صنعهم ولا يشاركون في إدارته، فليس هناك ما يدفعهم للدفاع عنه أو التمسك به» - من أهم التحديات التي تواجه الشباب الفلسطيني عموماً وشباب القطاع خصوصاً، وهي تحديات تحرمهم من التأثر بمظاهر العولمة بشكل كلي والانفتاح نحو الآخر بوعي ونضج. (عبد العاطي، ٢٠٠٤)

نحت التحديات والأزمات بالشباب نحو الأصولية، والطرف الآخر انزلق إلى الانحراف، وحتى الشريحة الفكرية المتوسطة بينهما، أيضاً، تبحث عمن تلجأ إليه في ظل تزايد أزمتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك فإن معظمها ضائع بين ثقافة تشبه نانسي عجرم وأخرى يتزعمها عمرو خالد.

يواجه الشباب في المجتمع الفلسطيني رزمةً من التحديات تحد من مشاركتهم المجتمعية والعربية والعالمية الإبداعية، منها عدم الاستقرار السياسي الناجم عن وجود الاحتلال الإسرائيلي وضعف الاقتصاد الفلسطيني ونقص الموارد وقيام النظام الاجتماعي على سلطة الأب والقصور في كفاءة النظام التعليمي والتربوي واستمرار غياب منطق المشاركة وطغيان الحزب الواحد والفئوية على العمل السياسي في فلسطين، إضافة إلى عدم وجود تشريعات تكفل تفعيل دور الشباب في المجتمع وغياب الحوار وتهميش الشباب والتمييز ضد النساء ومشكلة البطالة والفقر والتعصب والتطرف وصراع الأجيال. (عبد العاطي، ٢٠٠٣) وهناك احتياجات لهؤلاء الشباب تستطيع في حال توافرها التخفيف من أزمتهم وجعل اهتماماتهم مختلفة، ومن الممكن أن تخفف من تداعيات العولمة السلبية عليهم كالتعليم الجيد والإبداع الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي، والمشاركة السياسية والثقافية.

سوف نستعرض بإيجاز أبرز التحديات والاحتياجات للشباب الفلسطيني

١- تحديات واحتياجات اقتصادية: مع غياب

الأســـاس الاقتصادي الإنتاجي لدولة مستقلة، تتفاقم في ضوء المتغيرات الأخيرة مشاكل البطالة والفقر في أوساط والشباب الذين يحتاجون إلى الحد من البطالة بين صفوفهم وتحسين الظروف الاقتصاديـــة وتكافؤ الفرص والشـــعور بالأمن الاقتصادي وتوافر فرص العمل، وإنشاء مصانع ومصـــادر اقتصادية منتجـــة وتوفير حضانات وبرنامـــج القروض الميســـرة للشـــباب وتمويل المشاريع الشبابية. (عبد العاطي، ٢٠٠٠)

٢- تحديـــات واحتياجات اجتماعية: تتضمن مشـــاكل تتعلق بالمناهـــج التعليميـــة من حيث كثرتها وضعف مواكبتهـــا للتطور العلمي وعدم مواءمتها لاحتياجات ســـوق العمـــل. إلى ذلك، فثمة مشـــاكل خاصة بالتعليم المهني والأنشطة اللامنهجية وضعـــف التجهيزات والبنية التحتية للتعليم، وباســـتمرار أســـاليب التعليم التلقيني وتفشي ظاهرة العنف في المدارس والجامعات، من ذلك التفكك الأســـري ومعاناة الفقر والبطالة وبالتالي ضعف العلاقات الأسرية، وتزايد العنف واســـتمرار التمييز على أساس الجنس والعمر، أيضاً مشـــكلة التسرب المدرسي لأسباب تتعلق بالأسرة، إلى ذلك، فتهميش رأي الشباب وضعف تشـــجيع مبادراتهم ورعايـــة طموحاتهم وتقدير ميولهـــم وتطلعاتهم وعدم مراعاة التطورات التي تطـــرأ عليهم أثناء نموهم، من بين القضايا التي ما زالت تشكل عائقاً كبيراً أمام الشباب؛ لذا نجد الشباب يطالبون بضرورة وجود تفاهم بين الأبناء والآباء، وتعزيز الهوية والانتماء وقدرة الشـــباب على تحديد هويتهم الثقافية والاجتماعية، ووجود فلسفة واضحة تساعد على الانتماء والتفاهم بين جيلين، وتخفف القيود على حرية الشباب، ومنح الشـــباب حريتهم في إبـــداء آرائهم بخصوص قضايا مصيرية كاختيار الزوج والزوجة والقسم الجامعي. (عبد العاطي، ٢٠٠٠)

٣- تحديـــات واحتياجات سياســـية: وترتبط بالاحتلال وممارساته النافية للتنمية، والمعوقة لأي ازدهار مستقبلي حقيقي، والمستهدفة فئة الشباب بالقتل والاعتقـــال والحرمان من الحركة والتنقل والملاحقة الأمنية وغير ذلك من ممارســـات. من ناحية أخرى، يفضي انقسام النظام الفلسطيني على نفسه إلى مزيد من التعقيدات والتحديات على فئة الشباب، فهم وقود الاقتتال وضحاياه، وهم مادة الاســـتقطاب وأدواته. كما أن عجز النظام عن القيام بوظائفه الاقتصادية والاجتماعية وتلبية تطلعات الفئات والشـــرائح الاجتماعية المختلفة يدفع الشباب إلى فقدان الأمل والضياع. أخيراً، نظام يقوم على الهيمنة والتراتبية الهرمية وتكريس منظومة قيمية تقليدية؛ لا يشـــجّع الشباب على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بحياتهم وتطلعاتهم وحاجاتهم.

٤- تحديات واحتياجات مؤسسية وتشريعية: وأبرزها إقصاء الشباب عن مواقع صنع القرارات في مختلف المؤسســـات ومســـتوياتها القيادية، وهناك ثمـــة ثغرات فـــي التشـــريعات الناظمة لحقوق الشـــباب وواجباتهم، وانعدام المؤسسات الوســـيطة القـــادرة حقـــاً على تمثيل الشـــباب

اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، ومحاولة المؤسسات القائمة احتواء الشباب والالتفاف على مصالحهم وقضاياهم الحقيقية واستغلال قدراتهم ومواهبهم دون أن تنهض حقاً بقدراتهم وتفتح أمامهم فرص الاندماج والتطور والمشاركة الحقة.

يحتاج الشباب إلى توسيع الفرص أمامهم من أجل إيصال صوتهم للمؤسسات الرسمية وأصحاب القرار والمشاركة في صنعه، ووجود خطة وإستراتيجية شبابية واضحة بين الوزارات والمؤسسات المعنية والمؤسسات غير الحكومية لدعم قطاع الشباب، والعمل على محاربة الفئوية والعمل على تفعيل دور الاتحادات والمنظمات الشبابية. (عبد العاطي، ٢٠٠٠)

٥- **تحديات واحتياجات تنموية:** يرى باحثون أن مشاركة الشاب في مواجهة العولمة يجب أن تمر أولاً عبر إحساسهم بهذه العولمة، وذلك يأتي من خلال المشاركة التنموية كوجود مؤسسات وقوانين يستطيع من خلالها الشباب أن يطالب بحقوقه وحرياته وتقديم ما لديه من إبداع، والمشاركة وممارسة حق الانتخاب والتغيير ووجود آليات الحوار والنقاش ومدى إطلاع الشباب على المعلومات وحريتهم في الوصول إليها، وإشراك المؤسسات الشبابية في عملية التنمية، وأن يتم عمل خطة تنموية تتبناها المؤسسات الحكومية لعكس أولويات الشباب وواقعهم. (رحال، ٢٠٠٤)

٦- **تحديات واحتياجات ثقافية:** تعتبر الثقافة التقليدية السائدة بوجه عام في مجتمعنا غير داعمة لتطور الشباب وتنميتهم وإشراكهم في تحديد خياراتهم المستقبلية، المركب الأهم في هذه الثقافة هو الدين، ولكن تجري عملية استغلال للدين وترويج قراءة تقليدية للنصوص، تهدف إلى تسويغ وتبرير المواقف الاجتماعية التقليدية تجاه الشباب أو فئات اجتماعية أخرى، إلى ذلك فذكورية الثقافة وأبويتها تعمقان الفجوة بين الأجيال وفجوة النوع الاجتماعي، كما تبرر نزعة التسلط الأبوي واحتكار الحقيقة والقرار. (عبد العاطي، ٢٠٠٤-أ) الانفتاح الثقافي بدوره عبر وسائل وتقنيات الاتصال والحوسبة يطرح تحديات جدية تتعلق بالأنماط السلوكية والقيمية التي لا تنسجم مع منظومة القيم الاجتماعية الفلسطينية؛ لذا يحتاج الشباب إلى مواكبة التغيرات، وهذا يتطلب قدراً من المرونة والقدرة على التكيف والتحرك، والإلمام بنواحي التقدم التكنولوجي والتقنية الحديثة من خلال اكتساب المعارف والمهارات التي تؤهل الشباب.

ردود فعل الشباب الفلسطيني إزاء التحديات

«الشباب الفلسطيني أثبتوا جدارتهم وأهليتهم في ميادين شتى، حيث إنهم قهروا الظروف الصعبة ولم يستسلموا لها».

أكّدت الدراسات التي أجريت في العديد من الدول العربية، وبين مختلف الطبقات الاجتماعية أن مواجهة الشباب بالأنظمة البيروقراطية

وأنماط السلطة غير الديمقراطية لا تبقيه خارجها فقط،ولكنها تجعل دوره ينحصر في الخضوع لها والالتزام بقوانينها؛ ما يشعره بالعجز وعدم القدرة على تحقيق ذاته.

والاغتراب هنا هو مرحلة وسطى بين الانسحاب من المجتمع والتمرّد عليه. فهو يلجأ إلى ثلاثة أنواع من التصرّفات: إما الانسحاب من هذا الواقع ورفضه، وإما الخضوع إليه في الوقت الذي يعاني فيه النفور، وإما التمرّد على هذا المجتمع ومحاولة تغييره.

ولعل الشباب العربي مر بهذه الحالات الثلاث إلى أن وصل إلى مرحلة التمرد التي عبّرت عن نفسها في الربيع العربي والثورات العربية التي قادها في البداية الشباب والتي جاءت بسبب استمرار تجاهل احتياجات الشباب، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وغياب العدالة الاجتماعية وانحسار مظاهر الديمقراطية في المجتمع العربي.

وهكذا فعل الشباب الفلسطيني من خلال عمليات مقاربة لدور الشباب العربي في ثورات الربيع العربي، هذه المقاربة التي فرضت أن يكون الشباب مواكبين لدورهم الطليعي في تحمل المسؤوليات تجاه عمليات التغيير التاريخية التي شهدتها وتشهدها دولنا العربية، فالشباب العربي كانوا عماد الثورات العربية، لذا حاول الشباب لكي يكونوا رأس الحربة والجسر الذي يعبر من خلاله شعبنا الفلسطيني نحو إنهاء الانقسام، فتم الإعلان عن موعد التظاهرة ومطالبها عبر صفحات الفيسبوك واعتصم عشرات الآلاف من المتظاهرون في كل من دوار المنارة في مدينة رام الله وميدان الجندي المجهول في غزة لإثبات جديتهم في التظاهرات ومطالبين بإنهاء الانقسام الفلسطيني والتوحد، وأهم ما في الأمر أنها كانت حركة شبابية، وعلى الرغم من أهمية التحركات الشبابية التي قادها الشباب فإن محاولاتهم تعرضت إلى ثلاثة تحديات تمثلت في: ممارسة الإقصاء والقمع، ومحاولات الاحتواء، وظهور أمراض الزعامة المبكرة وحب الظهور لدى بعض قيادات الحراك الشعبي الشبابي، وهذه العوامل وغيرها أدت إلى عدم استمرار ومراكمة الشباب بشكل فاعل لحراكهم وتحركاتهم الهادفة إلى إنهاء الانقسام والدفاع عن حقوقهم، الأمر الذي يحتاج إلى أن يراكم الشباب على هذه التجربة والتعلم من دروسها.

سوف نورد هنا وبإيجاز أهم ردود فعل الشباب الفلسطيني في مواجهة التحديات:

يشير واقع الحال إلى «أننا نقف في الوسط من التنمية، لكنهم يدفعوننا إلى طرف ما»، ويمكن القول إن الشاب الفلسطيني وإزاء التعاطي مع التنمية تحكمه حالتان:

الأولى ـ التفاعل والمشاركة.

الثانية ـ الانعزال.

يعيش الشباب الفلسطيني كلتا الحالتين، انطلاقاً من أن هذا الشباب مجموع متنوع،وليس كياناً كتلياً يسهل توصيفه، ورسم ملامحه، لذا يمكن تقسيم الشباب اقتصادياً إلى ثلاث فئات مختلفة تبعاً لتأثرهم:

الأولى- فئة القادرين اقتصادياً وهم القلة القليلة القادرة على الحصول على وظائف وخدمات أرقى مـن المتاح، وفرص تطوير معرفي أفضل، وفرص السفر للخارج؛ الأمر الذي أمد هذه الفئة بعلاقات اتصالية أعمـق بالعالم، في حين ضعفت الصلة بعلاقتها بوطنها، حيث لم تعد هناك عوامل وطنية قادرة على جذبها وانتزاع اهتمامها كتلك الوافدة عبـر التكنولوجيا، لذا نجد بعضهـم ينزع نحو الهجرة، وجزء ثان ينزع إلى الانعزال الاختياري عـن هموم المجتمع، وجزء ثالث قليل منهم يتفاعل وبشكل فوقي مظهري مع قضايا المجتمع.

الثانية: متوسـطة تحاول تقليـد الفئة الأولى سـلوكياً، حيث يتعاظم طموح هؤلاء الشـباب بالثراء والرغبة في التمتع بالسـلع الاستهلاكية المنتشرة، فشباب هذه الفئة في حالة سعي دائم للوصول إلى فرص العمل رغم كل القيود، وعلى الرغـم من ذلك، فإن هؤلاء الشـباب هم الأكثر التصاقاً بهموم الوطن وقضاياه، هذه الفئة هي الأكبر حجماً في المجتمع الفلسطيني، وهي فئة يسـكنها التوتر الاجتماعي وتعاني من الضمور النسـبي نتيجة حالة الفقـر والبطالة العالية في المجتمع الفلسـطيني، لذا نجد جزءاً كبيراً منهم يبحث عن فرص للهجرة أو العمل والدراسـة في الخـارج لمن تتـاح له الفرص، وهـذه الفئة من الشـباب هم في الغالب القوة الشـبابية الفاعلة في منظمات المجتمع المدني الفلسطينية.

الثالثة: وهي الأكبر، فئـة الفقراء، هؤلاء إما محرومـون حرماناً تاماً مـن فرص التنمية وهم فئة واسعة،إلا أن أخطر مشكلاتهم هي التعرض الكثيف لقيم جديدة تقدم بوساطة أنداد لهم من شرائح أخرى، الأمر الذي يدفع شباب تلك الفئة إلى التقليد دون الاستناد إلى بناء فكري، الأمر الذي يكرس الشعور بالدونية والحرمان لدى تلك الفئة من الشباب، ويدفع بهم إلى اليأس أو العنف والتطرف، وهذه الفئة تشـكل القوة الأساسـية للجريمة والمخدرات والعنف بكل أشـكاله، وهي الفئة التـي تدفع ضريبة الأوضاع السياسـية والاقتصادية والثقافية السائدة في فلسطين.

نرى مما سـبق أن ممارسات الكبار وظروف المجتمع تدفع الشـباب عموماً إلى ثلاثة مواقف، التمرد أو الانكفاء أو التسـليم، وإذا كان التمرد فعلاً إيجابياً، فإن شـباب فلسـطين لا يقدمون عليه؛ لأن الظرف السياسـي لا يسـاعدهم على ذلك، فتمـرد الشـباب على النظـم والعلاقات المقيدة لحركتهـم، يحتاج إلى مناخ ديمقراطي، وإلـى وضع اجتماعي مناسـب لبـروز الجديد وتعبيره عن ذاته، وهذا غير متوافر في مجتمعنا، لذلك يجد قسـم كبير من الشباب أنفسهم أمام طريق الانكفاء، والابتعاد عن الحركة السياسية والانصراف إلى مجالات أخرى يعبرون فيها عن ذاتهم ويبدّدون طاقاتهم، أما الباقون فيجدون في التسـليم والتساوق مع الوضع القائم ومجاراته أحد المخارج التي تكفل لهم بعض المصالح مثل العمل أو بعض المساعدات التي تقدمها الأحزاب بشكل فئوي لعناصرها (عبد العاطي، ٢٠٠٧).

لا يقتصر الأمر على المجالات السياسية، بل

يمتد إلى مجالات أخرى، منها مجال الثقافة الذي عزفت نسبة كبيرة من الشباب عن المشاركة في الحياة الأدبية والفكرية إبداعاً أو قراءة أو حواراً، ولعل لهذا الأمر سببين كبيرين، أولهما: ضعف دور الثقافة الأدبية والفكرية في الحياة العامة وفي التكوين النفسي والعقلي للناس، وثانيهما: تضييق مجالات الإبداع والمشاركة أمام الشباب بسبب ضيق هوامش حرية التفكير والتعبير وهما سببان متلازمان، لكن توافر السبب الثاني يؤدي بالضرورة إلى تفاقم الأول، وهو الحاسم في العزوف عن مشاركة الشباب النشيطة في الحركة الثقافية والفكرية (ملف الشباب، ٢٠٠٥) فكلما ازداد وقع الفقر والحاجة للشباب زادت عملية تكيفهم وتسليمهم بالواقع ومجاراته.

خاتمة

يرى الباحث أنه يجب أن تكون هناك دعوة حقيقية إلى زيادة وعي الشباب وانخراطهم في أنشطة وفعاليات المناداة بحقوقهم، وزيادة ارتباطهم بقضاياهم؛ لذا هناك حاجة أكيدة للعمل على زيادة الاهتمام بالشباب من قبل دولة فلسطين ومؤسساتها ومنظمات المجتمع، باتجاه تمكين الشباب الفلسطيني وتنميتهم وتوسيع خياراتهم وتمليكهم عناصر القوة والأمل، وهذا يتطلّب خلق حراك اجتماعي وحقوقي من خلال تنظيمات ومؤسسات سياسية واجتماعية تتيح للشباب المشاركة فيها والتأثير على أهدافها ومسارها وانتزاع حقوقهم من خلال فعاليات ضاغطة.

وفي ظل السياق العام الذي وصفناه سابقاً، وفي إطار محاولة التعامل بجدية مع التحديات التي تواجه الشباب، والاستجابة لحاجتهم المتزايدة في ظل الواقع الراهن يصبح بناء حركة اجتماعية شبابية واحدة من أهم الإستراتيجيات التنموية وحتى السياسية لما تنطوي عليه من فكرة محورية وهي الاستثمار في الشباب بصورة تسهم في تمكين الحالة الفلسطينية عموماً، على أن تسعى هذه الحركة، عبر عمليات التعبئة الاجتماعية وأنشطة الضغط والتأثير، إلى تضمين المنظور الشبابي في كافة العمليات والممارسات والخطط والإجراءات المؤسسية المرتبطة بإدارة المجتمع والاقتصاد والسياسة على المستويين الوطني والعربي (محيسن، ٢٠٠٦-ب)، ويشترط بناء هذه الحركة العمل على زيادة الوعي في أوساط الشباب، وبناء الضمير الجمعي وتطوير التوقعات الجماعية عبر أنشطة جماعية ترويحية وتنشيطية وتطوعية وتربوية، تنأى بهم عن الصراع الفئوي بأشكاله العائلية والفئوية السياسية، وعن الانغلاق الفكري والتعصب التنظيمي الأعمى، وتحضهم على القيام بمبادرات سلمية لحماية السلم الأهلي والدفاع عن قضايا الشباب وحقوقهم ومصالحهم.

والانخراط الفعال والمستمر في عمليات الكفاح الوطني والشعبي بكل صوره ضد الاحتلال وممارساته، إضافة إلى دور ضاغط من أجل إنهاء الانقسام وإسماع صوت الشباب

وتعظيم نفوذهم في التأثير على الشأن العام مثل المشاركة في حملات رفع الحصار وفضح الانتهاكات الإسرائيلية، أو اتجاه السلطة الوطنية والتنظيمات السياسية من أجل إجراء الانتخابات التشريعية وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتطبيق اتفاق المصالحة، فهذه الأنشطة سوف تمكنهم من التفاعل مع القضايا الوطنية والشبابية؛ الأمر الذي سيساهم في تعزيز دور الشباب ومكانتهم في المجتمع الفلسطيني.

تحتاج هذه المرحلة إلى تحفيز الشباب ومساعدتهم وتبني مبادراتهم وحشد قواهم من خلال تعزيز العمل الطوعي اليومي التراكمي والدؤوب والبسيط، والذي قد يتعلق أحياناً بمطالب صغيرة محدودة، لكن هذا العمل الأخير المرتبط بفئة محددة من الشباب والمواطنين ينطوي على تنوع هائل وقدرة أعلى على جذب أصحاب المصلحة في العمل المباشر، ويعمل تراكمه على توسيع دائرة المشاركة إلى أقصى مدى ممكن، ولكنه يطرح خطر تعرض النشطاء منهم للانتهاك بسبب عدم تقبل السلطة القائمة لانتقاداتهم وفعلهم، الأمر الذي يفرض استمرارية حراك ويقظة الشباب وقدرتهم على بناء حركة اجتماعية مطلبية وديمقراطية تساهم في تحقيق واقع أفضل، فالحقوق تنتزع ولا توهب.

المراجع

١. أبراش، إ. (٢٠٠٧): مقال بعنوان استنهاض الحالة الثقافية في فلسطين بين شح الإمكانيات وغياب الرؤية.

٢. أبو حطب، غ (٢٠٠٦): ورقة عمل بعنوان ديناميات نشر وتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان في صفوف الشباب، جمعية بادر للتنمية والإعمار، غزة.

٣. العسكري، س (٢٠٠٠): الشباب العربي وثورة التغيير، مجلة العربي.

٤. إسماعيل، د. (٢٠٠٤): الشباب الفلسطيني والقيم والثقافة، الحوار المتمدن.
http//:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid23725=

٥. تقرير الشباب الفلسطيني يتحدث عن نفسه، (٢٠١٢)، مركز العالم العربي للبحوث والتنمية «أوراد»، رام الله.

٦. تقرير حول النتائج الأساسية لمسح الشباب. (٢٠٠٧): الجهاز المركزي للإحصاء. رام الله.

٧. تقرير ورشة الشباب. (١٩٩٩) معهد كنعان التربوي، غزة.

٨. تقرير حول مشاكل الشباب وتطلعاتهم في قطاع غزة من أجل مشاركة فعالة في المجتمع (٢٠٠٨) جامعة بيرزيت.

٩. الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٧) دراسة بعنوان: واقع شباب فلسطين في أرقام وإحصائيات.

١٠. سالم، و، يونس، ن وآخرون. (٢٠٠٢): الشباب في فلسطين. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فلسطين.

١١. شعبان، ع (٢٠٠٦): ورقة عمل بعنوان الشباب والتنمية، جمعية بادر للتنمية والإعمار، غزة.

١٢. عبد العاطي، ص. (٢٠٠٤–ب): نحو رؤية لتطوير العمل الشباب والطلابي في فلسطين، مجلة تسامح، العدد (٦)، ص ٨٩–٩٦.

١٣. عبد العاطي، ص (٢٠٠٥–أ) قانون رعاية الشباب الفلسطيني إلى أين...؟، الحوار المتمدن.
http//:www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid41432=

١٤. عبد العاطي، ص (٢٠٠٥–ب) الحركة الطلابية الفلسطينية بين الواقع.. والمأمول؟ الحوار المتمدن.
http//:www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid37059=

١٥. عبد العاطي، ص (٢٠٠٥–ت) المنظمات الأهلية.. هل يمكن أن تكون بديل الحركات الاجتماعية، الحوار المتمدن.
http//:www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid35800=

١٦. عبد العاطي، ص (٢٠١٠) واقع ومستقبل الشباب الفلسطيني، جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي.

١٧. عثمان، ز. (٢٠٠٦) دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.
http//:www.pnic.gov.ps/arabic/social/social_men/social_men2.htl

١٨. غليون، ب وآخرون.(٢٠٠٥): التغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسة والنشر، الأردن.

١٩. محيسن، ت. (٢٠٠٦): ورقة عمل بعنوان مشاكل واحتياجات الشباب الفلسطيني، جمعية بادر للتنمية والإعمار، غزة.

٢٠. ملف وتقرير الشباب في فلسطين (٢٠١١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد دراسات التنمية، منتدى شارك الشبابي.

الاعتراف بالدولة وأثره على الوضع القانوني للأسرى

بقلم: د. عبد الله موسى أبو عيد *

اعتُبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة - الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩ بأغلبية كبيرة تزيد على ٩٠٪ من الأعضاء الحاضرين والمصوتين (١٣٨ صوتاً ضد ٩ أصوات) - قراراً تاريخياً في ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه كانت له آثار قانونية مهمة سواء أكنت سلبيةً أم إيجابيةً. بعض هذه الآثار كان مباشراً فيما كان للبعض الآخر أثر غير مباشر. أي من المحتمل أن تنشأ عنه آثار قانونية مهمة شريطة أن يُحسِن المسؤولون الفلسطينيون استثماره والاستفادة منه للحصول على مكتسبات تصبّ في صالح القضية الفلسطينية، وتشكّل رافعةً لنضال الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق حقوقه الوطنية أو بعض تلك الحقوق على الأقل.

يُمكن اعتبار أن انضمام دولة فلسطين إلى بعض المنظمات الدولية أو بعض الاتفاقيات الدولية ذات الأهمية يصب في صالح القضية الفلسطينية ويُشكّل خطوةً إيجابيةً لنيل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، شريطة توافر الإرادة لاستغلال هذه الفرصة التاريخية، وإتقان الوسائل والأساليب الواجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف ووضعها في سياق إيجابي ديناميكي ذي آثار جوهرية في هذا المجال.

لعلّ من أبرز الآثار الإيجابية للقرار المذكور، إظهاره مدى عزلة كل من إسرائيل وأميركا على

* أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية بجامعتي النجاح وبيرزيت سابقاً

الساحة الدولية، ونفاد صبر المجتمع الدولي على عنجهية إسرائيل واستهتارها بقواعد القانون الدولي والقيم الإنسانية كافة، علاوةً على أن من شأن هذا القرار إعادة القضية الفلسطينية إلى إطارها الصحيح ومرجعيتها القانونية والسياسية السليمة، وهي منظمة الأمم المتحدة، والقانون الدولي، لا أن تظل تحت مظلة إسرائيل وحليفتها الإستراتيجية الولايات المتحدة وهيمنتهما.

ويسهل هذا القرار ـ باعتباره اعترافاً قانونياً صريحاً وجماعياً ـ من حركة منظمة التحرير الفلسطينية، ويمهد لها الطريق للتحرك على النطاق الدولي واستغلال صيرورتها دولةً لامتلاك أوراق ضغط جديدة وعناصر قوة تفتقر إليها منذ مدة طويلة؛ لتستغلها في علاقاتها الدولية، وتحسين مكانتها الدولية ولو بحدها الأدنى.

يحتاج ما ذُكر آنفاً إلى حسن استغلال هذا القرار وتوافر الإرادة السياسية للسير به لتحقيق نتائج إيجابية تترتب عليه. وإلاّ فإن إسرائيل قادرة على استغلال جوانب القرار السلبية لمصلحتها، وبذلك فإن من الممكن ـ إن قصّر الجانب الفلسطيني ـ أن تتمكّن إسرائيل من تحويل القرار إلى أداة سلبية ضد المصالح الفلسطينية خاصةً في مجال حقوق اللاجئين وغيرها من الجوانب الأخرى.

يُهمنا في هذا المجال بيان الآثار القانونية والسياسية للقرار موضع البحث على قضية الأسرى والمعتقلين، أسرى الحرية والكرامة الوطنية والنضال من أجل التحرر الحقيقي من الاحتلال، وبناء الدولة المستقلة ذات السيادة.

قرار الجمعية العامة وأثره على قضية الأسرى

تعتبر إسرائيل قوة احتلال، ولهذا تعتبر ملامةً قانونياً بموجب قواعد القانون الدولي، وملزمةً بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني العرفية والاتفاقية وعلى رأسها القواعد القانونية الواردة في أنظمة لاهاي للعام ١٩٠٧، وتلك الواردة في معاهدات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩، بالإضافة إلى قواعد حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها إسرائيل والمتعلقة بحقوق الإنسان، علاوةً على القواعد العرفية ذات العلاقة، وذلك استناداً إلى ما نصّ عليه الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، وإلى رأي لجنة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المشكّلة للتحقيق في آثار الاستيطان الإسرائيلي على حقوق المواطنين الفلسطينيين الصادر بتاريخ ٢٠١٣/١/٣١ بالإضافة إلى عشرات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وإلى آراء معظم دول العالم وعدد من أبرز منظمات حقوق الإنسان الدولية ومواقفها والتي تُجمع على هذا الموقف القانوني الذي يحدد مركز إسرائيل كسلطة احتلال حربي والتزاماتها القانونية والقواعد القانونية الملزمة بتطبيقها واحترامها.

تعتبر إسرائيل للأسباب المذكورة آنفاً ملزمةً بتطبيق القواعد القانونية الدولية الواردة في معاهدات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩ والقواعد

العرفية الدولية المشـــار إليها آنفاً، وعلى رأسها أنظمة لاهاي للعام ١٩٠٧ فيما يتعلق بالأســـرى والمعتقلـــين، وجميع هذه القواعد تلزم إســـرائيل باحترام المقاتلين الذين يحترمون قواعد القانون الدولي المذكورة، واعتبارهم أســـرى حرب، وما يترتب على ذلك من حقوق لهؤلاء الأســـرى يجب علـــى إســـرائيل احترامها وتنفيذهـــا، كما أن إســـرائيل لا يحق لهـــا أن تضع آلاف المواطنين الفلســـطينيين المدنيين من المثقفين والنشـــطاء السياســـيين فـــي معتقلاتهـــا لمـــدد طويلة دون محاكمـــة عادلة، بل بـــلا أي نوع من المحاكمات اســـتناداً إلى أنظمة الطوارئ الانتدابية وغيرها من القوانين الاحتلالية التي تتناقض مع أبســـط مفاهيم حقوق الإنســـان وقواعد القانون الدولي الإنســـاني والقانون الدولي لحقوق الإنسان كما أشرنا إليه أعلاه.

تعتبر إسرائيل ملزمةً قانونياً بتطبيق القواعد القانونيـــة المذكـــورة أعـــلاه لكونهـــا طرفاً في الاتفاقيـــات الدولية ذات العلاقـــة ولأنها ملزمة أيضاً بتطبيق القواعد العرفية الدولية الملزمة لدول العالم دون استثناء كما ورد النص عليه في عدة قرارات لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية خاصة في قضية القواســـمي وملحم في العام ١٩٨٠، وهذا الأمر ملزم لإســـرائيل، أيضاً، اســـتناداً إلى المبدأ العرفي المعـــروف دولياً، مبدأ مارتنز (Clause Martens).

لكل ذلك، فإن إســـرائيل ليســـت بحاجة إلى أســـباب جديدة كي تعتبر ملزمـــةً باحترام هذه القواعـــد العرفيـــة والاتفاقيـــة المذكـــورة أعلاه وتطبيقهـــا، خاصةً أن هنـــاك نصوصاً واضحةً في تلك الاتفاقيات الدولية المذكورة تلزمها بذلك.

ونشير هنا على سبيل المثال إلى المادة الأولى المشتركة في كافة معاهدات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩ التـــي تنـــص على أن «تتعهـــد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال»، ومن المعروف أن إســـرائيل طرفٌ في هذه المعاهـــدات منذ العام ١٩٥١، وهـــي بذلك ملزمة باحتـــرام نصوصها وخاصة نصوص كل من المعاهدة الثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، والمعاهدة الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب.

ونشير، أيضاً، إلى أن كافة، أو معظم المعتقلين الإداريـــين يعتبـــرون بموجب المعاهـــدة الرابعة أشخاصاً محميين (Persons Protected)

يتوجب على إســـرائيل احتـــرام حقوقهم بل والعمـــل على ضمان أمنهم واحترام ســـلامتهم الجســـدية والصحية وتقديم كافة ســـبل العيش الكريم لهم وليس تعذيبهم والاعتداء على حريتهم وحرمانهـــم من المحاكمة العادلـــة وفقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً.

قد يعتبر ما تقوم به إسرائيل في هذا الصدد جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية وفقاً لنص المادة (١٤٧) من معاهدة جنيف الرابعة، والمادتين (٧، ٨) من النظام الأساســـي للمحكمة الجنائية الدولية. وكان مســـؤولو المنظمة تقدموا بعد ذلك بطلب رســـمي للانضمام لهـــذه الاتفاقيات إلى

الحكومة السويسرية التي رفضت ذلك الطلب وقتها بحجة أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تمثل دولة ذات سيادة، وأرى أن تقديم طلب جديد لهذا الهدف يصب بشكل واضح في مصلحة المنظمة والشعب الفلسطيني حيث يؤدي إلى هدفين مهمين هما: تأكيد التزامات إسرائيل بهذه المعاهدات، وأنها قوة احتلال حربي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وكذلك تثبيت قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٠١٢/١١/٢٩ بأن فلسطين دولة تحت الاحتلال.

بالإضافة إلى ذلك يفضل انضمام منظمة التحرير الفلسطينية إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، لكون هذا الانضمام له علاقة وثيقة بحماية الأسرى، ولكونه وسيلةً رادعةً لسلطات الاحتلال لتخفيف بطشها بالأسرى والسجناء وتحسين معاملتهم والإفراج عنهم أو عن غالبيتهم ولمنع تعذيبهم والتوقف عن إهانتهم وإذلالهم، فالتعذيب والإهانات والمعاملة الحاطة بالكرامة المستعملة في السجون الإسرائيلية تعتبر جريمة حرب، وقد تعتبر جرائم ضد الإنسانية في حالة استمرارها مدة طويلة واستخدامها بصورة منهجية ومكثفة على نطاق واسع كما هو حاصل في معظم السجون الإسرائيلية. كذلك يجب دراسة عملية الانضمام إلى الكثير من المنظمات الدولية والاتفاقيات الدولية التي من الممكن الاستفادة من عضويتها لاستخدامها كورقة ضغط على سلطات الاحتلال لمنعها من الكثير من إجراءاتها التعسفية في شتى المجالات. ولا شك في أن من شأن انضمام كهذا أن يكون له أثر إيجابي على الوضع القانوني للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين زيادة على قوة مركزهم القانوني الحالي وتدعيمه.

الإمكانيات المتاحة أمام دولة فلسطين للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية وما يترتب عليها

الدكتور. محمد شراقة*

التقديم

كان لمعاناة البشرية من تطور أسلحة الإبادة الفرديـــة والجماعية، ورجحان كفة التســـويات السياسية، دور كبير في الاتجاه إلى إيجاد قضاء جنائي دولي دائم وفعّال لحماية البشرية، فوجود قضـــاء دولي قوي وفعال يعـــد من أنجع الطرق السلمية لحل النزاعات الدولية وفي الوقت نفسه ردع الجرائم الدولية الخطيرة وقمعها.

تعتبر المحكمة الجنائية الدولية الصرح القضائي الأكثر نضجاً (إن جاز التعبير) وفعاليةً وعموميةً، وجاءت بعد تجارب قضائية دولية لم تكن بالمستوى المطلوب والمأمول على الأقل بالنسبة إلى الضحايا.

احتوى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدوليـــة على الكثيـــر من القواعـــد الإجرائية إلى جانب القواعـــد الموضوعية لعمل المحكمة، علـــى الرغم من أن الجانب السياســـي لم يكن بعيداً عن صياغة النظام الأساســـي للمحكمة، خصوصـــاً الجانب المتعلق بالعلاقة بين مجلس الأمن الدولي والمحكمة. فوجود نظام روما للعام ١٩٩٨ المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، حيث أصبحت الجرائـــم الدولية أكثر تحديداً ضمن إطار قانوني مكتـــوب ولا يمكن اتخاذ الذرائع لتبرير ارتكابها فقد أصبحت الشرعية واضحة في الجريمة الدولية.

أمـــا بخصوص الاختصاص، فهو من حيث الأشـــخاص يشـــمل الأفراد فحسب، ولا يمتد

*أستاذ القانون العام – جامعة النجاح الوطنية
دكتوراه قانون عام / جامعة باريس

لملاحقة المنظمـــات الدولية التي ترتكب الجرائم الدولية الخطيرة، والمحكمة محكمة جزاء وأفراد وليست محكمة حقوق أو دول كما حال محكمة العــدل الدوليــة، والمحكمتــان موجودتان في عاصمة القضاء العالمي في مدينة لاهاي بدولة هولندا، لكن النظام الأساســي للمحكمة وقع في فخ عدم النص على بعض الجرائم الخطيرة والتي تتصف بالجرائم الدولية في أغلب الأحيان مثــل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والأســلحة المحرمة دوليــاً. وعلى الرغم من أن وجود هذه المحكمــة يعد محاولة جديدة لإرســاء جزء من العدالة الدولية المفقودة إلى حد كبير إضافة إلى مشــكلة آلية تنفيذ أحكام المحكمة والتي تعتمد على تعاون الدول بشــكل كبير والتي تتمســك معظمها بمبدأ السيادة.

ماهية الجريمة الدولية وتطور فكرة الجزاء الدولي

المطلب الأول - إن الجرائم الدولية قديمة وهي ليست من الجرائم المستحدثة لكنها أخذت عمقاً وبعــداً كبيراً بعد التوقيع علــى ميثاق روما في العــام ١٩٩٨ وتفعيل المحكمــة الجنائية الدولية في العام ٢٠٠٢.

وقد عرف الفقيه pella الجريمة الدولية (بأنها تلك التي تتمثل في فعل أو ترك تقابله عقوبة تنفذ باسم الجماعة الدولية) ومما لا شك فيه أن هذه الجريمة تجد جذورها في القواعد العرفية الدولية وهذه المســؤولية ذات شقين ١- شخصي يلحق الفرد الطبيعي (مرتكبها أو المحرض أو المساهم أو الشــارع فيها). ٢- يلحق بالدولة التي ينتمي إليها من أقدم على الجريمة الدولية.

والجريمة الدولية لهــا خصائص تميزها عن غيرها من الجرائم أهمها:

١. أنهــا تمس مصلحة حيويــة من مصالح المجتمع الدولي.
٢. أنها بالغة الخطورة ومؤذية جداً وتحدث ضرراً بالغاً.
٣. أنها متطورة وأشكالها مختلفة.

المطلب الثاني - الأساس القانوني للجريمة الدولية

إن هذا الأســاس القانونــي مرتكز إلى مبدأ الشــرعية في القانون الجنائي الدولي لأن معظم قواعد القانــون الجنائي الدولي عرفية وحتى إذا احتوتهــا المعاهدات فهي لم تكن منشــئة لها بل كاشفة عنها، وهذه السمة العرفية للقواعد القانونية يترتب عليها نتيجتــان: الأولى عدم الوضوح في الجريمــة الدوليــة والثانية صعوبــة التعرف إلى الجريمة الدولية مع العلم أن للجريمة الدولية أربعة أركان تقوم عليها هي: المادي، المعنوي، الشرعي، الدولي. والأركان الثلاثة الأولى لا تختلف عنها في الجريمة الداخلية ولكن الركن الرابع هو المميز فعلاً للجريمة الدولية عن الجرائم الداخلية.

ركز ميثــاق الأمم المتحدة على تحريم اللجوء

للحرب أو التهديد بها إلا في حالات محصورة بالميثاق (مجلس الأمن) كالجزاءات العسكرية وفق الفصل السابع.

والجزاءات الدولية إما أن تلحق بالدول المخلة بالقانون الدولي وفق مبادئ المسؤولية الدولية للدولة كشخص معنوي وجزاءات تلحق الفرد المخل للقانون الدولي وفق أسس المسؤولية الدولية للأفراد. ولقد تطور القضاء الجنائي الدولي من المحاكم المؤقتة إلى الحرب العالمية الأولى (محاكمة ليب زيج) مروراً بمحاكمات نورمبيرج وطوكيو بعد الحرب العالمية الثانية وانتهاءً بالمحكمة الجنائية الدولية المؤسسة حسب ميثاق روما للعام ١٩٩٨.

المطلب الثالث. طريق دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية

إن أهم الخصائص التي تتسم بها هذه المحكمة أنها هيئة قضائية دائمة وتركز على المسؤولية الفردية الدولية ومكملة للاختصاص الوطني، وأنها أنشئت عن طريق معاهدة دولية مفتوحة على خلاف المحاكم الدولية السابقة التي أنشئت على غرار معاهدات السلام أو الاستسلام كما هو الحال في محاكمات الحربين العالميتين الأولى والثانية، أو عن طريق مجلس الأمن مثل محكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا كما أن اختصاصاتها جاءت على الجرائم اللاحقة على إنشائها ونفاذها.

وقفت أميركا وإسرائيل موقفاً سلبياً لا بل حاربتا قيام المحكمة الجنائية الدولية وخصوصاً عندما اعتبر ميثاق روما الاستيطان جريمة دولية، والجرائم التي تعاقب عليها المحكمة حسب الاختصاص النوعي من حيث الموضوع هي:

١. جرائم إبادة الجنس البشري.
٢. الجرائم ضد الإنسانية.
٣. جرائم الحرب.
٤. جريمة العدوان.

علماً أن الجرائم الثلاث الأولى متفق عليها ومعتمدة من قبل كل الدول الموقعة على ميثاق روما، أما بالنسبة لجريمة العدوان فاعتمادها مؤجل لحين الاتفاق على تعريفها.

أما فيما يتعلق بآليات رفع الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية فهي ثلاث حالات:

١. الإحالة من طرف دولة في الميثاق حسب المادة ٥ والمادة ١٣ من ميثاق روما.
٢. الإحالة من مجلس الأمن.
٣. لشروع بالتحقيق من مدعي عام المحكمة نفسه.

وللمحكمة علاقة إدارية مهمة مع الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومع مجلس الأمن حسب المادة ١٢٣ فقرة ١ و ٢ من ميثاق روما، وأن هذا المجلس يمثل اليد الضاربة في هيئة الأمم المتحدة ودوره سياسي أكثر من كونه قانونياً، علماً أنه لابد من توافر أساس صلب من المعلومات لدى المدعي العام للمحكمة تتخطى هذه المعلومات مسألة الشك إلى اليقين والقطع بتوافر الأدلة

حتى يتمكن من توجيه الاتهام لا سيما إذا ما توافرت (حالة فريدة للتحقيق) لاتخاذ المدعي العام أساساً كافياً للمقاضاة أم لا؟

فحسب المادة ١٣ من النظام الأساسي، يتوجب على المدعي العام التحقق من جدية المعلومات المتلقاة من قبل دولة طرف بالميثاق على ارتكاب جريمة من اختصاص المحكمة؟ فالمدعي العام لا يملك صلاحيات إجبارية على الدولة لتستقبله على إقليمها وتسمح له بإجراء تحقيق وجمع الأدلة، وهذا أمر قد يشل عمل المحكمة ودورها من خلال رفض الدولة المعنية استقباله للتحقيق على إقليمها، كما أن هناك مشكلة تهدد جهد وعمل المدعي العام تتمثل بما لمجلس الأمن من سلطة التدخل لإيقاف عمل المحكمة، وهذا قد يكون في ثورة تحقيق مما يعرقل ويعطل عمل المحكمة وبالأحرى عمل المدعي العام حسب المادة ١٦ (سلطة الإرجاء).

المطلب الرابع. تنفيذ أحكام المحكمة الجنائية الدولية

إن موضوع تنفيذ الأحكام القضائية الدولية مهم جداً لأن صدور الأحكام دونما آلية تنفيذها بفعالية يعتبر حبراً على ورق ويفقدها مصداقيتها في الردع وإرساء العدل، فبما أنه لا يمكن إجبار أي دولة على الانضمام للمعاهدة أو الالتجاء إلى المحكمة دون إرادتها فإن الدول غير الأطراف في النظام الأساسي للمحاكم الدولية لا تخضع بطبيعة الحال لاختصاص هذه المحكمة، ولاشك في أن الشق التنفيذي يتأثر بالسيادة الوطنية بشكل كبير ولا يخفى على أحد خلو المجتمع الدولي من سلطة تنفيذية عليا تفرض الأحكام الدولية على الدول الأعضاء في المجتمع الدولي لاسيما أن القانون الدولي يغلب عليه الطابع الإرادي علماً أن هذه القاعدة ليست مطلقة.

فالمحكمة الجنائية الدولية في جميع أنشطتها تقوم على التعاون مع الدول والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني ولا تتوافر في المحكمة قوة شرطة خاصة بها لإنفاذ قراراتها أو أوامرها حسب الباب العاشر وابتداء من المادة ١٠٣ والتي تبين مكان التنفيذ (دولة التنفيذ)

المطلب الخامس. مدى إمكانية الاستفادة فلسطينياً من الانتهاكات الإسرائيلية الداخلة ضمن اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية؟

ليس هناك أدنى شك لدينا أن جرائم إسرائيل تعتبر انتهاكاً لاتفاقيات جنيف الأربع وللقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان وللشرعة الدولية حسب ما جاء في اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في آب ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين تحت الاحتلال زمن الحرب في المواد ٦٤ وما بعدها.

مارست إسرائيل جرائم كثيرة ضدنا أهمها جرائم العدوان في حروبها ضدنا وجرائم الإبادة

الجماعية حسب المادة ٦٢ والمادة ٦ وجرائم الحرب حسب المادة ٨ وجرائم ضد الإنسانية حسب المادة ٧ من النظام الأساسي للمحكمة، حيث يعتبر الاستيطان من أهم الجرائم ضد الإنسانية بالإضافة لاستخدام الأسلحة المحرمة دولياً كما حدث في العدوان على غزة عام ٢٠٠٨.

المطلب السادس . الآليات المتاحة للفلسطينيين على الصعيد الدولي لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين

بعدما حصلت فلسطين بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩ على مكانة دولة مراقب غير عضو كثيراً ما حاولت إسرائيل وستحاول التلاعب في تفسير القانون الدولي للخروج من دائرة المسؤولية الدولية عن انتهاكاتها الخطيرة فتحاول صبغ الشرعية على أعمالها الحربية (إرهاب الدولة الرسمي) فتارة باسم محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه وتارة باسم حق الدفا ع الشرعي الوقائي...، فالآليات المتاحة لنا هي عن طريق المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم الخاصة الدولية والتي تتشكل بقرار من مجلس الأمن وهو هيئة سياسية لا قانونية مسيطر عليه من قبل أميركا أو عن طريق المحاكم الوطنية (مبدأ الاختصاص العالمي)، لكننا في هذا البحث سنركز أكثر على إمكانية ملاحقة المسؤولين الإسرائيليين سواء كانوا سياسيين أو عسكريين للمحاكمة أمام هذه المحكمة.

ان إسرائيل ليست دولة طرفاً في نظام روما الأساسي فحسب المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة لن تستطيع هذه المحكمة بسط ولايتها على الجرائم المرتكبة من رعايا دولة غير طرف في النظام الأساسي إلا إذا قبلت تلك الدولة، كما أن فلسطين الآن أصبحت دولة مراقباً وغير عضو ابتداء من ٢٠١٢/١١/٢٩، علماً أن قاعدة عدم الرجعية أو نطاق الاختصاص الزمني للمحكمة لا يسري قبل شهرين من انضمامنا للمحكمة على الجرائم الإسرائيلية، ولكن جرائم إسرائيل مستمرة منذ وعد بلفور إلى الآن وبأشكال مختلفة وأهمها النواة الصلبة للدولة اليهودية وهو جريمة الاستيطان والتي يمكن أن تكون أساساً صلباً لملاحقة المسؤولين عنها.

أما بالنسبة لنا فتمثيلنا في الأمم المتحدة كان كياناً مراقباً لكننا الآن دولة مراقب غير عضو ولا يحق لنا التصويت لا سابقاً ولا الآن وليس لنا تمثيل كامل العضوية في الأمم المتحدة فالجمعية العامة هي التي رفعت تمثيلنا من كيان مراقب إلى دولة مراقب غير عضو لكن الذي يعطينا الدولة كاملة العضوية هو مجلس الأمن بشرط عدم استخدام إحدى الدول الخمس الكبرى (فيتو)، وفي اعتقادي أن القيادة الفلسطينية لن تطلب الانضمام إلى المحكمة الجنائية الكبرى في المستقبل القريب في ظل التهديد الأميركي لها بقطع المساعدات الاقتصادية والمالية عنها كما أنها ستكون لها بالمرصاد في مجلس الأمن إضافة إلى أننا لن نستطيع الحصول على موافقة تسعة أصوات من مجموع دول مجلس الأمن الخمس عشرة.

إضافة إلى أن المادة ١٢ من نظام روما والتي نصت على أحقية الدول بالانضمام إلى الميثاق إلا أن مدعي عام المحكمة قد يحتج بالقول إن فلسطين هي دولة غير عضو ويقوم برفض طلب الانضمام، علماً أن المادة ١٢ نفسها لم تفصل ولم تحدد طبيعة التي ستنضم للميثاق أهي عضو أم غير عضو.

وهناك مسألة أخرى تأخذها القيادة الفلسطينية بجدية وهي إمكانية المحكمة المطالبة بمحاكمة قادة سياسيين وعسكريين للفصائل الفلسطينية مجتمعة لضلوعهم في العمليات الاستشهادية والتي أصابت مدنيين إسرائيليين يعتبرون أبرياء في نظر المحكمة لاسيما في داخل أراضي العام ١٩٤٨ وخاصة مسؤولين وقياديين في السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة حركة فتح لاعتراف بعضهم علناً بدعم بعض عمليات كتائب شهداء الأقصى.

لكننا على ثقة تامة بأن السلطة الوطنية الفلسطينية ستعمل على الانضمام إلى المواثيق والمعاهدات الدولية الأخرى لأنها لا تشترط على الدول التي تريد الانضمام إليها أن تكون دولة كاملة العضوية أو لا مثل اتفاقية (سيداو) الخاصة بالمرأة والعهدين الدوليين واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية منع التعذيب والمعاملة القاسية وغيرها من المنظمات الدولية.

الخاتمة

بعد استعراضنا المطالب الخمسة السابقة نخلص إلى القول إن أهم مقومات تحقيق العدالة الدولية ليس فقط وجود قضاء دولي بل وجود قوة تحمي منجزاته وتسهم في إقصاء التدخلات السياسية وجماعات الضغط واللوبيات والتحالفات المرتكزة إلى المصالح وليس إلى المبادئ العادلة، فالمحكمة الجنائية الدولية هي محكمة عرجاء تتحرك حسب جنسية الضحايا ومكانة دولهم في المجتمع الدولي والوثوق بها والاتكال عليها كلياً لمحاكمة الجلاد وإنصاف الضحية في ظل التوازنات الدولية المفقودة، فهذا أمر غاية في الصعوبة بل قد يكون مستحيلاً في ظل المعادلات الدولية اللاندية واللامتكافئة بين دول الشمال الغنية والقوية ودول الجنوب الفقيرة والضعيفة ذات التبعية الاقتصادية والمديونية، ولذلك ستبقى العدالة مفهوماً نسبياً ضعيفاً في بناء الثقة بقوة القانون في مواجهة قانون القوة.

تحريك الساكن وتسكين المتحرك في الموضوع الفلسطيني

هل تترجم فلسفة أوباما الأخلاقية حيال فلسطين إلى سياسة؟

بقلم: محمد هواش*

في أجواء إقليمية متقلبة تشهد دراما السقوط الكبير لأنظمة حكم استبدت بما فيه الكفاية، وفتحت المجال لاستبداد جديد منضبط على إيقاع أميركي حذر يغري «بهبوط هادئ وآمن» في الحكم لحركات الإسلام السياسي في المنطقة (بحسب الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل)؛ عاودت الإدارة الأميركية جهودها لتحريك الجمود في العملية السياسية في محاولة لإنقاذ «حل الدولتين» الذي تعمل إسرائيل على الأرض وفي الميدان كل ما يعوق هذا الحل، وكل ما يجعل من تطبيقه أمراً صعب المنال إن لم نقل مستحيلاً.

المحاولة الأميركية الجديدة استهلها الرئيس باراك أوباما في زيارته إلى الأرض الفلسطينية المحتلة (٢٢ آذار ٢٠١٣) بأقوال واضحة إلى الجمهور في الجانبين، وإلى السياسيين من خلال الجمهور، بأن» حل الدولتين» ممكن وأن «السلام ممكن». وطلب منهما الضغط على السياسيين لجعل هذا الممكن واقعاً. كما طالب الفلسطينيين - بوضوح - بأن» يغادروا مواقفهم التقليدية من معاودة المفاوضات» أي (التخلي عن شرط وقف الاستيطان). لكن صيغة أوباما هذه في الحديث عن العملية السياسية، وإن حملت مطلباً واضحاً فإنها تفتقر إلى ما يجعلها سياسة عملية ذات أهداف واضحة ووسائل واضحة وطريق واضحة أيضاً، إذ جعل أوباما المفاوضات المباشرة والفورية التي دعا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إليها أن تقرر هذه

*كاتب وإعلامي.

الأهداف. وكأنه لم يتقدم خطوة عن موقفه الفاشل في ولايته الأولى عندما تراجع عن ممارسة أي ضغط على الأفرقاء لفرض «حل الدولتين»، وبذلك وضع أوباما نفسه عملياً في جانب إسرائيل، وجامل الفلسطينيين بالحديث عن حقوقهم في دولة مستقلة قابلة للحياة.

مهمة كيري

ولكي لا يكون الكلام عمومياً، فإن الرئيس أوباما لم يتدخل بطرق جديدة لتحريك الجمود في العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد كلف وزير خارجيته جون كيري - المخضرم في العلاقات الخارجية للمؤسسة التشريعية الأميركية - متابعةَ ملف التحريك في جولات مكوكية تبدأ بعد أسبوعين من زيارتهما إلى المنطقة. في الوقت الذي تتدهور فيه الأوضاع الميدانية إلى ما يشبه هبات شعبية فلسطينية متكررة تتخللها مواجهات، ينتظر بعض الإسرائيليين وبعض الفلسطينيين أن تتحول إلى «انتفاضة ثالثة»، لتتحول الجهود الدولية والإقليمية الضعيفة أصلاً من نقطة تحريك الساكن في الموضوع الفلسطيني إلى نقطة تسكين المتحرك والجديد فيه، على فرضية أن النار الإقليمية المشتعلة اليوم تستهوي الإدارة الأميركية بالتريث والانشغال عن الموضوع الفلسطيني، وتوجيه التطورات السورية عن بعد. خصوصاً أن الانسحاب العسكري الأميركي المقرر من أفغانستان وقبله العراق ودعم انتقال حركات الإسلام السياسي في المنطقة من المعارضة إلى الحكم قبل التأكد من إمكان صيانة مبنى الدولة في مصر (على سبيل المثال) من الانهيار، وهي أكبر وأقدم دولة في المنطقة ولاستقرارها وخلافه أثر عميق على الإقليم وعلى أمن اللاعبين الكبار فيه وفي دوله ومصائر شعوبه. أي أن الانسحاب الأميركي وما يرافقه ربما يحتاج إلى تحريك الموضوع الفلسطيني لتهدئة خواطر الفلسطينيين والعرب والمسلمين. ونحن نعتقد أن الجهود الأميركية الجديدة لا تزيد على هذه الحاجة ولا تنقص. ولا يتوقع الفلسطينيون عموماً (سلطة ومعارضة) من جولة كيري الأولى في المنطقة (٧ نيسان ٢٠١٣) ما يتعارض مع هذه الصورة أقله سريعاً. مع أنهم استقبلوا الرجل واستمعوا إليه ورحبوا بجهوده.

واستناداً إلى المعطيات، فإن الحكومة الإسرائيلية ترفض تسليم كيري خارطة الحل المستند إلى حدود ١٩٦٧ والتعديلات الحدودية المقترحة على قاعدة تبادل الأراضي الواردة في التفاهمات العامة الفلسطينية – الإسرائيلية، وفي الدعوات الدولية إلى «حل الدولتين». بل وإنها ترفض أن يبدأ نقاش أي تسوية مع الفلسطينيين من هاتين النقطتين؛ لأن ذلك يعني من وجهة نظر إسرائيل، أن إسرائيل تعطي بذلك ولا تأخذ شيئاً. وقد طلب الرئيس الفلسطيني محمود عباس هذه الخارطة من كيري لنزع حق إسرائيل في تعيين حدود لها على حساب حق الفلسطينيين وعلى حساب مبدأ تعيين هذه الحدود بموافقة الطرفين.

وربط إسرائيليون وفلسطينيون نجاح أو فشل مهمة كيري في حصوله على خارطة الحدود المقترحة من إسرائيل. مع أن مفهوم «حل الدولتين» على أساس القرار الأممي (٢٤٢) يعني انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران وإجراء تعديلات على الخط لا تنسف هذا المبدأ، وهو سر التقارب في التفاهمات التي توصل إليها الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت في العام ٢٠٠٩.

ويحاول كيري قبل أن يبدأ جولات مكوكية جعل المبادرة العربية في وقت لاحق من نجاح مهمته مدخلاً لمعاودة المفاوضات، وإسرائيل ترفض المبادرة العربية ومستعدة للبحث في المبادرة السعودية.

وطلب كيري من الفلسطينيين الموافقة على تعديل المبادرة وإدخال عبارة «تبادل الأراضي» بين الفلسطينيين وإسرائيل، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية قبل التوصل إلى سلام شامل، وطلب كيري إقناع الدول العربية بفتح مجالها الجوي أمام شركة طيران «العال» الإسرائيلية.

رفض الفلسطينيون الاقتراح الأميركي جملةً وتفصيلاً. ورفضوا نقاشه، ورأوا أن التعديل ينسف المبادرة العربية من أساسها.

ومحاولة كيري معاودة المفاوضات من نقطة المبادرة العربية تستند إلى توفير شراكة عربية فلسطينية تغري بالضغط على الفلسطينيين وتليين مواقفهم من جهة، وإضعاف وزن الأرض في المفاوضات، وبقدر تمسك إسرائيل بأوسع رقعة أرض من فلسطين والتخلي عن المسؤولية والسيطرة على أكبر عدد من الفلسطينيين بقدر تمسك الفلسطينيين بأرضهم وحقوقهم أيضاً.

وإذا كانت المشكلة بالنسبة إلى العرب هي دور إسرائيل في المنطقة لا حجم الأراضي والتعديلات الحدودية؛ فإن موضوع الأرض بالنسبة إلى الفلسطينيين مركزي وحيوي لتكون أي تسوية قابلة للحياة استناداً إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

والحديث عن مضمون تحريك الجمود المستحكم أمر يختلف عن إجراءات بناء الثقة، مثل إمكان إطلاق إسرائيل دفعة أسرى فلسطينيين وتخفيف القيود الاحتلالية التي تفرضها على حركة الأفراد والبضائع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة. فالتحريك الحقيقي ينبع أولاً من اليقين الغائب بأن إسرائيل توافق على إنهاء احتلالها وسيطرتها على الشعب الفلسطيني ومقدراته وبأنها تفاوض الفلسطينيين على شروط إنهاء الاحتلال، ولا تفاوضهم على مشاريع» تحسين مستوى» حياتهم تحت الاحتلال أو تفاوضهم على شروط إقامة «سلام اقتصادي» بدل السلام المطابق لمفهوم إنهاء الاحتلال. المعلومات المتوافرة مع جولة أوباما وقبلها أن الشرق الأوسط ليس محل اهتمام إدارته الآن قدر اهتمامه بالتطورات في شرق آسيا، حيث تحتل الصين ونموها الاقتصادي المطرد تحدياً أول، والانسحاب من

أفغانستان يتقدم الاهتمام بالشرق الأوسط أو بفلسطين على حساب سورية من دون إنكار الموقف الإيجابي أخلاقياً للرئيس أوباما من حق الشعب الفلسطيني في نيل حريته في دولة مستقلة قابلة للحياة. ولكن الموقف الأخلاقي شيء والسياسة شيء آخر، وهذه المسافة لا تدعو ويجب ألا تدعو الفلسطينيين إلى اليأس وعدم التحرك لدفع قضيتهم إلى جدول الأعمال العالمي بالتحرك الأميركي الجديد أو من دونه. وعدم الخوف من تسميات إسرائيل (الأحادية مثلاً) لأي تحرك فلسطيني سواء أكان ميدانياً أم دبلوماسياً، وقد برهنت خبرة السنتين الماضيتين على تراجع إسرائيل وواشنطن عن تهديداتهما وكذا الاتحاد الأوروبي الذي لم يخن المبادئ المعلنة في سياساته حيال القضية الفلسطينية وأيد التحرك الفلسطيني بأشكال متفاوتة التأثير والحضور من دولة إلى أخرى.

مع ذلك يمكن القول: إن الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو ليست في وارد الموافقة على إجراءات بناء ثقة ذات معنى، وهي تتحدث بعد زيارة كيري إلى المنطقة عن رفض إسرائيل إطلاق أسرى بلا ثمن، وترفض البدء بنقاش قضيتي الحدود والترتيبات الأمنية بمعزل عن اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة يهودية، وتنازلهم عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وقبل ذلك رفضهم تجميد الاستيطان وإبداء استعداد غير معلن لـ«كبح جماح البناء في المستوطنات». وهو أمر لا يدعو إلى التعويل على إمكان نجاح كيري في مهمته أو على الأقل أن المصاعب التي تواجهها مهمته ليست من النوع السهل الذي يمكن التعايش معه، أي أن إسرائيل ربما أخذت قراراً بإفشال مهمة كيري، وقد ظهر في الصحف الإسرائيلية كلام عن خطة ثلاثية لكيري وتعليقات عليها تقول إنه ساذج وإن فرصه في النجاح تكاد تكون صفراً. ومن السابق لأوانه الحكم على هذه الآراء أو عزلها عن الموقف الرسمي للحكومة الإسرائيلية. ومن المبكر، أيضاً، الحكم على جهود الرجل قبل أن يستخدم خبرته وقوة واشنطن للانسحاب من المهمة أو التقدم وبناء جسر بين مواقف الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي المتباعدين.

الاتفاق مع الأردن

الاستعداد الفلسطيني لهذه العملية بلغ ذروته، الأسبوع الماضي، من خلال توقيع اتفاق فلسطيني أردني يعطي المملكة الأردنية الهاشمية حق إدارة الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس إلى أن تقوم الدولة الفلسطينية. صحيح أن الاتفاق كان مفاجئاً في توقيته ومضمونه. وأنه يثير جدلاً فلسطينياً داخلياً. وقد لا يكون محل إجماع فلسطيني. ولكنه يقع في باب الاستعداد لعمل سياسي قد تكون له نتائج دراماتيكية من نوع تمسك إسرائيل برفض إقامة دولة فلسطينية واندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة، واتخاذ الحكومة الإسرائيلية اليمينية خطوات

سياسية جديدة في القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، ما يحرج السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، ومن هنا ربما يراد إغلاق نافذة أمام إسرائيل إذا تطورت الأوضاع في هذا الاتجاه.

وعلى هذه القاعدة وقع الاتفاق لمعاودة التفويض بين فلسطين الدولة هذه المرة والمملكة الأردنية الهاشمية. وفي ذلك إشارات عدة من بينها أن الفلسطينيين ليسوا وحدهم في معركة القدس، وأن مرجعية قانونية تتوافر لحماية المقدسات، وأن شركاء لهم في إدارة الأوقاف يمكن أن يكونوا شركاء في أكثر من إدارة الأوقاف. إذ بعد فك الارتباط القانوني، في العام ١٩٨٧، بين المملكة والضفة الغربية، أبقى الملك حسين على دور الأردن برعاية المقدسات، وبعد توقيع اتفاقية أوسلو، التي أبقت القدس من ضمن قضايا الحل النهائي، وقعت اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية، وكان للمملكة دور قانوني في رعاية المقدسات، وبهذا الاتفاق تحصل المملكة على تفويض رسمي من دولة فلسطين في رعاية المقدسات وحمايتها من أي تهديد إسرائيلي جديد. وقد يتطور الأمر إلى رعاية الأردن مساراً تفاوضياً فلسطينياً إسرائيلياً إذا رأى الفلسطينيون أن إسرائيل جدية وتستجيب للمسعى الأميركي الذي يحركه كيري، وأن القضايا الخلافية وضعت في أجندة التفاوض. خصوصاً استعداد إسرائيلي للتخلي عن شرط الاعتراف بيهودية الدولة (كما قالت المسؤولة عن ملف التفاوض تسيبي، ورفض رئيس الحكومة ذلك)، وكذا موافقة على وقف جزئي غير معلن للبناء في المستوطنات، وهذه كانت ضمن شروط إسرائيلية منعت الفلسطينيين من التفاوض خلال فترة حكومة نتنياهو السابقة باستثناء ما رعته المملكة من مفاوضات تقريبية في العاصمة الأردنية نهاية العام ٢٠١١، لم تفلح في كسر الجمود بين الجانبين بسبب تعنت إسرائيل وتمسكها برفض وقف الاستيطان ورفض تعيين خط الحدود النهائي بين الدولتين.

المصالحة وسيناريو سورية في القمة

وعلى هذه المعطيات يمكن لعمل داخلي فلسطيني نحو المصالحة أن يفرض نفسه على الأفرقاء الإقليميين والدوليين من دون أن يجلب هزات وخضات للفلسطينيين. بل وقد يقطع الطريق على أي محاولة عربية لتكرار السيناريو السوري في الجامعة العربية على الفلسطينيين.

وهناك ما يدعو إلى التفاؤل بإمكان ألا ينجر قادة فصائل فلسطينية إلى مثل هذا السيناريو، مع أنه محكوم بالفشل لأسباب عدة، أهمها أن الشرعية الفلسطينية للرئيس محمود عباس على علاتها لم تُشوَش بانقلاب عسكري ولا بمشاريع غير فلسطينية من دون الاصطدام بالحاجات العربية والإسلامية في كل ما يتعلق بالمشترك معهم. وثانياً لا توجد نية اليوم لدى المجتمع الدولي بتبديل

شرعية فلسطينية مجربة بشرعية أخرى قبل «تدجينها». وثالثاً: لا خبرة سياسية كافية لدى المنافسين الفلسطينيين على الشرعية ليقنعوا المجتمع الدولي بتغيير موقفه هذا. والكل يعرف شروط الرباعية لإشراك حركة حماس في اللعبة السياسية. ورفض الأخيرة علناً هذه الشروط وتقديم صياغات ناعمة لقبول هذه الشروط داخل غرف وصناديق الدبلوماسية المغلقة.

وربما يكون لهذا التفاؤل ما يبرره اليوم بعد معاودة انتخاب خالد مشعل رئيساً للمكتب السياسي لحركة حماس، إذ أظهر الرجل مواقف مسؤولة حيال المصالحة والوحدة الوطنية ترافقت خلال المرحلة الماضية مع إعلانات مُشوَشة من «حماس» والقطبيين فيها (نسبة إلى سيد قطب) أعطت رسائل متناقضة ولم يظهر إلى الآن إذا ما كانت جزءاً من لعبة انتخابية، أم مناورات سياسية، ومعاودة انتخاب مشعل قد يطوي صفحة التشويش هذه لأنها تعكس انتصاراً لتيار الاعتدال في الحركة على تيار التشدد الذي يرفض أي مصالحة فلسطينية ويرفض أي شراكة سياسية مع أحد.

وربما يكون مشعل نفسه (الذي وقع مع الرئيس عباس على اتفاق مصالحة وحكومة انتقالية برئاسة عباس نفسه تحضيراً للانتخابات) يعرف، أيضاً، أن مصير هذه الاتفاقات الفشل؛ لأنه أعطى الغزيين حق الاعتراض على أي سياسة للحركة لاتتلاءم مع رغباتهم، فيكسب بذلك صورة المعتدل لدى رؤساء عرب يرعون شؤون «حماس» في الساحة الدولية (قطر)، ويكسب صورة المتحدي لدى منافسين إقليميين (إيران) ومنافسين يمثلونها داخل «حماس».

وعلى أي حال، فإن الرئيس محمود عباس لا يستطيع الموافقة على حضور قمة (اقترحت قطر انعقادها في مصر) يتنازل فيها عن شرعيته تحت أي اعتبار، كما لا يستطيع الرئيس الفلسطيني عزل الفلسطينيين عن مؤسسة الجامعة العربية وقمة الملوك والأمراء والرؤساء إذا تمكنت من مساعدته على تذليل بعض العقبات التي تعترض المصالحة، أي إقناع حركة حماس بالتوجه إلى إنهاء الانقسام والالتحاق بالمؤسسة الشرعية الفلسطينية شريكاً كاملاً في كل ما يتعلق بالمستقبل الفلسطيني لا مصادرة الشرعية الفلسطينية والمراوحة في المكان أو أخذها إلى أماكن ومواقف تدمر هذه الشرعية، فهي أغلى ما يملك الفلسطينيون اليوم في لحظات ضعف العرب على المستوى الرسمي.

ولهذا لا يجوز استبعاد معركة على الشرعية الفلسطينية امتداداً لنظرية «الهبوط الآمن للإسلام السياسي في الحكم» الأميركية، كما لا يجوز الخوف من هذه المعركة لصد أي محاولة من هذا النوع وتقوية الشرعية الفلسطينية لا إضعافها. ويأمل الفلسطينيون ألا يقع هواة وحواة الحكم السياسي الجديد في بعض الدول العربية في سقطات من هذا النوع، وألا تتحول القمة العربية المصغرة المقترحة في القاهرة التي دعا إليها أمير قطر من عون للفلسطينيين جميعاً

إلى قمة لـ «تشليح» الفلسطينيين شرعيتهم تحت أي حجة. ويعتقد الفلسطينيون أيضاً أن الأمير حمد أكثر ذكاء من الوقوع في لعبة كهذه.

وهناك وشوشات عن محاولات أميركية لدمج حركة حماس بالنظام السياسي الفلسطيني عن طريق تركيا وقطر. وثمة معلومات تفيد بأن واشنطن طلبت من تركيا إقناع «حماس» بتلبية شروط الرباعية وفتح الباب أمامها لدخول النظام السياسي الفلسطيني ورفع المقاطعة عنها، وربما أغوت هذه الإشارات بعض قياديي «حماس» ليقرؤوا ويفسروا خطأ أن واشنطن تريد تغيير عباس بـ «حماس». تماما مثلما تقرأ «حماس» خطأ أن دعم واشنطن إحلال «الإخوان المسلمين» في مصر وتونس وليبيا محل نظم الرؤساء المخلوعين حسني مبارك وزين العابدين بن علي ومعمر القذافي يعني إمكان تكرار ذلك في فلسطين من دون الانتباه إلى الثمن وموافقة «إخوان» مصر على عدم تهديد أمن إسرائيل من خلال الموافقة على اتفاقيات (كامب ديفيد) واحتواء وتدجين حركة حماس. ولا يحتاج المرء إلى كثير جهد كي يرى التوتر بين مصر وغزة، وكيف أن مصر تغلق «ثغرات في جدار الأمن القومي المصري» عن طريق إغلاق الأنفاق بين رفح الفلسطينية وسيناء، على حساب «حماس»، قبل أن توفر بديلاً ملائماً لفك الحصار الإسرائيلي على الأفراد والسلع من وإلى غزة. وما يعنينا هنا كيف تنظر حركة حماس إلى هذه الإشارات وكيف تقرؤها، لا ما تفعله مصر دفاعاً عن أمنها.

الخلاصة هي أن محاولات واشنطن تحريك العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين محكومة بفجوة عميقة من غياب الثقة بينهما، وفجوة واسعة في المواقف من التسوية، وهذه المسافة هي نفسها التي تفصل دولة الاحتلال عن دولة تحت الاحتلال.

الفلسطينيون يعولون على كفاحهم وتمسكهم بحقوقهم في إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ عاصمتها القدس، وترفض إسرائيل عملياً هذا الحل، وتسعى إلى تأبيد الاحتلال من دون تحمل كلفته أمنياً واقتصادياً ودبلوماسياً وفي الرأي العام الدولي، ولجسر هذه الفجوة يحتاج أي وسيط يعتبر أن لبلاده مصلحة في حرية الشعب الفلسطيني وتجسيد حريته في دولة مستقلة إلى إرادة قوية، فهل تتوافر لدى الرئيس أوباما ووزير خارجيته. الأفعال هي التي تبرهن على إن كانت لديهم هذه الإرادة فقط. والفلسطينيون ينتظرون أفعالاً فقد شبعوا أقوالاً.

أسئلة العلاقة بين مصر وقطاع غزة في ضوء التحولات الإقليمية

المشاركون

- الدكتور غازي حمد، وكيل وزارة الشؤون الخارجية في الحكومة المقالة
- الدكتور رياض العيلة، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الأزهر
- الدكتور عدنان أبو عامر، أستاذ القضية الفلسطينية في الجامعات في غزة
- مأمون سويدان: دبلوماسي وباحث وكاتب سياسي

أدار الندوة: عاطف أبو سيف

شكّل حادث إطلاق النار على الجنود المصريين في رفح، العام الماضي، واتهام أطراف فلسطينية بالوقوف وراء الحادث نقطةً فارقةً في علاقة قطاع غزة بمصر. فالقطاع الذي ارتبط بعلاقات تاريخية مع مصر، صار فجأةً مادةً للنقد والاتهام. لكن يبدو من باب تسطيح الأشياء التسليم بهذا الأمر، فثمة ما هو مرتبط بالوضع المصري الداخلي والنقمة الشعبية على «الإخوان»، والربط بين «إخوان» غزة و «إخوان» مصر والمصالح المشتركة. وللمفارقة، فإن «حماس» التي وجدت في صعود «الإخوان» إلى الحكم نعمةً لم تكن تتوقع سقوطها عليها من السماء، وجدت أنها ستدفع ثمن أخطاء «الإخوان» وليس ثمن أخطائها وحدها فقط. وهذا بدوره يفتح التحليل أوسع على التأثير الحقيقي وغير المتوقع للربيع العربي على الوضع الفلسطيني.

يتمحور السؤال الفلسطيني الأهم حقيقةً ـ في ظل هذا الصراع والنقاش ـ حول مصير قطاع غزة الذي تحكمه «حماس» منذ قرابة السنوات الست دون استعادة حقيقية للمصالحة. فثمة قلق كبير في أوساط الفلسطينيين من أن يتم رمي غزة في أحضان مصر ـ كما ترغب إسرائيل ـ وفق الحلول الإقليمية التي تحدث عنها (إيجور إيلند) قبل ذلك. والمؤلم ربما أن تعمل محاولات فكفكة

الأزمات الإنسانية على خلق واقع سياسي جديد تتحقق فيه دولة غزة.

لا يبدو الأمر بسيطاً، إذ إنه يصيب مستقبل النظام السياسي الفلسطيني وطبيعة الصراع مع العدو، حين يتم إخراج غزة من هذا الصراع. وعليه فإن ثمة حاجةً للتفكير بعمق في سبيل عدم وقوع غزة في أي مشروع خارج الفكرة الوطنية كي لا تصبح غزة ـ التي كانت في لحظة تاريخية حاضنة فلسطين والفكرة الوطنية ـ فلسطين كلها.

تحاول سياسات في ندوة هذا العدد أن تفكّك واقع العلاقة بين مصر وغزة، في ظل سيطرة «حماس» على القطاع، وفي ضوء التطورات الإقليمية المتغيرة.

سياسات :. **سنناقش في هذه الجلسة علاقة مصر مع غزة، ولاسيما بعد حالة التوتر التي نشبت حول حادث رفح، وما إلى ذلك... ولكن ستكون هذه مدخلاً يفضي إلى نقاش أوسع حول وضع غزة في النظام السياسي وعلاقتها بمصر، خاصةً بعد التطورات والتحولات العربية الأخيرة، وحالة الانقسام السياسي الفلسطيني، وهي أمر أكبر من غزة، كونها تمسّ جوهر النظام السياسي الفلسطيني ومستقبله. لماذا هناك دائماً نقاش حول علاقة مصر بغزة؟**

دكتور رياض: العلاقة التي تربط مصر بغزة علاقة قديمة وعريقة جداً منذ التاريخ القديم، وغزة كانت عبارة عن معبر لكل الغزوات التي كانت تغزو العالم العربي، حتى إنها تربط القارات ببعضها، وبالتالي علاقة غزة بمصر علاقة ذات أبعاد مختلفة، خاصةً بعد أن أصبحت غزة، في العام ١٩٤٨ بعد النكبة، جزءاً من إدارة الحاكم المصري المدني والإداري والعسكري إلى زمن وقوعها تحت الاحتلال في العام ١٩٦٧. استمرت هذه العلاقة المميزة طوال المراحل المختلفة. ومنذ ما قبل ثورة العام ١٩٥٢ وحتى الوقت الحالي ظلّت هذه العلاقة مميزةً وذات أهمية خاصة للطرفين. أيضاً مصر شريكة مع الشعب الفلسطيني في هذه العلاقة وفي التوجه السياسي الموجود، بصرف النظر عن الفترات التي كان يحكم فيها بعض الرؤساء المصريين بتوجهاتهم المختلفة، ولكن بعد عملية الاحتجاجات والانتفاضات والربيع العربي وسقوط نظام مبارك وتغيّر النظام السياسي في مصر، أصبح هناك تقارب أوسع، خاصةً عندما يكون هناك نظامان في المنطقة يحكمان من القارب والتوجه والمصدر نفسه: «الإخوان المسلمون». وبالتالي هناك عملياً سياسة مشتركة، إلا أنه بسبب الظروف السياسية الموجودة في داخل مصر ومن خلال التعارضات السياسية والحراك السياسي الموجود في مصر، أصبحت هناك قضايا صعبة، وخاصة قضية الأنفاق والتي تحكم العلاقة بين فلسطين ومصر بالإضافة إلى ذلك فإن الوضع السياسي الذي نشأ بعد العام ٢٠٠٧ والحصار الذي فرض على قطاع غزة، وهو ليس حصاراً اقتصادياً

فقط بل هو حصار يشمل جميع الجوانب، والآن بعد أول انتخابات بمصر، وانتخاب أول رئيس مدني أصبحت العلاقة أفضل، ولكن المشكلة الأساسية التي شابت العلاقة بين مصر وحركة حماس في قطاع غزة كانت القضية الأمنية، وهي ذات أثر في أكثر من جانب. منها الفوضى التي حدثت في مصر واقتحام السجون والهروب منها، وكانت هناك مشاركة لـ «حماس» في ذلك بسبب وجود عدد من كوادر الحركة وقادتها العسكريين، على الرغم من أن ذلك العدد ليس بالكبير داخل السجون المصرية، وبالتالي فإن خروجهم بالطريقة التي خرجوا بها سبب مشاكل للنظام، وإن كان هذا ربما تم بتوافق «الإخوان» مع «حماس» في تلك اللحظة.

في تصوري أن المشاكل القديمة التي بدأت مع الانتفاضات والاحتجاجات في مصر وأيضاً ما يطلق عليه الربيع العربي ما زالت موجودة وخاصة تداعيات مقتل الجنود المصريين في رفح، والخطف المتكرر للجنود المصريين الذين حتى الآن لا يزال بعضهم ـ ومنهم ضباط مختطفون ـ مجهول جهة الاختطاف ومكانه.

من هنا بدأت الاتهامات المتبادلة من طرف إلى طرف آخر والنفي المضاد.

في تصوري، من المفترض بهذه العلاقة المتينة بين الشعب الفلسطيني وخاصةً في قطاع غزة والشعب المصري ألا تجعل هذه الشوائب تؤثر كثيراً ـ على الرغم من هذه الشوائب (وأنا أعتقد أنها شوائب) ـ على الواقع السياسي الموجود؛ لأننا نعلم أن مصر تقوم بدور سياسي ورئيس في قضية المصالحة.

وجهة نظري هي أن توافق الفكر والمرجعية السياسية والمصدر الحزبي المتمثل في «الإخوان» يجب أن يؤثر في دفع المصالحة كي تعود اللحمة وينتهي الانقسام والخلاف الموجود بين الفلسطينيين بشكل عام.

العلاقة مع مصر ـ على الرغم من ذلك ـ ما زالت متينةً، وقد حضرت قبل فترة ندوة مع الدكتور الزهار والسفير ياسر عثمان (سفير مصر لدى السلطة) وتحدثا في هذه القضية، وأكد السفير المصري على العلاقات الأساسية، وحتى الدكتور الزهار أكد هذه العلاقات. وأعتقد أننا لابد أن نؤكد هذه العلاقات، وأن نعمل على حل جميع القضايا والإشكالات الموجودة مع مصر، وأن تنتهي هذه المشاكل، فهي ليست بالبسيطة، وإنما كبيرة ومعقدة، وقد قرأنا في تقارير مختلفة وهناك تقرير أخير بصرف النظر عن مدى دقة هذه التقارير لأنها تظل تقارير صحافية وتقارير من مصدر معلوم والمصدر المعلوم لا نعرفه، والذي يقول إن هناك جنوداً مختطفين لا يزالون في قطاع غزة، أنا كنت في مؤتمر مراكش الأخير، وكان هناك بعض الإخوة المصريين، وسألوني عن من قتل الضباط في مصر، وهل هي «حماس» التي قتلتهم. للأسف في هذا النقاش يتم استبعاد لاعب أساسي وهو الإسرائيليون الذين كان لهم دور كبير في ذلك، وأعتقد أن هاتين القضيتين هما ما يشغلان الواقع المصري في هذه الفترة.

سياسات : دكتــور عدنان، قضية حادثة رفح شكّلت الأساس في توتير علاقة «حماس» مع المصريين، وحالــةً من هجوم الإعلام المصري كله على الشــعب الفلسطيني، وتعرض الطلبة بالطبع لبعض المضايقات، فكيف يمكن النظر إلى هذا الحادث وتأثيره على العلاقات المصرية الفلسطينية؟

دكتور عدنان: من المهم الرجوع إلى التاريخ ولو قليــلاً، مع بداية الثورة المصرية وكيف كان هناك نوع من الرغبة الفلســطينية في أن يكون لتحــول مصر الداخلي أثر إيجابي على الوضع في غــزة، وهذا كان واضحاً، علــى اعتبار أن الإشكال المصري، وهنا أقصد الرسمي، لم يكن يستعدي «حماس» كحركة على الرغم من فكرها القائــم ضمن أيديولوجية «الإخوان»، ولكن كان له موقف ســلبي من عموم الفلسطينيين بشكل عام، وكان التعامل المصري الرســمي وخاصاً فــي الجانــب الأمنــي تعاملاً تعلــوه طبقة من الاستعلاء والرفض والملاحقات وهكذا، وبالتالي فإن الفلســطينيين في غزة أملوا أن يحدث هذا التحول في النظــام تغيرات إيجابية لصالحهم. وهذا لم يرق لأطراف كثيرة؟

سياسات : تقصد في مصر؟!

عدنان أبو عامر: بالتأكيد نعم، منهم من لا يزال في السلطة في مصر من النظام السابق من بعض خصوم الإسلاميين، وبالتالي الإشكال الذي حصل هو أن الفلســطينيين شعروا من حيث لا يريدون أنهــم جزء من هذا الخلاف الداخلي المصري، لم يريدوا هذا لأنفســهم إطلاقاً، وبالتالي أصبحوا جزءاً من إشكالية سلبية داخلية حزبية ودستورية. انعكس هذا بدوره سلباً على الفلسطينيين. ولعلنا لن نبالغ حين نقول إن معاناة الفلســطينيين هي بالمستوى نفســه الذي يعانيه المصريون من ألم ومعاناة بسبب أوضاعهم الداخلية.

الآن أين مســؤولية الفلســطينيين في مجزرة رفــح الأخيرة؟ لا أظن بأي حال من الأحوال أن أي إنسان سياسي عاقل يمكن له مجرد أن يفكر في هذا الموضوع. هل تكون هناك أياد فلسطينية خفيــة في هذا الموضوع؟ إطلاقاً، على اعتبارات كثيرة مهمة منها ما هو أخلاقي سياســي ديني وطني مصلحي، وهنــاك اعتبار أهم وهو علاقة «حماس»، صاحبة القرار في غزة.

كانت «حماس» تعيش حالة عداء مســتحكم مع النظام الســابق وتعرضــت لمضايقات كاملة ولــم يصل بها الحد إلى مجــرد التفكير في أن تســتهدف جنوداً مصريين، فكيف الآن والحكام الحاليون هم آباؤهم الشرعيون إن صح التعبير، وبالتالــي هم معنيون أكثر من أي طرف آخر أن يمنحوا الرئيس الجديد في مصر وهو «إخواني» من الإســلاميين أكبر فرصة ممكنة من الأريحية الأمنية والسياســية الداخلية، وبالتالي من المهم أن نشــير إلى مسؤوليات أخرى في هذا الجانب إقليمية إسرائيلية مصرية داخلية، وكل هذا الأمر متــاح وليس مطروحاً كما جــرت العادة في أن

يتحمل الضحية مسؤولية عمل لم يقم به كما هو الحال بيننا وبين إسرائيل. الفلسطينيون في غزة خصوصاً وفي الأراضي الفلسطينية عموماً ليس عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم عن أمر لم يرتكبوه إطلاقاً، وبالتالي ترافق هذا الأمر بالتزامن مع ضغط إعلامي وضخ دعائي غير مسبوق لمعاداة الفلسطينيين عموماً وأبناء غزة خصوصاً، وأنا أظن أن هذا له اعتبارات مصرية داخلية أكثر من كونه مجرد اعتبارات فلسطينية، الفلسطينيون دخلوا اللعبة المصرية الداخلية فقط كأداة استخدامية من قبل خصوم النظام الحالي ومرسي وجماعته في مصر يتهمون بأنهم يعطون «حماس» رعايةً واهتماماً أكبر، أو أنهم فلسطينيون أكثر من الفلسطينيين. قد تكون «حماس» لم تحسن التقدير جيداً، وقد يكون النظام الجديد في مصر قد تعامل بمنطق أيديولوجي وفكري وليس بمنطق دولي ودستوري رسمي، أي أنه في الوقت الذي كان فيه قادة «حماس» في مصر يطاردون ويهانون ويلاحقون على المعابر والطرقات، فجأة بين عشية وضحاها فتحت لهم قصور رئاسة مصر، هذا التحول لم يكن سهلاً على خصوم النظام أن يستوعبوه دفعةً واحدةً.

في المقابل، ربما فات الأمر «حماس» لاحقاً، لكن لا يزال هناك أمر، وهو أن «الإخوان» ما زالت لديهم سنتان تقريباً لحكم مصر ولدى «حماس» أريحية أمنية وسياسية في إجراء اللقاءات والتنقلات على مدار الساعة. وربما لم تسعف «حماس» نفسها في أن تجري شبكة علاقات واسعة مع كل أطياف الشعب المصري، وأبقت علاقاتها الحصرية فقط مع «الإخوان» والسلفيين والإسلاميين عموماً. وأظن أن «حماس» استدركت هذا الخطأ الذي وقع من طرفها وحاولت تجاوز هذه الهنة من هنات العمل السياسي وليس بالضرورة لاعتبارات تخص «حماس» وحدها، ولكن لأنها شعرت بأن التبعات السلبية الملقاة عليها من جراء هذا الموضوع تضر بكل الفلسطينيين.

وفي بعض اللقاءات الداخلية، شعرت «حماس» بأن فوز الإسلاميين في مصر قد تحول من ذخر لها إلى عبء عليها. الصورة السابقة، وهذه من المفارقات القدرية الغريبة، أن «حماس» كانت تنال في ظل النظام السابق جزءاً من العداء المستحكم على مختلف المجالات السياسية والأمنية والميدانية، وفي الوقت نفسه كان لدى «حماس» اطمئنان وثقة داخلية ولديها رصيد شعبي عزّ نظيره سواء من كونها حركة مقاومة وحركة تحرر وطني فلسطيني ضد إسرائيل أو لكونها الابن الشرعي للإخوان المسلمين ذات النفوذ الشعبي الكبير في مصر، مفارقة القدر الآن أنها باتت تحظى باحتضان ورعاية رسمية بصورة واضحة من الرئاسة وأحياناً من جهاز المخابرات، لكنها في الوقت نفسه قد تكون شعبيتها الجارفة وجماهيريتها الكبرى أصيبت ببعض الخدوش والشروخ، ما انعكس سلباً علينا وانعكست شعبية «الإخوان» عليها كونها بنت «الإخوان». وحتى من مبدأ أن العيار الذي لا يصيب يسبب الضجيج

والإزعاج، فإن مجـرد بث تقارير دعائية داخلية عن مسؤولية أو تورط أو تسهيل مرور من الأنفاق لبعض المسـلحين قد أصـاب «حماس» ببعض الإشكاليات الإعلامية والدعائية. ولعل «حماس» ستحاول في قادم الأيام استدراك هذا الموضوع سواء على صعيد التواصل مع التيارات المصرية الداخليـة أو فتح غـزة أمام قطاعـات مصرية للوصول إليها والتواصل معها رسمياً وشعبياً.

سياسات : أريد أن أسـألك، إلـى أين وصلت قضية رفح، دكتـور غازي؟ لأنه كما تحدثنا هي نقطـة تفجير لعلاقـة مصر بـ «حمـاس» وغزة بالأحرى مع مصر؟

غازي حمد: أعتقد أنه في سـياق التراكمات التي تلتقط على مسـار العلاقة بين غزة ومصر، هناك تراكمات موجودة لدى بعض الأطراف، لكن أعتقد أن المعضلة في موضوع دخول «حماس» في الصـراع، هي أن «حماس» جزء من «الإخوان»، ويتحامل المصريون على «حماس»؛ لأنها جزء من «الإخوان»، وأن العلاقة بين «حماس» و «الإخوان» هي علاقـة فكرية متبادلة. وعلـى الرغم من أن بعضهـم حذر من أنه لا يريد تخريب العلاقة مع «حماس»، لكنه لا ينكر ذلك، وأنا أتصور أن هذه هي الإشـكالية. أنـا أرى أن ما يحدث جزء من محاولـة تقويض هذه العلاقة بشـكل جذري من خلال الضغط الهائـل الذي يمارس، وأعتقد أن هذا ضغط مبرمج ضمن رؤية شاملة. دعني أقل إن وراء هـذا جهات أمنية أكثر من كونها جهات سياسـية. القصة بالأساس هي جزء من الحرب ضـد «الإخوان» وضد نظـام الحكم في مصر، وبالتالـي اعتبروا أن هذه نقطة يمكن اللعب بها أمام العالم، ويقولون إن مرسي يقوم بتمييز علاقته مع «حماس» ويفتح الطريق أمامهم وهو لا يفعل شيئاً تجاه الأنفاق ويغمض عينيه عن أمور كثيرة مثل قتل الجنود المصريين، ويتمسكون بهذه الأمور كنقاط ضعف؛ نظراً لوجود الكثير من التراكمات، حتى في أوساط بعض المثقفين، وأنا أستغرب من بعض الناس الذين أتحدث معهم في ذلك. صديق من مركز دراسـات النيل، سألني خلال زيارتي الأخيرة للقاهرة، فقلت له: إنني أريد دليلاً واحداً على الادعاءات التي ترموننا بها، وأيضاً لا يوجد مستوى أمني ولا رسمي ولا حزبي صرح بصحة هـذه الادعاءات. وقال لي إن «حماس» هي التي أخرجت المجرمين من السـجون وهي التي قامت بالقنص وهي التي قتلت شباب الألتراس الأهلاوي في بورسعيد وهي التي قتلت الجيش، فقلت له: ما هي مصلحة «حماس» من كل هذا؟ قال لا أعلم. أنا أرى أن كل هذا خلق جواً يهدف إلى تقويض «الإخوان المسـلمين» في مصـر وتقويض حركة «حماس» بالتالي.

المصريون لديهم قضايا مركزية ينشغلون بها، فـي موضوع الجنود وربط «حمـاس» بها، وأنا أستغرب أنه على مدار أكثر من سنة من التحقيق في هذا الموضوع لم يتضح الأمر. على الرغم من أن هذا الموضـوع ليس معقداً لتلك الدرجة؛ لأن الجثث موجودة والأسـلحة موجودة كما أن خط

الســير معروف، وقد قلنا لهم إننا على استعداد لتزويدكم بكل المعلومات اللازمة التي تساعد في الكشف عن ملابسات هذا الحادث، ولكن لا أعلم هل المقصود هو أن يظل الأمر طي النســيان ولا يذكر؟ لأنــه من غير المعقول لدولــة عظيمة مثل مصر التي لديها أجهزة استخبارات قوية وكبيرة ولديهــا إمكانيــات هائلة ألا تســتطيع حل هذه القضية لأن المنفذين قاموا باســتخدام سيارات لها لوحات تسجيل وعليها أعلام. لا أريد أن أقول إنها معضلة كبيرة ولكن باستطاعتك معرفة المنفذ، وباب الغموض في هذه المجزرة فتح مجالاً للأسئلة الكثيرة أن تطرح، فقاموا بإدخال غزة و «حماس» وقوى سياســية أخرى بالموضوع وهذه جزء من الحرب الداخلية المصرية الموجودة.

سياسات : أخــذ على «حمــاس» أنها حصرت علاقاتها مع «الإخوان»، كما يؤخذ على الفلسطينيين عامــةً أن من في الســلطة في فلســطين يربط علاقاته مع النظام السياســي، كالسلطة الوطنية الفلسطينية وعلاقتها مع مبارك، وكأنه يجب علينا كفلسطينيين أن نكون دائماً مع النظام الرسمي، وهذا أحد أوجه القصور في القضية الفلسطينية.

غــازي حمد: هذه أحد أخطائنــا بالتأكيد، لكنها جاءت ربما في ســياق العلاقــة التاريخية الطويلة، وبالذات لأن مصــر وغزة ترتبطان بعلاقات موجودة دائماً، وأنا أعتقد أن هناك خطأ يشاع في الإعلام وهو أن علاقة «حماس» بمصر قاصرة فقط على «الإخوان» المســلمين، ولذلك أصبح هنــاك انتباه لهذا الوضع، فقــد ذهب الدكتور موســى أبو مــرزوق إلى مصر وأجــرى عدة لقاءات منها لقاء مع حمدين صباحي، وأجرى جهوداً واتصــالات مع جهات أخرى كثيرة. النقطــة الثانية هي أن البعض اعتقد أنه مع صعود «الإخوان» فإن طبيعة الموازين قد تغيرت... وبنى على ذلك طموحات جعلت الآخرين يأخذون الصورة السلبية والعكسية تماماً، فالناس ربطت علاقة مرسي بعلاقة «الإخوان» في مصر، وهذه، أيضاً، من السلبيات التي أعتقد أنه كان من الممكن التعامل معها بطريقة أفضل بحيث يكون فيها نوع من التروي ونوع من طريقة رسم العلاقة يبعدنا عن بعض الشبهات. لم تكن حقيقةً لدى «حماس» سياسة عامة مدروسة بقدر ما كانت حالة تأمل وحالة «عشم» أن «حماس» لا تجد النظام الذي كان يفرض عليها الحصار، وفجأة أتى نظام فتح لها الباب قليلاً، ومرســي قام باستقبال إسماعيل هنية، وتم تخفيف بعــض القيود على قادة «حماس»، وكل هــذا دفع الناس إلــى أن تندفع إلى قول ذلك، وهذا أحد الأخطاء الموجودة، ولذلك كان تفكير الحركة في أنه يجب عليها أن تفتح علاقات مع الكل وأن توســع الدائرة مع الكل وأن تحاول أن تغير الصورة النمطية؛ لأنه من الممكن أن يتغير «الإخوان» ويمســك غيرهم زمام الســلطة بمصر وتتغير كل الصورة لذلك لابد من أن نغير هذه القاعدة.

سياسات : دكتور رياض عرج على قضية الأنفاق، وكذلك الدكتور عدنان، أحد أهم الهواجس المصرية

تجاه غزة هو الهاجس الأمني بالأساس، خاصةً أن سيناء خاصرة مصر الضعيفة كون سيناء معقل ما يسمى المجموعات المسلحة وهي حتى معقل التجارة السوداء وما إلى ذلك، وأن سيناء ترتبط بغزة عبر ممرات حرة غير خاضعة للرقابة، كيف تحدد هذه العلاقة بمركبها الاقتصادي والأمني علاقة مصر مع قطاع غزة؟ وهي علاقة مركبة.

حماس تعمل لصالح حلفاء افتراضيين

مأمون سويدان: هي ليست علاقة مركبة فقط، هي معقدة أيضاً، مثلما تفضلت فإن منطقة سيناء لا تربط غزة بمصر فقط ولكن تربطها بإفريقيا، وسيناء أصبحت عملياً ممراً بين غزة والسودان، وسيناء هي حلقة الوصل ومعظم عمليات التهريب حسب التقارير المنشورة هي من السودان مباشرة وبطرق برية. مشكلة سيناء أنها مقتل مصر ونقطة ضعف الإدارة المصرية، وكما تعلم فإن سيناء واسعة وكبيرة جداً وعدد سكانها محدود جداً، حتى أن الدولة المصرية لديها هواجس من طبيعة السكان لدرجة أنه غير مفروض عليهم التجنيد، وبحكم اتفاقية (كامب ديفيد) فإن سيناء مصنفة إلى ثلاث مناطق، كما حصل معنا في (أوسلو)، هناك مناطق السيطرة الأمنية والعسكرية معدومة فيها، في إحدى المرات كنت أحضر محاضرةً كان يلقيها عميد في أمن الدولة المصري في فرنسا قال فيها إن منطقة واحدة في سيناء وهي «جبل الحلال» تحتاج إلى ١٠٠ ألف عسكري لتأمينها، ومن المهم الإشارة إلى موضوع اتفاقية (كامب ديفيد) التي لم تفرز قوات دولية في سيناء، وطبيعة القوات الموجودة هي قوات متعددة الجنسيات تقودها الولايات المتحدة الأميركية، الوجود الأميركي في سيناء وجود أمني وليس عسكرياً وهو في مواقع محددة، وعملياً نحن نتحدث عن منطقة يمكن أن نطلق عليها أنها «ساقطة أمنياً» والحكم المصري فيها ضعيف، الآن في ظل وجود ما أراه إدارتين في مصر، وهما إدارة مدنية ممثلة بالرئيس وإدارة عسكرية ممثلة بالجيش والمخابرات، وكل طرف من الطرفين يحاول أن يفرض إرادته على الآخر، وهناك صراع إرادات واضح وضوحاً جلياً في هذا الخلاف، كل هذه الحالة المعقدة في مصر انعكست سلباً علينا في غزة. أخطأ إخواننا في «حماس» في غزة عندما اختزلوا علاقتهم بـ«الإخوان»، وكان هذا خطأً إستراتيجياً وقصوراً في الرؤية، لم يكن المعيار مدى علاقتهم بالقضية ومدى دعمهم للقضية، توجد هناك أحزاب ليبرالية وأحزاب شيوعية وأحزاب ناصرية أكثر قرباً لنا كفلسطينيين من الأحزاب الدينية من السلفيين ومن «الإخوان»، وهذه حقيقة، وقامت هذه الأحزاب غير الدينية بمساندتنا ولهم مواقف تاريخية معنا ولا يزالون حتى الآن. نحن بدأنا بفقدانهم بسبب حماقة أو قصور الرؤية عند إخواننا في حركة حماس، هذا الخطأ الإستراتيجي ندفع ثمنه الآن، فشرائح واسعة من المجتمع المصري أصبحت تستجيب

للدعايــة المعادية، وهذه الدعاية المعادية تجد من يغذيها ويتغذى عليها، الإسرائيليون يقومون عملياً بتغذية هذا العــداء ويتغذون عليه، يجب الانتباه هنا والتركيز على أنه من غير المســموح بالمطلق أن يتم التعاطي بســهولة وبساطة مع ما يجري. هناك شــرائح واسعة داخل المجتمع المصري في وقت ســابق طالبت بتغيير وجه الدولة وشخصية الدولة وإلغاء كلمة عربية من اسم مصر، ويعتبرون أن مصر أصولها فرعونية وليست عربية ولا يوجد مــا يربطهم بالعالم العربي، هــذا التيار يتغذى على هذا الخلاف وفرصته أن ينمو لأن الشــعب المصري بطبيعته شــعب عاطفي وشــعب بسيط ويتأثــر بالإعلام فنرى أن مقالاً في صحيفة يؤثر فيه ويغير كل ســلوكه وبرنامج على فضائية يؤثر في الرأي العام المصري ويقلب مزاجه وهذه مسألة خطيرة يجب الانتباه إليها.

أمنياً يخلق كل هذا لدينا أزمةً ليست سياسيةً فقط بل أمنيــة واقتصادية وينغّص علينا في كل مجــالات حياتنا، علاقتنا بمصر غير عادية وغير تقليدية ومفروضة علينا بحكم التاريخ وحكم الدين وعلــى الأقل لا يمكن التنصل منها، لا من طرف المصريــين ولا من طرفنا، أنــا أقول لك الآن إن الخلل والضعف الأمني يعطي فرصة لأعدائنا أن يصطادوا بالماء العكــر، أنا أقولها بكل صراحة إن لدينا مجموعات تعمل، وكلنا يعلم هذا الكلام، يأتمر بأمر المجاهد ويعتقد أن الأمر يأتي إليه من أفغانســتان ومن لبنان وتحركه أجهزة مخابرات إســرائيلية وهــو لا يعلم أنه عميــل بطريقة غير مباشــرة، وهذه ثغرة لــدى «حماس» في الأمن. يجــب أن ننبه إخواننا في حركة حماس أن هذه المجموعــات يمكن أن تصب الزيــت على النار، يمكن لهذه المجموعات أن تمارس ســلوكاً خطراً يزيــد من تعكير العلاقة ويزيد من حالة الاحتقان الموجودة، فالمســألة مرشحة، أيضاً، للتأزم أكثر وأكثر بحكم وجود أدوات إسرائيلية قوية جزء منها يعمل بشكل مباشر وجزء منها يعمل بشكل غير مباشــر، أما بخصوص الاقتصادي فـ«حماس» كما تحدث الدكتور عدنان هي في مأزق حقيقي، «حمــاس» كانت في عهد حســني مبارك لم يكن همها وهدفها الإســتراتيجي إلاّ فتح معبر رفح، لا يخلو شــهر من مسيرة ومن اعتصام... ولكن اليوم نراهم عاجزين عن أي تصرف، وهذا يثبت أن «حماس» لم يكن هدفها الإستراتيجي مصلحة الشعب الفلسطيني، فالأنفاق ما زالت تغلق والمعبر علــى حاله لم يتغير، لم نر موقفاً واحداً أو حتى اعتصاماً، إذن هل هذا السلوك له علاقة بمصلحة الشــعب الفلسطيني؟ السبب أن «حماس» تعمل لصالح حلفاء افتراضيين، وفي النهاية من الممكن أن لا يكونــوا حلفاءهــا، من الممكــن أن يقدموا تنازلات على حساب الشعب الفلسطيني.

عدنان أبو عامر: حتى لا نحمّل كفلســطينيين عموماً فوق ما نطيــق، المنطقة الأمنية والخصر الرخو والضعيف في ســيناء يجب بأي حال من الأحــوال لا تاريخياً ولا ذاتيــاً ولا موضوعياً أن تحمل غزة مسؤوليتها، الدولة المصرية تركت ٦٠

ألــف كيلو متر مربــع فارغة هكذا لتعبث بها كل أجهزة اســتخبارات العالم لصالح إسرائيل، ما يفصل ســيناء عن إيلات لا شيء هذا أولاً، ثانياً الأمن الإسرائيلي يمسح سيناء يومياً على مدار ٢٤ ساعة عن طريق الأقمار الصناعية، بالأمس الجمعــة ألقت مصر القبض على ســفينة محملة بالأســلحة آتية من إسرائيل إلى دولة إفريقية قد تكون جنوب السودان ما لم يكشف أكثر من ذلك، وأظن أن المخابرات المصرية لديها من المعلومات مــا لا تفصح عنه لاعتبارات أمنية منها علاقاتها مع إسرائيل وأميركا. النقطة الثانية، وأخشى هنا أن يعاد توريط الفلســطينيين من جديد في ملف مصــر الداخلي كما حصل في لبنان في الحرب الأهلية، الفلســطينيون كانــوا لاجئين في لبنان وكانــوا حركة تحرر وطنــي لا علاقة لها بالأمن الداخلي اللبناني، لكن بصورة أو بأخرى تورطوا بها وأصبح الفلسطيني أيامها وبعد ثلاثين عاماً من حركة التحــرر وحتى اليوم لا يصرح بهويته الفلسطينية في داخل بيروت. هل ستتم استعادة التاريخ من جديد في الحالة المصرية؟

أظــن هنا أنــه إلى جانب المســؤولية الذاتية الفلســطينية ونحن لا نمثل شــيئاً بالنسبة إلى مصــر لأن هناك حالة من «فجور في الخصومة» السياســية في داخل مصــر، وكل من له علاقة بخلاف مصر الداخلي من إســلاميين مع القوى الأخرى الليبرالية والقومية والناصرية والعلمانية واليســارية، يتم اســتجلاب كل مــن لهم علاقة بالخصومة السياســية وإحضــاره ووضعه على طاولــة الخلاف الداخلــي، وهنا ليس أفضل من وجبة غــزة كأنها مهددة الأمن القومي المصري، علماً أن غزة تاريخياً ـ كما تفضل الدكتور رياض ـ كانت هي بوابة مصر الشرقية، كما سيناء بوابتها الجنوبية، لذلك ما يحدث في مصر من إشكاليات داخلية يلقي بآثاره السلبية على الفلسطينيين في غزة، وهم أحرص مــن الطرف الآخر على هذا، خاصةً مــع وجود حالة من الانســجام الفكري والأيديولوجــي بين صانع القرار في غزة وصانع القرار في القاهرة، كذلك كلاهما يريد أمناً مستقراً فــي القاهرة وغزة، ولكــن الأزمة تصيب الوضع السياسي في المنطقة برمتها.

سياسات علاقــة مصر بغزة كما يقولون علاقة واجبــة واضطرارية. ما يثــار الآن في الإعلام المصري هو موضوع الأنفاق مثلاً، قضية البنزين والسلع الأساسية التي تذهب إلى غزة، وهذا أمر من وجهة نظر السلطة الحاكمة في غزة والمتمثلة بحركــة حماس اضطراري بحكم الحصار وعدم وجود منافذ برية وما إلى ذلك. كيف يمكن النظر إلى مســتقبل هذه العلاقة في ظل محاولة البحث عن مخارج؟ وما هي الحلول التي ستتم إما طلاق مطلق أو زواج كاثوليكي؟

تداعيات الانقسام

رياض العيلة: في تصوري، يجب أن نأخذ بعين الاعتبــار أن هناك قضية مهمة وأساســية، وهي قضية الانقسام الفلسطيني، وهي عنصر أساسي في الواقع السياسي الموجود سواء أكان في مصر

خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أم في قطاع غزة وأوضاع السلطة الوطنية بشكل عام، وبالتالي عملياً فإن البديل للأنفاق هو الطرق الرسمية، والآن الطرق الرسمية لا يمكن أن تتم إلا من خلال إنهاء الانقسام، إن استمرارية الأنفاق تشكل بالنسبة إلى المصريين خطراً أمنياً، إلى جانب القضية الإنسانية والغذائية... وأنا أتذكر في فترة حكم مبارك عندما دخل ما يزيد على سبعمائة ألف مواطن غزي إلى سيناء حين قاموا بتفجير الجدار كان رد مبارك حينها أن لديهم حصاراً فدعوهم، ولكن لا تدعوهم يدخلون القاهرة، دعوهم حتى سيناء، وكانوا يصرفون النظر عن عملية دخول السلع عبر الأنفاق، الآن بعد أن أصبح هناك توافق في الرؤية السياسية بين الحاكم في مصر والحاكم في قطاع غزة يجب أن نجد مخرجاً، في تصوري لن يتم هذا المخرج إلا بإنهاء عملية المصالحة وإنهاء الانقسام وبالتالي عودة اللحمة الفلسطينية حتى تشكيل حكومة كما تم الاتفاق عليه في القاهرة وبالتالي تبدأ المسيرة. وتصوري أنه بخصوص المعابر في تلك الفترة لن يكون هناك مبرر للحكومة المصرية والرئاسة وحتى للقوات المسلحة الموجودة في مصر ألا يكون هناك معابر شرعية ورسمية وتنتهي عملية الأنفاق، بالأمس قال المصريون إنهم ألقوا القبض على شخصين عبرا من خلال الأنفاق، وأحدهم مطلوب أمنياً لمصر، هم يعتقدون أن كل ما يدخل سيناء والتنسيق الموجود مع المجموعات الموجودة في سيناء من مجموعات القاعدة والسلفية ... هي تتغذى من خلال الأنفاق ومن خلال قطاع غزة، وبالتالي لا تنتهي هذه القضية عملياً إلا بإنهاء القضية الكبرى وهي الانقسام الفلسطيني، بالتالي أرى أن وضعنا عملياً في مصر سيستمر إلى أن تنتهي القضية الأساسية والجوهرية وطبعاً الموقف الفلسطيني الموجود هنا هو، وإن كان موقفاً دفاعياً وداعماً للسلطة التنفيذية في مصر لأنها تمثل «الإخوان المسلمين»، لا ينتهي إلا بانتهاء التوافق. أرى أنه إذا لم تلعب مصر دوراً جوهرياً وأساسياً في إنهاء الانقسام الفلسطيني والضغط على «حماس»، كونها في الاتجاه السياسي نفسه، بل إن «الإخوان» في غزة هم جزء من «الإخوان» في مصر وليست القضية حليفاً، بل جزء مكمل للآخر، لذلك لابد لمصر من أن تركز جهدها على قضية أساسية وهي قضية المصالحة لإنهائها، وبالتالي أجد أن الوضع الموجود لدينا خاصة فيما يتعلق بالأنفاق وإن كان يومياً يتم إغلاق بعض منها بوساطة الجيش باستثناء بعض الأنفاق المراقبة والمسيطر عليها من الطرف الآخر وهو الطرف المصري، وهي متروكة لأن البنزين ومختلف السلع لا تزال تدخل كما السابق بمعرفة المخابرات ومعرفة القوات المسلحة المصرية بكل تفاصيل ما يحدث فيها باستثناء الأنفاق الموجودة في الأطراف والتي تشكل الخطر الحقيقي بالنسبة لأمن مصر، وأتصور أن كل هذه الأنفاق يجب أن تبادر الحكومة وحركة «حماس» في قطاع غزة لإغلاقها؛ لأنها ما دامت تشكل خطراً على الأمن القومي المصري، وفي المقابل ترك الأنفاق التي

تدخل منها السلع الأساسية حتى يتم فتح معابر شـــرعية فوق الأرض وليـــس تحتها. بالتالي أجد على الرغم من الوضع السياسي الأمني الموجود في سيناء وهو محكوم باتفاقيات (كامب ديفيد)، لأن هذه الاتفاقيات حددت أن سيناء أرض مجردة من السلاح، وبالتالي عملية تجريدها من السلاح والمراقبـــة الأميركية والأوروبية إلى جانب المراقبة الإســـرائيلية والتي ستستمر، وإسرائيل لها دور أساسي وكبير في إبقاء هذا الوضع القائم الذي نعيشه سواء في مصر أو في غزة؛ لأن استمراره مصلحة إســـرائيلية. إسرائيل تســـعى إلى عدم إيجاد مصالحة، واســـتمرار الانقسام، وبالتالي تستطيع أن تضيع القضية الفلسطينية، وتضيع كل الأهـــداف الفلســـطينية من خـــلال أن ينتبه الفلســـطينيون إلى كيفية إنهاء الانقســـام وترك تهويد القدس ومصادرة الأراضي والاســـتيطان وحتـــى قضيـــة اللاجئين. وكالة الغـــوث تقوم كل يوم بتقليص مساعداتها ولا حياة لمن تنادي. في تصوري أن القائمين على إدارة شؤون قطاع غزة يجب عليهم أن يســـتوعبوا قضية أساســـية وهي أن المصلحة الفلسطينية العامة أهم من المصلحة الحزبية الخاصة والضيقـــة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى ضياع القضية الفلسطينية.

سياسات : بالمراقبـــة الخارجية، مـــا يقدم من أطروحات كبديل عن الأنفاق يقول المراقبون إنه يعزز الانقسام، كإنشـــاء منطقة تجارة حرة أو فتح المعابر مع مصر بشـــكل كامل، وهذا يعني عملياً أن إعادة ترتيب العلاقة مع مصر تقتضي تعزيز حالة غزة، ما هو مطروح من ترتيبات كما تحـــدث الدكتور رياض، دعونـــا ننظر إلى جذر المشـــكلة. الأنفاق هي نتيجـــة للحصار الموجود ولأن الانقسام موجود ولأن الأمر هكذا لا يمكن حل مشكلة الأنفاق.

مأمـــون ســـويدان: أريد أن أعلّـــق على هذا الموضوع، في العام ٢٠٠٥ عندما أقدمت إسرائيل على الانســـحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة أو كما أسموها عملية «فك الارتباط» قال شارون بالحرف الواحد: إن هذه الخطوة ستشكل ضربة قاســـية للفلســـطينيين، وكنا نعلم جيداً ما الذي يريده شارون، الإسرائيليين بدؤوا حملةً سياسيةً ودبلوماســـيةً على مســـتوى العالم لإقناع العالم بأنهـــم خرجوا من غزة وأخلوا مســـؤولياتهم عن غزة، في حين أننا دخلنا في معركة سياسية كبرى مع الإسرائيليين، والحمد لله نجحنا في أن نقنع العالم بأن الإسرائيليين لم ينسحبوا من غزة، وأن الانسحاب تكتيكي وشكلي، وأن هذا الانسحاب لا يعنـــي بالمطلق ولا بأي حـــال من الأحوال أن إسرائيل أخلت مسؤولياتها بموجب القانون الدولي ولا بحكم اتفاقيات جنيف ولا ولا، وأن إسرائيل ما زالت قوة احتلال قائمة. لماذا تصر «حماس» منذ العام ٢٠٠٦ ومنذ فوزها بالانتخابات تحديداً على أن تخلق نوعاً من القيادة لنفســـها والاستقلالية فـــي غزة؟ ويخـــدم من هذا الـــكلام؟ هذا الكلام خطير ويضر بالقضية الفلســـطينية، أنا أشـــعر

بـــأن «حماس» لا يزال لديها قصـــور في الرؤية وتختزل القضية الفلسطينية في مسائل صغيرة على حســـاب القضايـــا الإســـتراتيجية للقضية الفلســـطينية، أنا أحذر من كل هذه الأطروحات التي تسعى «حماس» من خلالها إلى حل قضايا صغيرة تســـهّل عملية حكمها غزة على حســـاب القضايا الإستراتيجية للشعب الفلسطيني، وهذا عملياً تكريس للانقسام وترسيخ له، الأطروحات التي تتعاطى معها «حماس» بجدية والتي لا تخجل حتى من المطالبة بها عملياً تريح الإســـرائيليين، وهذا ما يتمناه الإســـرائيليون ويحلمون به، وهو سلخ غزة بالكامل عن الضفة الغربية، أهم إنجاز حققناه وفرضناه على الإســـرائيليين في اتفاقية أوسلو هو أن يوقعوا على مبدأ الوحدة الجغرافية بـــين غزة والضفـــة بما فيها القـــدس، «حماس» الآن تقوم بضربه من المضمون وتحلل لإسرائيل التنصـــل من التزاماتها ليـــس فقط وفق القانون الدولي، بل حتى وفـــق الاتفاقيات التي وقعناها مع إســـرائيل، هذه مســـألة خطرة يجب الانتباه إليهـــا ويجب أن يعـــي إخواننا في حركة حماس أن ما يخططون له وما يسعون إلى تحقيقه يضر بالمصلحة الإستراتيجية للشعب الفلسطيني ويضر بقضايـــاه الكبرى، لا يعقـــل أن يتم تبرير بعض الأهداف الصغيرة باتخاذ خطوات تمس المصلحة العليا للشعب الفلسطيني وتشكل تهديداً حقيقياً وتتقاطع مع ما يخطط له ويفكر به الإسرائيليون.

سياسات : بواقعيـــة، الأطروحـــات البديلة هي إعادة ترتيب العلاقة مع مصر، وليس إعادة ترتيب العلاقة مع الضفة.

مشروع سلخ غزة يحدث واقعياً

عدنان أبو عامر: أحب الإشارة والتعليق على مـــا ورد قبـــل قليل. لن أضيف جديـــداً إذا قلت إن الأنفاق وجدت بســـبب الحصار، فهذا الكلام مفـــروغ منه، والمطالبة بإغـــلاق الأنفاق لتفويت الفرصـــة على مصر لن تحل المشـــكلة، ذلك أن القوى العســـكرية المسلحة لن تفشل في أن تجد بديلاً لهذا الموضوع، حدود قطاع غزة عملياً مع مصر هي ١٢ كيلـــو متراً، وبالتالي فإن المنطقة التي توجد فيها الأنفاق صغيرة جداً. ما تفضل به الدكتور رياض عن موضوع إنهاء الانقســـام، أظن أنه مطلب منطقي وحقيقي، ولكنه يقترب من التفكير الرغائبي والأمنيات، السؤال أخطر، وهو ماذا لو بقي الانقســـام إلى ما لا نهاية؟ ماذا لو أن هذه المصالحة لم تنجح؟ وهذا واضح، فلدينا مشوار كبير في المصالحة، لابد من إيجاد بدائل ميدانية، نحن انتقلنا كما انتقل معنا الإسرائيليون منـــذ ٢٠٠٥ من حالة إنهـــاء الصراع إلى حالة إدارة الصـــراع، نحن كفلســـطينيين للأســـف سنغادر مرحلة إنهاء الانقسام، لأنه ليست لدينا إرادة في هـــذا الموضوع كـ «فتح» و «حماس»، إلـــى حالة إدارة الانقســـام، وهذا الأمر واضح بالنســـبة للصحـــة وللتعليم. موضـــوع الأنفاق والمنطقة التجارية الحرة وتعزيز حالة غزة وإدارة الانقسام، هناك سبب سياسي يستهدف كل هذا

الكلام وهو أننا كفلسطينيين إذا أردنا أن نعيد غزة إلى الحضن الفلسطيني فمن المهم أن نكون أكثر جرأةً وشجاعةً ونفرض على «حماس» هذه المصالحة، وأن نقدم لها بعض الجزرات التي تأمل بها وفق ما ذكره الأستاذ مأمون الوحدة الجغرافية، لكن أيضاً تعالوا بنا لنوسع الفرجار أكثر ونعمل بلغة الصحافة (zoom out) لكل المشهد الفلسطيني السيئ. غزة الآن في حالة تعزيز لحالتها الجغرافية والسياسية وشاءت أو لم تشأ وبقصد أو دون قصد هناك حالة تورم وتضخم لحالة غزة سياسياً، وهذا قد يكون تحقيقاً لحلم إسرائيلي بعيد المنال وهو إلقاء غزة كلياً في حضن المصريين والتمدد جنوباً، لأننا نتحدث عن ٢٠٢٠ حيث لن تكون غزة قابلة للحياة حسب التقديرات. وفي المقابل دعنا ننظر إلى الجزء الآخر من الوطن السليب وهو الضفة الغربية، ماذا عن خيار الفيدرالية مع الأردن؟ ماذا عن إمكانية انسحاب إسرائيلي من بعض مناطق الضفة الغربية وإعادة التموضع العسكري من جديد؟ وتحديد حالة الضفة مع الأردن، وهذا أصبح معلناً وليس سراً وتكلم به الأميركيون بشكل واضح، واتفاقية المقدسات مع الرئيس أبو مازن قبل أيام. «فتح» و «حماس» واللتان هما رأسا حربة المشروع الوطني الفلسطيني أخطأتا خطأً فادحاً وكارثياً لأنهما قدمتا فكرة السلطة قبل التحرير، حتى الرئيس قدم موضوع الدولة على الأرض، «حماس» تقيل الحكومة في غزة وهي تقول إنها تحظى بسيادة سياسية وأمنية، وهي ليست كذلك لأن دقيقة واحدة لسلاح الجو الإسرائيلي فوق غزة قد تقود إلى محوها كلياً، ونحن كان علينا أن نفرض على صانع القرار أننا كفلسطينيين ما زلنا نقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي براً وبحراً وجواً، وإسرائيل ليست بحل من أي التزامات قانونية أو إنسانية أو معيشية، وفي المقابل السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية كما أنها تتوزع إلى مناطق (أ) (ب) (ج) نرى أن الدوريات الإسرائيلية يومياً تتجول وتعبث بها، والرئيس أبو مازن نفسه يحتاج إلى تصريح إسرائيلي للتنقل من مدينة إلى أخرى كما قال ذات مرة، وقد تكون حالة غزة تحقيقاً لحلم إسرائيلي منذ عقود ولكن أيضاً ليست الضفة الغربية بمنأى عن ذلك.

أنا أخشى من أن نذهب إلى تعزيز حالة غزة سياسياً، وهناك شيء يطلقون عليه استدراج ميداني تدريجي. يجب أن نكون بشكل واحد ضد مشروع سلخ غزة عن الضفة الغربية ولكن عملياً وميدانياً وإجرائياً فإن هذا الموضوع يحدث حقيقة.

سياسات : دكتور رياض، لصيق بذلك أن المشروع الوطني هو الذي دفع الثمن، وكما قال الدكتور عدنان عن وضع غزة والانزياح جنوباً كما تحدث مأمون، فإن ثمنه الأساسي هو أن المشروع الوطني أصبح عرضة للخطر، السعي المطلق إلى علاقة حميمة مع مصر سيدفع ثمنه المشروع الوطني والسعي إلى الاتصال المطلق مع مصر وتعزيز حالة غزة يدفع ثمنه المشروع الوطني، أهذا صحيح؟

ريـــاض العيلة: أنـــا أرى أن الذي يحدث في الضفـــة الغربيـــة نتـــاج ما حدث فـــي غزة؛ لأن الانقســـام ترك المجال أمام الإســـرائيليين لكي يقوموا بكل الأعمال التي يريدونها دون رادع من أي طرف فلســـطيني، لأننا عملياً خلال السنوات الســـت الســـابقة كنا نتصارع حول كيفية إنهاء الانقســـام وإتمام المصالحـــة، وأغمضنا أعيننا عن القضايـــا الوطنية الكبرى والتي أيضاً قد لا نجدها في وسائل الإعلام، وبالتالي فقد عزز هذا الانقســـام عملياً من قيام إسرائيل بالسطو على أراضي الضفة الغربية وكثيراً ما كنا نسمع وما زلنا نســـمع أنه عندما يحين الحديث عن لقاءات إسرائيلية فلسطينية، فإن السؤال المطروح عليهم هو «من تمثلون»؟ عندما يأتي الرئيس والحكومة في الضفة الغربية للخروج من أي مأزق بالمفاوضات يقولون لهم أنتم من تمثلون إذا لم تستطيعوا تمثيل غزة، وبالتالي عملياً التأثير الذي ترك بصمته على القضية الفلسطينية كان الانقسام، عندما تنتهي قضية الانقســـام نرجع كفلسطينيين لنتحدث عن قضايانـــا المصيرية الوطنية، وأنا أجزم أن جزءاً كبيراً لدى الطرفين لا تتوافر لديه الإرادة الحقيقية لإنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام، وبالتالي عملياً وربما لمكاسب شخصية أو حزبية، ولكن بصرف النظر نقول إن إسرائيل عندما تركت الفلسطينيين من خلال انســـحابها من قطـــاع غزة كانت تعلم مسبقاً أن هذا الانســـحاب سيؤثر على التفكير الفلســـطيني وسيؤدي بالنتيجة إلى ما نحن عليه الآن لأنهم يعملون من خلال مراكز أفكار وأبحاث ومراكز إستراتيجية كبيرة ويضعون إستراتيجية ليطبقوها، ونحن الفلســـطينيين للأسف الشديد نستخدم العاطفة وليس العقلانية، وبالتالي أجد أن المعضلة الأساسية التي نعانيها في قضيتنا وحتى فـــي علاقاتنا مع مصر ومع دول العالم ككل هي قضية التمثيل الفلسطيني والانقسام الفلسطيني والذي يشكل عنصراً أساسياً في استمرار هذا الوضـــع. لابد من عملية الضغط، كيف يمكن أن نشـــكل ضغطاً؟ الضغط الجماهيري وبنوع من المصارحة ســـواء كنا فـــي الضفة الغربية أو في قطـــاع غزة صعب، فنحن مكبلون ولا يســـتطيع الشعب أن يخرج ليعبر ويطالب بإنهاء الانقسام، لأننا رأينا في ســـنوات ســـابقة أنه حين تحركت جماهير الشـــعب باتجاه إنهاء الانقســـام كيف كانـــت ردة الفعل من الطرف المقابل من عمليات قمع وتنكيل بالجماهيـــر، وبالتالي في تصوري، فإن القضية الأساسية التي يجب أن نركز عليها جهدنا هي إنهاء الانقسام بأي وسيلة كانت لكي نستطيع أن نعيد البوصلة إلى الشعب الفلسطيني وبالتالي إلى قيادته والوصول إلى بر الأمان، دون ذلك ستســـتمر قضيتنا ويســـتمر وضعنا سواء بعلاقاتنا مع الدول العربية وعلى رأســـها مصر أو وضع قضيتنا الفلسطينية كقضية وطنية ولن تتقدم إلى الأمام بسبب هذا الانقسام والتدخلات العربية، ونعلم أن كل الدول العربية ومنذ انطلاق الثورة الفلسطينية في العام ٦٥ وعندما أصبحت هناك شخصية فلســـطينية وتمثيل فلسطيني ما زالـــت معظم الجهات العربية وحتى بعض القوى

الإقليمية أو الدولية تعمل من أجل أن تكون هذه القضية مراوحة في مكانها ولا تستطيع أن تتحرك بسبب أن تغذية عملية الانقسام تتم عن طريق دول عديدة ليصبح الفلسطيني يفكر في قضيته الداخلية ويترك القضية الأساسية والجوهرية الوطنية العامة، وهذا هو الأساس في الواقع الفلسطيني الذي نعيشه.

عدنان أبو عامر: يبدو أنه تم تحميل الانقسام أكثر مما يطيق، وأن إسرائيل وجدت نفسها بسبب الانقسام تستبيح الضفة الغربية كلها، أنا أرى أن إسرائيل استباحت الضفة الغربية في العام ٢٠٠٣ أثناء عملية السور الواقي وكانت غزة والضفة وحدة جغرافية واحدة وكان الذي يقود المشروع الوطني والسلطة الفلسطينية حركة فتح، وقامت إسرائيل بمحاصرة المرحوم ياسر عرفات شهوراً طويلةً ولم يكن هناك انقسام، مع كل نفينا وشجبنا للانقسام، ولكن يجب ألا نعلّق كل شيء عليه، لا شك في أن إسرائيل استفادت من وجود الانقسام وتتعامل مع «حماس» بمنطق العصا ومع السلطة بمنطق الجزرة، ولكن حتى لا نحمّل الأوضاع فوق ما تطيق نرى أن إسرائيل تستبيح الضفة الغربية وقطاع غزة سواء بوجود انقسام أو بوجود مصالحة، الحربان الأخيرتان حدثتا في ظل الانقسام، فهل معنى ذلك أن «حماس» استفادت؟ لا. و العمليات المستمرة للجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية والاعتقالات على مدار الساعة في ظل «فتح»؟ فهل «فتح» مستفيدة مما يحدث؟ بالطبع لا. أقصد أن الانقسام بالتأكيد يسيء إلى المشروع الوطني الفلسطيني ويأخذه إلى طريق مجهولة وإلى ما لا نهاية. إسرائيل هي المستفيدة على كل الأحوال وتفعل ما تريد دون أدنى علاقة بالواقع الداخلي الفلسطيني.

رياض العيلة: في تصوري أن استباحة الضفة الغربية تجري على أساس انتفاضة الأقصى التي اندلعت حينذاك، وبالتالي من وجهة نظر إسرائيل فإن الفلسطينيين عندما وقعوا اتفاقية أوسلو وقعوها على أساس أن يكون المسار السياسي هو الأساس وليس عملية الانتفاضات والكفاح المسلح، وعندما قامت ثورة العام ٢٠٠٠ وهي انتفاضة الأقصى، قامت إسرائيل باستباحة كل الأراضي الفلسطينية المحتلة ودمرت كل المواقع الأمنية وغير الأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية وبالتالي عملياً في فترة الانقسام استبيحت من خلال عملية التهويد وبدأ الإسرائيليين عملية توسيع المستوطنات، وهي عملياً ليست استباحةً بالسيطرة، وتدميرها إنما يتم بإعادة ما تم الاتفاق عليه، وإلغائه كاتفاقية أوسلو وبالتالي بدؤوا عملية التهويد، والدليل أنهم بدؤوا عملية بناء الجدار وتحديد المناطق المأهولة بالسكان، ونجد هناك عملية تهويد من خلال ضم مناطق جديدة مأهولة بالسكان إلى الجدار، وهذا ما كنت أرمي إليه وهو أن الانقسام ساعد في هذه القضية، كان هناك وجود لوصفة شمولية موجودة من قبل الطرف الفلسطيني ككل وليس من قبل جزء منه فقط.

سياسات : المشروع الوطني كان ضحيةً لعلاقة غـزة مع مصر، والـذي كان مطروحاً قضيتان وهمـا إما طـلاق مطلـق أو زواج كاثوليكي. البدائل التي طرحت للأنفاق هي منطقة التجارة الحرة والتي هي من وجهة نظر كثيرين تعزز من حالة الانقسام وتبعد غزة عن المشروع الوطني، وبالتالي المشـروع الوطني خسـر عملياً وحدة الحالة الفلسطينية التي لم تعد قائمة عملياً بفضل الانقسـام وأي توجه نحو الجنوب هو أكيد غير مقصود، وكما قال مأمـون فإنه من الممكن أن تذهب إلى حل قضايا صغيرة فتجد نفسك تنزاح باتجاه آخر «تزامن عفوي».

حماس تدرك أنها محصورة في دائرة ضيقة

غازي حمد: هذا يحدث عند غياب حالة الوعي، فمن الممكـن أن تنزاح غزة وقتهـا، لكن أتصور أنـه ما دام هناك حالة وعي موجودة وإحسـاس بالخطورة من هذا التوجه فهذا لن يحدث، أنا قلت إن لدى «حماس» تخوفاً من هذا الموضوع من أن تذهب باتجاه مصـر، وأعتقد أن هذه القضية لم تطـرح لا من قريب ولا من بعيد؛ لأني ومن خلال جميع اللقاءات التي حضرتها معهم لم أسمع أحداً يتحدث ولو بشيء من التلميح عن تعزيز علاقاتهم في مصر على أسـاس أن يكون هناك مواجهات مع الآخرين أو أن يحاولوا أن يجعلوها كبديل، لأن القناعة الأولية لدى «حماس» لا يمكن أن نستفيد من قطاع غزة وأن يستمر الوضع على هذا الحال، لأن استمرار هذا الحال سيكون خسارة، لأن قطاع غزة لو كان في نظر البعض مكسباً لكنه في البعد الإسـتراتيجي هناك من يقول إنه خسارة لأنه من غير المعقول أن تبقـى «حماس» محصورة داخل دائـرة ضيقة، وأنا كنت من النـاس الذين قالوا لهم إنكم محصـورون داخل هذه النقطة الضيقة ويدخلـون لكم فقط الماء والطعام، وهذا في نهاية المطاف ليس الأهداف التي تتطلع إليها «حماس»، ولكنني أقول إن «حماس» أصبحت مسـؤولة عن قطاع غزة بـكل مكوناته وأصبح مطلوباً منها أن توفر للناس إمكانيات، وليس لديها خيار إلا مصر، وقلنا في موضوع إسـرائيل إن هناك مشكلة من القيود المفروضة وعدم وجود أي وسيلة من وسائل التعاون أو التنسـيق في هذا الموضوع، والنقطة المهمـة هي نقطة غـلاء الأسـعار، وبالتالي من الممكـن لمصر أن تفتح لك آفاقاً أكبر ومن الممكن لدول أخرى أن تفعل الشـيء ذاته وبأسعار أقل، والإيجابيات المطروحة فيها أسهل، نحن لم نطلب من مصر شيئاً إلا في بعض الجوانب التي شعرنا فيها بمشـكلة كبيرة كمشكلة مواد البناء ومشكلة الطاقة، وتحدثنا معهم بشكل علني وليس بالخفاء، وبموضوع الطاقة لدينا تعاون بيننا وبين رام الله، وأتصور أنه في خضم هذه المواضيع يوجد تعاون مشـترك، لكن في بعض القضايا كموضوع مواد البناء نطلب من المصريين، ولكنني أجزم أنه لا يوجد تفكير إطلاقاً بموضوع الانزياح، ما دامت الثوابت والأصـول قائمة وموجودة أعتقـد أنه مهما طال الزمن لا يوجد خوف من هذا الانزياح، و«حماس»

لا تريد أن تنسلخ عن الصبغة الفلسطينية وأن تكون جزءاً من مصر إطلاقاً، قد تكون في بعض الممارسات أو الاجتهادات الموجودة قد تكون خاطئة ولكن هناك وعياً بعدم الاتجاه في هذا الموضوع بقوة، لذا لا أعتقد أن الأمور ستذهب في هذا الاتجاه، وحتى المصريون لديهم جدار إسمنتي في هذا الاتجاه سواء كان من «الإخوان المسلمين» أو حتى من بقية النظام الموجود، حتى لا وجود لمعاملات ومراسلات رسمية على الرغم من وجود معابر بيننا وبينهم ودخول مواد بناء ويتم حل بعض القضايا الأمنية التي تطرأ ولكن لا وجود لنوع من التعاون الرسمي وهناك قضايا يربطها المصريون بموضوع إنجاز المصالحة كالمعبر والمنطقة الحرة.

عدنان أبو عامر: أنا لدي تعليق بخصوص هذا الموضوع، ما تفضل به الدكتور غازي مهم ومطمئن جداً، وأنا أتفق معه في كثير مما ذهب إليه من أن «حماس» رسمياً لا تفكر في أن تنفرد بغزة ولا حتى بأحلامها إلى ما لا نهاية لأن لديها مشروعاً وطنياً كبيراً ومهماً. لكن لو رجعنا بالتاريخ قليلاً وقيام «حماس» بالسيطرة على قطاع غزة في العام ٢٠٠٧ وأنا متأكد أنها لم تكن تأمل أن تنفرد بغزة فقط دون الضفة الغربية وأنها تقول إنها كانت عملية جراحية اضطرارية لتسيطر على الوضع الأمني بغزة، الذي حصل وعلى الرغم من أنف «حماس» أصبحت غزة بعيدة عن الضفة الغربية وليس بالضرورة أن يكون رفض «حماس» ورفض المصريين كفيلاً بعدم حدوث حالة انفصال في غزة وهذا مهم. طالما نحن لا نحيد فاعلاً مهماً جداً في الساحة الفلسطينية وهو إسرائيل، لنفترض سيناريو من خارج الصندوق، ماذا لو ذهبت الأمور في الضفة الغربية إلى نفق مظلم سواء بحل السلطة أو احتلال الضفة أو حدوث فيدرالية مع الأردن أو حدوث تدهور معين، حينها ستجد غزة وصناع القرار فيها أنفسهم من حيث لا يشعرون يعيدون ليس رسم خارطة فلسطين من جديد، لكن الأمور سوف تتدحرج نحو منحنيات هم لا يريدونها، ولكن الوقائع فرضت عكس ذلك، إذن التخوف ليس من الوقائع في غزة ومصر، ولكن الوقائع تفرض علينا كفلسطينيين أن ننمي ظاهرة غزة إذا ما حصل انقلاب في الضفة الغربية ... .

غازي حمد: أنا أريد أن أريك شيئاً صغيراً، إذا رسمت قطاع غزة على هذا الشكل (يرسم دائرة تقع وسط مثلث) وهنا نجد غزة ومصر وإسرائيل وهذه الأطراف الثلاثة بالذات لن تسمح لهذا الشيء أن يشكل حالة للخروج عن السياق العام؛ لأن هذه الأطراف لن تساعده أمنياً وإذا كبر قليلاً وشكل تهديداً عسكرياً أو أمنياً ستضربه، مصر في وضعها الحالي ولفترة طويلة جداً لن تسمح لقطاع غزة أن يكون عبئاً عليها، السلطة في رام الله حتى الآن تتعامل مع غزة كجزء من الخصومة. أنا لا أريد أن أهول من الموضوع لكن ما حول غزة لا يسمح لها أن تتمدد... .

رياض العيلة: أريد أن أطرح سؤالاً، إذا كانت كل هذه المبررات والواقع هذا الموجود يحتم أن

وضع غزة سيكون وضعاً صعباً لأنها محاصرة من ثلاث جبهات لن تسمح لها بأن تتمدد أكثر، ألم تكن عملية التفكير في أن تتوافر إرادة لإنهاء مثل هذا الوضع بأن يتنازل كل طرف للآخر للوصول إلى حل لهذه الإشكالية وهي إشكالية الانقسام الموجود؟ لأنه بصراحة أين ستذهب ستجد الانقسام.

غازي حمد: هذه نقطة جيدة، أنا اليوم لدي قناعات بأن الناس يقولون إن «حماس» لا تريد ذلك، لكن عندما نفكر في ماهية الامتيازات والمخسر على مستوى الوطن الكبير يختلف الأمر، لكن فكر كيف ترى السلطة غزة كعقبة حتى في ظل وجود مصالحة، لماذا؟ أولاً لأن لديها مشروعاً سياسياً، و «حماس» عقبة في وجه هذا المشروع، فلندعهم بعيدين بعض الشيء وأنا أذهب وآتي وأكمل مشروعي السياسي، وأنا كثيراً من الأوقات أنصح قادة «حماس» ألا تفكروا في أن أبو مازن لا يريد المصالحة لا بل أنتم ستظلون غارقين في مأزقكم ولا تستطيعون أن تفعلوا شيئاً، لأنه غير مسموح لكم بعلاقات خارجية وغير مسموح لكم بشرعية وغير مسموح لكم أيضاً أن تتطوروا اقتصادياً، ولسان حال أبو مازن أن دعوا غزة وهي ستأتي وحدها لأني لا أريد أن تشكل غزة عائقاً لي من حيث المشاكل ودفع الرواتب وكل هذه الأمور ولا أريد أيضاً من غزة في الوقت نفسه أن تعيق مشروعي السياسي، هناك عقبات كثيرة تواجه هذا الموضوع، لذلك أقول إن «حماس» تقول إننا قدمنا تنازلات وما زلنا نسير في طريق المصالحة وأقول إن في بعض الأوقات تأتي من هذا الطرف أو ذلك وفقاً لحساباتهم، ولكن أنا لا أشك في أن «حماس» لديها قناعة مطلقة بأن المصالحة يجب أن تتم وأنه ليس هناك أي خيار آخر، أنا كنت بالأمس أتحدث مع أبو الوليد خالد مشعل وأهنئه بفوزه برئاسة المكتب السياسي لحركة «حماس» فقال لي إن أول شيء على جدول أعمالي هو المصالحة، وقال لي بالحرف الواحد إني سأحمل الناس عليها حملاً، وقلت له إنك يجب أن تفرضها لأن هذا في النهاية هو مصلحة شعب، «حماس» لديها قناعة بهذا وقد سمعت ذلك من قيادات كثيرة، أنا أرى للمصالحة عقبات أخرى متعلقة بالثقة بين «حماس» و «فتح»، ومتعلقة بإدارة المصالحة ومتعلقة بتدخل الأطراف الخارجية، وأرى أن هؤلاء هم أكثر المعوقات في وجه المصالحة بشكل عام، لكن أقول لكم إن «حماس» في الوقت الذي كانت تسعى فيه لجعل علاقتها مع مصر جيدة، في الوقت نفسه كانت تذهب باتجاه المصالحة ولسان حالها أننا لا نريد أن نسلخ أنفسنا عن الوطن الفلسطيني لصالح مصر وهي تمشي في خطين متوازيين ومشاكل المصالحة مرتبطة بعلاقة «حماس» وغزة بمصر.

سياسات : مأمون نريد أن نبدأ بنقاش آخر، وهو الصراع الذي حدث في موضوع التمثيل؛ لأن أهم ما يحدث الآن هو نقاش التمثيل خاصةً بعد دعوة أمير قطر إلى القمة المصغرة ورأي الطرفين المتناقض، وهذا يعزز حالة الخوف مما يسمى صراحة عزل غزة عن السياق الفلسطيني، وأنت دكتور غازي نفيته

ونحن جميعنا ننفيه لأن المسألة الوطنية يجب أن يتم تغليبها على جميع المصالح، ولكن واضح في الفترة الأخيرة أن هناك صراعاً على التمثيل..

حساسية وحدانية التمثيل الفلسطيني

مأمون: أحد أبرز أشكال عدم الثقة التي تحدث عنها الدكتور غازي هو الصراع على التمثيل وهو صراع حقيقي، وأتذكر أنه قبل يومين كان هناك تصريح للبردويل قال فيه إنه على الجامعة العربية أن تعيد النظر في قضية التمثيل الفلسطيني، وهذا الصراع موجود حقيقة، وحسم هذا الصراع يتطلب الالتزام بالدستور والقوانين، وكما نعلم فإن الشعب هو مصدر كل السلطات، أرى أن جميع الأطراف الآن تدير ظهرها للشعب ولما يحكمه من دستور وقانون وهو الذي ينظم العلاقة بينه وبين السلطات. أعتقد أنه في مسألة التمثيل الدبلوماسي لها علاقة بأزمة النظام السياسي الفلسطيني بشكل عام، النظام السياسي الفلسطيني بتشكيلته وهيكلته يعاني من أزمة، وعندما نتحدث عن النظام السياسي الفلسطيني يبرز لنا مرةً مسمى دولة ومرةً مسمى سلطة ومرةً منظمة تحرير وبعض الأجسام في الغالب وصفها واختصاصاتها غير واضحة وغير محددة بشكل مضمون، لذلك نحن في مسألة التمثيل الدبلوماسي نحتاج إلى أمرين، أولاً نحتاج إلى إعادة هيكلة وتوضيح العلاقة بين كل أجسام النظام السياسي الفلسطيني، ثانياً الالتزام بالدستور على اعتبار أن الشعب هو مصدر جميع السلطات، بمعنى أنه مطلوب من جميع الجهات أن تسهل عملية الانتخابات على مستوى المجلس الوطني والمستوى الرئاسي والمستوى التشريعي بما يسمح للشعب الفلسطيني باختيار ممثلين عنه من جديد، دون أن يتحقق ذلك ودون إجراء انتخابات شفافة ونزيهة في أسرع وقت لجميع الأجسام والأطر السياسية ستبقى حالة الخلاف والصراع على التمثيل الفلسطيني بما يضر بالمصلحة الفلسطينية العليا.

موضوع التمثيل الدبلوماسي يثير حساسية كبيرة جداً عند الرئيس محمود عباس والسلطة في رام الله، أنا أشعر بأن «حماس» تسعى وتحاول في كثير من الأحيان الالتفاف على التمثيل الفلسطيني وتحاول أن تصدر نفسها على أنها هي من تمثل الشعب الفلسطيني وأحيانا أستمع إلى خطابات من قيادة «حماس» يتحدثون فيها إلى العالم الإسلامي بلسان الشعب الفلسطيني وهذه حقيقة موجودة ولا يقتصر حديثهم بلسان الشعب الفلسطيني على ذلك. هناك خلل يجب معالجته وأن نلتزم بأحكام النظام والقانون والدستور وننتبه إلى قضية أخرى. جوهر الموضوع هو العلاقة مع مصر، العلاقة مع مصر يجب أن تحكمها إرادة الشعب وشكل العلاقة التي في الخفاء تظهر أن هناك انزياحاً للضفة باتجاه الأردن وانزياحاً لغزة باتجاه مصر، ومستقبل هذه العلاقة مع الأردن أو مع مصر أو مع أي دولة في العالم يجب أن يكون من خلال استفتاء... .

غازي حمد: الفلسطينيون وصلوا إلى قناعة مهمة جداً ولكن بعد أن تعذبوا وتبعثروا بين العواصم العربية، وموضوع مصر والكونفدرالية والأردن وسورية ولبنان هذه كلها أصبحت خلف ظهورهم، أرى أن التاريخ عفا عليها، لذلك أتصور أن الفكرة التي ترسخت الآن هي وجوب الرجوع إما تحت راية منظمة التحرير أو راية السلطة الفلسطينية، حتى الدول لا تستطيع أن تتحملنا لا سورية ولا الأردن ولا مصر تستطيع أن تتحملنا، وكل دولة لديها همها الخاص بها. بالعودة لموضوع مصر، إفرازات الانقسام كثيرة، مثلاً عند حدوث الثورة في مصر كانت «حماس» متأملة أكثر من اللازم وكانت «فتح» متخوفة أكثر من اللازم؛ لذلك وضعنا مصر في منطقة شد بين الطرفين ولم تحدث هناك عقلية وطنية تقول لنا كيف يمكن لنا كفلسطينيين أن نستفيد من الثورة المصرية، «حماس» قالت إن هؤلاء «إخوان» ومعنا ضد المسار الآخر، و «فتح» فزعت من الأمر وكان موقفها متوجساً وكانت هذه بالنسبة للطرفين قراءة خاطئة لهذا الموضوع، أرى أن «الإخوان» في مصر لم يكونوا في المراحل الأولى ليصطفوا مع طرف ضد طرف ولذلك أرجع للقول إن إفرازات الانقسام تولد مشكلة في كل شيء، حتى التمثيل الدبلوماسي الذي تتحدث عنه صحيح، فهناك مشكلة لكني أستطيع أن أثبت شيئاً مهماً جداً وهو أن «حماس» لم تحاول أن تنقل الصراع إلى خارج الساحة الداخلية الفلسطينية، أنا زرت مع هنية الإمارات والكويت وقطر والبحرين وإيران وسورية والسودان وتركيا ولم نطلب دوراً أو صفةً ولم نناقش ذلك إطلاقاً؛ لأننا نعلم أن مثل هذا الأمر سيعمق من الانقسام الموجود وسندخل العواصم العربية لتصبح جزءاً من الصراع الفلسطيني ويصبح الانقسام أكثر تعقيداً وضرباً في النخاع الفلسطيني، ولكن بصرف النظر عن الخلاف بين «حماس» و «فتح»، لا تحاول أن تحشر «حماس» في الزاوية لأنك إذا حصرتها في الزاوية فستذهب للبحث عن شيء تستطيع التنفس به سواء إذا كان اقتصادياً عن طريق الأنفاق أو سياسياً أن تتنفس خارجياً، لماذا نحتج على الزيارات التي قام بها بعض المسؤولين العرب إلى غزة وهم لا يأتون ليقولوا إننا أتينا لنتحدث عن الشرعية بين «فتح» و «حماس»، وقد كتبت هذا الموضوع في أكثر من مقال في بعض الأحيان هذا يقود إلى نتيجة سلبية.

من قراءتي أقول إنه لا يوجد صراع على هذا الموضوع؛ لأن مثل هذا الصراع لن يكون ناجحاً وليس له مستقبل، وسيصبح كما لو أن كل شخص يريد أن يكسب عاصمة أو سفارة هنا أو هناك، وبالنتيجة ستظل غزة في إطارها الجغرافي الصغير كما هي، وسيظل أيضاً في إطاره الجغرافي المحدود المحكوم بسلطة الاحتلال، إذن الأمور معقدة وصعبة جداً، أتصور أنه من العبث أن نحاول نقل الصراع على الشرعية وعلى التمثيل الدبلوماسي إلى العواصم العربية، إذا لم نفكر في أن نوجد حلاً شاملاً لهذا الموضوع فسيظل سيفاً مسلطاً على رقاب الفلسطينيين، وكمثال على عدم وجود صراع من طرف

«حماس»: فهي علـــى الرغم من علاقتها المميزة بإيـــران فإنه لا يوجد تمثيل رســـمي لها وأيضاً بالنســـبة لمصر لا يوجد مكتب لها، وأيضاً الدول الأخرى لها حسابات أخرى ولا ترضى كما قلت أن تعمل انزياحاً باتجاهها ولو حتى ســـنتيمتراً واحداً بل ســـتضع جداراً إسمنتياً بينك وبينها لمصلحتها ومصلحتك أيضاً.

عدنـــان أبو عامر: إذا ســـمحتم لي، موضوع التمثيل السياســـي قد يكون مرتبطاً بأزمة غزة، وإذا قدر لنا أن نفسر أو أن نحلل بعض الجوانب الخفيـــة التي تقف دون تقـــدم دواليب المصالحة أكثر فأكثر، قد يكون في جوانب معلومات وليس تقديرات، أن الرئيس أبو مازن يدرك أن المصالحة لها مســـارات يفترض أن يسير بها حتى النهاية وضمن هذه المسارات موضوع منظمة التحرير، وأظن أن عين «فتح» كما عين «حماس» تتجه إلى منظمة التحرير؛ لأنها الأب الشـــرعي والحاضن لكل الفلســـطينيين، من الواضح أن «فتح» أو أبو مازن أو السلطة ليست واثقة كل الثقة بأن تبقى منظمـــة التحرير في يديها إذا ما قدر للمصالحة أن تستمر حتى النهاية على اعتبار أن إمكانية أن تحصـــل انتخابات وطنية وأن تتقدم «حماس»... هذا يعيد لنا الكابوس الذي عاشته منظمة التحرير منذ عشرين عاماً عند إنشاء حركة حماس، وهو كابوس البديل، وعن إمكانية أن تكون بديلاً وليست شريكاً، وموضوع غزة قد يعزز. أنا أقول إن أبو مازن كرئيس للشـــعب الفلسطيني مطالب أكثر من أي طرف آخر بأن يكون أكثر جرأة وشجاعة بالتقدم نحـــو المصالحة وأن يقـــدم لـ «حماس» مزيـــداً من الضمانات، هذا إذا كان يريد بالفعل المصالحـــة، أما حالة العيـــش في ظل الهواجس والكوابيـــس التي قد تحصل أن «حماس» زاحفة وأن «حماس» قادمة وهذا الذي ســـيبقي الحالة بين الطرفين من انعدام الثقة إطلاقاً ونشاهد هذا جلياً بالتعقيب الأخير على موضوع دعوة قمة قطر إلى قمة مصغرة في مصر.

سياسات : يعني أنه كان هناك تخوف مشروع من قضية التمثيل؟

عدنـــان أبو عامـــر: كان بإمكان أبو مازن أن يلاقي توصيفات أو اعتذارات بعيداً عن موضوع التمثيـــل. أنـــا لا أظن أن وجـــود ٢٢ دولة عربية وتسعة أعشارها مع السلطة الفلسطينية سترضى بذلك، والسعودية على رأسها مثلاً والأردن أيضاً، وقصدي كان من الممكن عدم العيش مع هاجس كبير اسمه التمثيل الفلسطيني.

سياسات : يقولون إن «حمـــاس» تقوم بتدريب دبلوماسيين وتأهيلهم؟

غازي حمد: أنا صاحب هذه الفكرة وقد قمت شـــخصياً بالاتصال بالدكتور صائب عريقات، أنا عندي في الـــوزارة (الخارجية) أقوم بتدريب الموظفين على الجغرافيا السياســـية لفلســـطين

والعمل السياسي، ولكن لم نتحدث عن أننا سنقوم بفتح السفارات، لكن الموضوع ضُخم وهول كأننا نريد أن نفتتح سفارات وقناصل وهو غير ذلك لأن الحالة لا تسمح بهذا الموضوع وحتى قطر هل ستقول إننا سنفتتح سفارة لـ «حماس» ونطرد سفارة السلطة. لن تفعل ذلك أي دولة وذلك بسبب الوعي السياسي لن تدخل أي دولة نفسها بالصراع السياسي بين الطرفين، لذلك نحن لم نتوجه بهذا الاتجاه ولا نوسع الصراع ولا نحب أن ننقل الصراع والتمثيل إلى العواصم وأن نصنع مشاكل في هذه القضية، لكننا وجدنا أن ردة الفعل العكسية والسلبية من طرف السلطة مبالغ فيها وتأخذ طابعاً هجومياً على زيارة أمير قطر وتشنّعها.

مأمون: لننتبه، بخصوص موقف الحركة والرئاسة يوجد ما يبرره، يومياً تسمع تصريحات وترى بيانات تشكك في شرعية الرئيس وتشكك في شرعية تمثيله من قبل قيادات مساوية بارزة ورسمية. يذكر التاريخ أن من أهم الإنجازات التي حققها الشعب الفلسطيني بدمائه وحدانية التمثيل، وعندما تحققت وحدانية التمثيل الفلسطيني في العام ٧٤ في الأمم المتحدة وفي جامعة الدول العربية في حينه كانت من أهم الإنجازات التي حققها شعبنا. وحدانية التمثيل الفلسطيني في حينه حافظت على وحدانية القرار الفلسطيني وعلى الهوية الفلسطينية وعلى الشخصية الفلسطينية، هذا إنجاز تحقق بالدماء عبر سنوات طويلة ولا يجوز المس به بأي شكل من الأشكال. أعيد وأذكر أن أهم ما حققناه في اتفاقية أوسلو هو وحدة التمثيل الجغرافي والوحدة الجغرافية بين غزة والضفة، والذي بدأ يستفيد من تهديد هذه الوحدة الجغرافية هو العدو الإسرائيلي، والقراءة الإسرائيلية لما صرح به الإسرائيليون وما كتبه باحثون وخبراء سياسيون في إسرائيل ستجد أنهم انتبهوا إلى أن أكبر خطأ وقعوا به في اتفاقية أوسلو هو البند الذي يذكر بالنص الوحدة الجغرافية بين غزة والضفة الغربية.

غازي حمد: في المقابل ما هو الوضع عندنا. أنا الآن أصبح لدي ظرف صعب، لدي شعب أريد أن أجلب له التعليم والصحة والطعام، وأنا مضطر للتعامل مع هذا الواقع، وهنا يجب أن أخرج للخارج لأجلب أموالاً، وأقول لك هناك أوقات السلطة في رام الله هي التي تبحث في هذا الموضوع، أنا أكثر شخص على اتصال بين غزة ورام الله، هناك مشاكل كهرباء ناقشونا فيها وأنا تحدثت بالأمس مع الدكتور سلام فياض في موضوع الطاقة، هناك أوقات توجد بعض المضايقات التي تجعلنا نفكر بطريقة أخرى لحل بعض المشكلات. جزء من المشكلة هو ضعف التمثيل الدبلوماسي للسلطة بالخارج، نحن لا نختلف على الأصل أن وحدانية التمثيل يجب أن تكون موجودة وأنها إذا قسمت ستكون كارثة، مادام هناك انقسام توقع من كل طرف أن يحاول أن يتكيف مع هذا الواقع ويحاول أن

يسير أموره، نحن لا نحب أن ننقل هذا الصراع إلى الخارج، ولكن في الوقت نفسه يجب على السلطة ألا تضيق علينا الخناق، يعني لا يمكن لشخص قادم أن يقدم مساعدات ومشاريع أن نخرج ونبتدع له مئات التهم ونخرجه لأنه قادم بهذه الزيارة من أجل تعزيز الانقسام، عندما أتى أمير قطر مثلاً خرجنا بعدها وجلسنا للمصالحة ولو كان غير ذلك لقلنا لن نذهب إلى المصالحة بعد زيارة أمير قطر وهذا لم يحدث، لو أنت لديك ممر آخر ستذهب إليه، ولكن أنا لا يوجد لدي ولا يوجد لدي ممر إجباري آخر، لذلك أتصور أن المسألة جزء من الإفرازات غير السليمة لواقع غير سليم، وبالتالي نتوقع حدوث هذا الأمر. لو تم الوصول إلى مصالحة وحكومة توافق وطني لن نسمع بمثل هذه الأمور.

سياسات : نستمع إلى الدكتور رياض وتعقيبه على هذه الأمور، واضح أن أزمة التمثيل والتفاصيل التي تحدث عنها الدكتور غازي والدكتور عدنان هي التي تفرض هذه النوع من الصراع.

غازي حمد: عذراً على المقاطعة، أريد أن أتحدث عن موضوع التهدئة بيننا وبين الإسرائيليين عن طريق مصر استكمالاً لوجهة نظري حول الاضطرار. أكثر من مرة الاتصالات تجري، فهل هذا يعني أننا نريد أن نفتح خطاً مع المصريين وأننا نريد أن نتفاوض مع إسرائيل كما كان يتصور البعض عن الحدود المؤقتة وما إلى آخره. لا، أنا أجريت المئات من المكالمات مع المصريين بخصوص التهدئة وخروقها، وأنا لن أقبل أن أتفاوض مع الإسرائيليين. لدينا تفاصيل كثيرة جداً ومع ذلك نحافظ على الحد المعقول الذي يمكن أن يفتح الباب أمام عودة المصالحة وأمام عودة التمثيل، ولا يمكن أن ننتظر حتى تتم المصالحة حتى تنتهي جميع هذه المعضلات.

رياض العيلة: بصراحة ومن خلال حديثي أؤكد أن عملية المصالحة وإنهاء الانقسام هي الأساس في كل هذه القضايا. أنا مسرور جداً مما أسمعه عن قضية التمثيل؛ لأن التصريحات التي كنا نستمع إليها من أكثر من مسؤول في حركة حماس... ويمكن أن نعود إلى قضية المصالحة وقضية الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير والذي تشارك به كل الفصائل الفلسطينية والوصول إلى أن صندوق الانتخابات هو الذي يحدد مصير هذه المنظمة، وبالتالي ما يتم دراسته أو الخطط التي وضعت من إجراء انتخابات للمجلس الوطني في بعض المناطق المسموح فيها والمناطق غير المسموح بها هناك توافق كما كان معمولاً به في السنوات السابقة من خلال الاتحادات النقابية ومن خلال الاتحادات النسوية والشبابية وهو التمثيل في المجلس الوطني الفلسطيني، أهم شيء ألا يصل الانقسام إلى مشاركة الدول؛ لأن من خلاله هناك دول كثيرة تلعب وتتدخل وتعيق عملية إنهاء الانقسام، وبالتالي تصوري أنه لابد أن يحافظ الجميع على وحدانية التمثيل الفلسطيني أمام العالم وفي الوقت نفسه

أن نعمــل على صيانة هذا التمثيل، ونقوم بعملية إنهاء الوضع القائم من خلال صناديق الاقتراع التــي تحدد طبيعة من ســيحكم منظمة التحرير الفلسطينية، وأنا مقتنع بأنهم سينصاعون إلى من سيفوز بهذه الانتخابات، وبالتالي يجب المحافظة على وحدانية منظمــة التحرير وتمثيلها بصرف النظر عن وجود برنامجين سياســيين في النظر إلى القضية الفلســطينية، وصندوق الانتخابات سيحدد البرنامج السياسي الذي سيقود القضية الفلســطينية علــى الرغم من وجــود توافق على القضايا والخطوط العريضة للقضية الفلسطينية.

مأمون: التغيير الأخير في المشهد السياسي الفلســطيني هل سيخدم المصالحة؟ لأنه ثبت لنا أن ســبب كل مصيبــة هو الانقســام، عملياً لن يكون هناك لا لقضيتنا ولا لمســتقبلنا وجود دون أن تتحقق الوحدة الوطنية.

سياسات : نحــن ناقشــنا قضيــة الانقســام السياســي، والدكتور عدنان تحــدث بعمق عن المفترق الذي وقعت فيه الحالة الفلســطينية بعد التغيــرات العربية، مجيء الإســلام السياســي إلى ســدة الحكم في مصر لــم يكن كما توقعت «فتــح» ولم يكن كمــا توقعت «حماس»؛ ما يعني أننا أسأنا تقدير الحالة العربية ولم نفكر بصوت مشترك كيف يمكن للحالة الفلسطينية أن تستفيد مــن التغيير العربي؛ لأنه ثبت أن التغيير العربي لم يغير في الحالة الفلســطينية، عملياً لم يتغير الشــيء الكبير على الشعب الفلسطيني أكثر من الإعــلام، بالعكس أصبــح الإعلام المصري الآن سواء الرســمي باستثناء بعض الصحف القليلة ضد الفلســطينيين. الفرضية الأخرى أو الوقائع الأخرى تقول إن هذه الانزياحات الصغيرة وكلنا اتفقنــا على أنها قد تكون غير مقصودة وتفرض علينا كشــعب فلســطيني أن نذهب إلى مربعات ونحــن تحدثنا عن أن الضحيــة في كل ذلك هو المشــروع الوطني الفلســطيني، وكلنا نعلم أن المخرج هو إنهاء الانقسام، في ظل هذه الصورة المركبة والمعقدة وفي ظل الحديث الإسرائيلي عن الحلول الإقليمية ومحاولة الاســتفادة من وضع غزة من قبل إسرائيل وتضخيمها والتخوف الكبير لدى «فتح» ومنظمة التحرير من مشروع دولة غزة المؤقتــة وما إلى ذلك، الحالة الفلســطينية مركبة والخروج منها واضــح ولكن الخوف كما تحدث الدكتور عدنان أن يتحول حل الانقسام إلى إدارة الانقســام وإدارة الانقسام له ثمن. صحيح يحل أزمات كثيرة إجرائياً ولكن عملياً ما الذي يحدث؟.

قراءة التغيرات من زوايا ضيقة

غازي حمد: نحن لم نسئ تقدير الحالة العربية والتغير الذي حدث بها، قراءتنا للأمور دائماً ما تقــرأ من زاوية ضيقة وصغيرة وحزبية، وبالتالي تصبح المنفعة العامة معدومة، وهذه قراءة خاطئة للمتغيرات الموجودة والتي تفقدنا القدرة على كيفية قراءة الخارطة والاستفادة منها.

النقطة الأخرى هي غياب العقلية الجمعية في فهم الأمور، أعني أن المفهوم الوطني الشامل لا تجد من خلاله حلاً مفصلياً أفضل للقضية الفلسطينية، هل هي لمصلحة «حماس» أم «فتح» أم العكس صحيح. المحور الثالث أعتقد أننا متسرعون في الحكم على الأمور، أنا قلت إن مصر تحتاج من ثلاث إلى خمس سنوات للوقوف على أرجلها إذا صارت الأمور بشكل طبيعي، وقس على ذلك سورية وغيرها، لذلك يجب عدم التسرع في الأمور؛ لأن هناك أموراً وأشياء سلبية ستحدث لكننا عندما نرى تلك الأمور نقول سيحدث تغيير وسيهددون إسرائيل ويلغون اتفاقية (كامب ديفيد) وهذه كلها أحلام بالنسبة لنا، ولكن للأسف الشديد لدينا نوع من التفخيم لإمكانياتنا والبناء على الأوهام وهذه مشكلة...

سياسات : نحن للأسف نسير نحو مشروعين.

غازي حمد: ليس أننا نسير نحو مشروعين بل هذا هو الواقع الموجود. أول سؤال يطرح نفسه هل يوجد لدينا بالأساس مشروع وطني أم لا؟ هل المشاريع الموجودة منذ الستينيات هي مشاريع حزبية مفصلة ومقسمة ومبعثرة؟ والتجربة التاريخية الفلسطينية تقول في هذا الاتجاه، يمكن أن بعض أصدقائنا في العالم يقولون إن هناك مشروع تحرر وطني لأننا لم ندخل مجالات السياسة بسبب وجود عمليات وثورة وكنا نقول إن فلسطين من النهر إلى البحر وحملنا البندقية، ولكن عندما دخلنا السياسة و «حماس» دخلت في إطار السلطة أصبح الآن التباين واضحاً وموجوداً، أنا أعتقد أنه وقبل وجود المصالحة يجب أن يكون هناك مشروع سياسي يوحد الطرفين وهذه الإشكالية لا تحل بأن أشكل حكومة وما إلى ذلك لا بل الأساس الذي سأقيم عليه هو البرنامج السياسي الذي تقوم عليه الحكومة وتقوم عليه منظمة التحرير والعقيدة الأمنية الفلسطينية. لنفرض أننا شكلنا الحكومة وقالت «حماس» إنها تريد أن تبقي على خط المقاومة وأريد ضرب صواريخ وأبو مازن يريد مفاوضات إذن ما الحل؟ وهذا هو الموقف في الساحة الفلسطينية، لذلك أعتقد أن جزءاً من إشكاليات المصالحة أنها لم تتطرق إلى موضوع المشروع السياسي، وهو الذي يجب أن نبدأ به وما دون ذلك من إجراء انتخابات وغيرها هي مشاكل إجرائية أخرى وليست معقدة. أصبح لدي قناعات جديدة تقول لماذا يجب أن أجري الانتخابات، كنت أقول لخالد مشعل بالأمس افترض أننا أجرينا الانتخابات وفزنا كـ «حماس» في هذه الانتخابات هل سنحكم الضفة الغربية، قال لي لا، فقلت ما لزومها إذن، سوف نرجع إلى المربع الأول، لذا مسألة التوافق يجب أن تكون الأساس في الحالة الفلسطينية، إذا أردنا أن نجري انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني نريد عشر سنوات لإتمامها لأننا سنذهب للفلسطينيين في أوروبا وأميركا اللاتينية وجميع أماكن وجودهم

وهذه الدولة تسمح وتلك لا تسمح فهذه مشاكل معقدة، لذلك تغليب الوفاق الوطني، ممكن أن آتي بعشرة وزراء لا دخل لهم بـ «حماس» و«فتح» كموظفين ليديروا شؤون البلاد وهي إدارة فقط وندع «حماس» وفتح تعملان على صعيد قضايا اللاجئين والقدس والمستوطنات، كل قضايانا الآن هي قضايا موظفين وقضية مفرغي ٢٠٠٥ وما إلى آخره، وهذه كلها ضيعت «حماس» و «فتح» خلفها طاقة هائلة كان من الممكن الاحتفاظ بها وتسخيرها لتجسيد المشروع الوطني، لذلك أنادي بإعادة ترتيب الأمور من حيث الأولويات، أن نبدأ بالمشروع الوطني الذي يرسم لنا الطريق وأجهزة المنظمة لتقود الصراع مع الاحتلال والحكومة أيضاً تكون تحت هذا البرنامج، هل سأدخل في مفاوضات أو مواجهة أو مقاومة شعبية وما هي الأدوات التي سأستخدمها، لكن ليس معقول أن أقوم بتشكيل حكومة وبعد ذلك كل طرف يذهب لتنفيذ برنامجه، وهذا فيه دلالة على الفشل، وقد قمنا بتجربته قبل ذلك كما حصل في اتفاق مكة عندما تركنا كل تنظيم ببرنامجه. يجب أن تبدأ المصالحة من هذا المصطلح ونبني المصالحة على هذا الأساس وهو المشروع الوطني.

مأمون: مشكلتنا أننا نستغل تحالفاتنا وأنصارنا ومناصرينا للتحريض ضد بعضنا، حركة حماس ذات طابع ديني يجب أن تسهل على «فتح» أن تقترب من الأحزاب ذات الطابع الديني، وحركة فتح ذات طابع ليبرالي تقدمي فلتسهل على حركة حماس التقرب بما يخدم أن يصبح لدينا مشروع قومي مشترك ونسهل على بعضنا، وليس أن نحرض على بعضنا كما هو حاصل الآن. أما بخصوص البرنامج السياسي المشترك فهناك قواسم مشتركة كثيرة كموضوع حدود العام ٦٧ نحن متفقون عليها وموضوع المقاومة الشعبية متفقون عليه وقد صرح بهذا خالد مشعل. وهناك قواسم مشتركة واضحة.

سياسات : يجب أن تترجم إلى رؤية مشتركة.

غازي حمد: أبو مازن يقول إنه يريد حدود ٦٧ ولكن كيف؟ هو يقول إنه سيأتي بها بالمفاوضات، وغيره يقول بالسلاح، وهذه مشكلة لدينا، نتحدث عن الحدود واللاجئين، المشكلة لا تكمن في موضوع المفاوضات لكن مشكلة السلطة أنه يفاوض من موقف ضعيف وغير مسنود.

سياسات : تريد أن تربط المفاوضات بسياق أوسع؟

غازي حمد: أنت يجب أن تكون مسنوداً بقوة، مع التغير أنا أذهب إلى دولة لتساندني بمواجهة الغول الإسرائيلي. يقول الإسرائيليون ماذا سيفعل أبو مازن حين نبني الجدار ونوسع المستوطنات، ومشكلة السلطة أنها لا تستغل قوة «حماس» في غزة، يجب أن تستخدم مع إسرائيل كل الخيارات السياسية والدبلوماسية والعسكرية، ومشكلة «حماس» أنها تقاوم دون رؤية سياسية فكل شخص

لديــه قصور في هذا الموضــوع وهم قادرون على أن يكملوا بعضهــم البعض مثال على ذلك قضية شاليت، كان من الممكن أن نستغلها كورقة وأيضاً ورقة الصواريخ وأن نفرض على إسرائيل شروطاً، قد تكون هناك قرارات أممية ولكن القوة على الأرض تفيــد أكثر، لذلك أقول إنــه يجب أن يكون هناك نــوع من التكامل بين الخطين، يعني أن «حماس» تحتاج إلى الغطاء السياســي لمقاومتها العسكرية وأبــو مازن لا يمكن أن ينجح في المفاوضات دون أن يكون قوياً وهذا بينته التجربة...

مأمــون: في إحدى المرات كنــت مع الدكتور محمود الزهار خلال عملنــا في وزارة الخارجية خلال الحكومة العاشرة وطرحت عليه فكرة، وهي: في ظل هذه الأزمة التي نعيشــها لنفتح مســألة مبادرة السلام العربية ونتعامل معها بشكل ذكي بما يســتجيب لشــروط الرباعية. كان متشنجاً وقلت له إن هذا لا ينفع لأنه في السياســة يجب أن تكون هناك مرونــة وديناميكية وأعطيته مثالاً على الإســرائيليين أن لديهم تاريخياً أطماعاً في فلســطين ولكنهم عندما طــرح عليهم فكرة وطن قومــي في الأرجنتــين أو في ســيناء فقد أبدوا موافقة مبدئية وأعينهم كانت على فلسطين أرض الأجداد والذين تعاطوا بمرونة وأخذوا ما يريدون. بعد ذلك أيضاً عند صدور قرار التقسيم رفضناه كعرب ولكنهم وهم ضد القرار وافقوا عليه، ولكن لو وافقنا كعرب على القرار كانوا هم سيرفضونه، وفي العــام ٤٩ عندما تقدمــوا بطلب إلى الأمم المتحدة كانت الموافقة على عضويتهم مشــروطة بالاعتــراف بقــرار ١٨١ و١٩٤ وهما التقســيم وعودة اللاجئين، وإســرائيل وافقت، ولكن بعدما حصلت على العضويــة أدارت ظهرها للقرارين، وأعطيته أمثلةً كثيرة على الإسرائيليين كيف أنهم يديرون أمورهم السياســية بدبلوماســية وذكاء ومكر، وأنتم ليل نهار تشوهون بأبي عمار و «فتح» وبمنطقكم هذا يصبح صلاح الدين الأيوبي خائناً وهــو منتصر بتوقيعه اتفاقية مع الفرنجة وتنازله عن نصف فلســطين، وأيضــاً يصبح عبد القادر الجزائري بتوقيعه اتفاقية مع الفرنسيين وتنازله عن ثلثــي الجزائر خائناً وأيضاً بمنطقكم هذا يصبح علي عزت بيغوفتش البوسني الذي تنازل عن ثلاثة أرباع البوسنة يصبح موضع شك.

سياسات : لنســتمع إلــى تعليــق ختامي من الدكتور رياض والدكتور عدنان.

ريــاض العيلــة: إن اســتنهاض القضيــة الفلســطينية والواقع الوطني الفلسطيني يتطلب إنهــاء قضية جوهريــة وهي قضية الانقســام وإعادة اللحمة الوطنية إلى القضية الفلســطينية بكل عناوينها الأساســية والرئيســة من القدس إلى اللاجئين إلى الأسرى وحتى الحدود والدولة المستقلة، وبالتالي أرى أنه يجب أن نركز وأن نعمل بــكل مجهوداتنا أن تكون المصالحة هي الطريق لإنهــاء كل هذه التخوفات من أجل اســتنهاض القضية الفلسطينية.

عدنان أبو عامر: بصدد ســؤال متعلق بتأثير

الثورات العربية وصعود الإسلاميين على موضوع المصالحة، بودي أن أضم صوتي إلى صوت الدكتور غازي والدكتور رياض في موضوع إنهاء الانقسام ولكن ليس بالأمنيات وحدها يتم إنهاء الانقسام، واضح أن كلا الفريقين حتى تاريخه يراهن على فشل مشروع الآخر، وقد نبقى في هذه الدوامة إلى أجل غير مسمى على اعتبار أن أبو مازن و «فتح» يمسكان بالورقة الإقليمية والدولية بموضوع المفاوضات ولديهما دعم سياسي ودولي ومالي وإلى آخره و «حماس» في غزة لها السيطرة الميدانية على أرض الواقع، وبالتالي من الصعب أن يقدم كلا الجانبين في نظرهما الآخر على أمر غير واقعي. النقطة الثانية وهي حالة الإقليم العربي ومصر بشكل خاص أنها بحالة احتراق داخلي لا أظن أن لديها الوقت أو القدرة على أن تمارس ضغوطاً حقيقيةً على كلا الجانبين في هذه المرحلة مثل إجبارهما على موضوع المصالحة وهذا ينطبق على معظم الدول العربية ذات التأثير كمصر سورية والسعودية؛ لأن لكل منها شأناً يغنيها في هذا الموضوع. النقطة الثالثة في هذا السياق وهي مهمة جداً أن ما يحصل في مصر اليوم يلقي بظلاله سلباً على بعض صناع القرار لدى «حماس» من إمكانية المضي قدماً بالمصالحة مع «فتح»، أنه إذا كان هذا رئيس منتخب من قبل أغلبية لا بأس بها ويمارس عليه كل هذا الضغط من الفلتان والعصيان وإلى آخره فكيف يكون الحال لو عدنا إلى ما قبل الانقسام، سنشهد نموذجاً مثله وأسوأ، يعني سنستنسخ النموذج المصري على فلسطين، هذه المحددات الثلاثة أظنها تبعدنا نسبياً عن موضوع المصالحة وإنهاء حالة غزة، اقتصار الموضوع على انتخاب خالد مشعل من جديد مهم ولا بأس به لكن من يعرف تفاصيل اتخاذ القرار في «حماس» لا يعطي ذلك كل التفاؤل المطلوب على الرغم من أن له تأثيراً وكاريزما شخصية ولكن صاحب القرار على الأرض والميدان سيكون له دور أكبر في تمرير قرار المصالحة من عدمه.

منهاج التاريخ والهوية: الفلسطينيون من العصور القديمة حتى الوقت الحاضر

بروفسور باسم رعد*

تقترح هذه الدراسة ضرورة فتح نقاش بغية مراجعة منهاج التاريخ الفلسطيني، وخصوصاً رواية التاريخ القديم والتراث وأسماء الأماكن، ذلك أن السرد الحالي للتاريخ في منهاج السلطة الوطنية الفلسطينية في كتب منهاج المرحلة الإعدادية والابتدائية كما في مساقات الجامعات يعكس معرفةً قديمةً تخلط بين التاريخ المبني على الحقائق وبين المعارف الدينية. وفي حالات عديدة ـ كما سأدلل ـ من خلال الاقتباس من كتب المنهاج، فإن المعلومات التي تتوافر في المنهاج تعتمد على أبحاث أجنبية غير فلسطينية تستند إلى رواية الكتاب المقدس وتحديداً التوراة والعهد القديم؛ لذا فإنها تتوافق وبإهمال واضح مع المزاعم الإسرائيلية الصهيونية.

يدرس التاريخ في المنهاج الإسرائيلي للتلاميذ الفلسطينيين في إسرائيل عبر سلسلة متناغمة من المبالغات والبدع الهادفة إلى ترسيخ حق اليهود في الأرض، وكما وصفه أحد الباحثين من فلسطينيي العام ١٩٤٨ فإنه تاريخ يفكك التعليم ويسلب (المتعلم).

يرفض معظم باحثو التاريخ، الآن، المزاعم الأساسية والروايات التي تستند إليها الصهيونية في تلك المزاعم. وعلى الرغم من ذلك، فإن المنهاج التعليمي الإسرائيلي الصهيوني ستتم مناقشته

* بروفسور فخري في جامعة القدس. درس الآداب والدراسات القديمة في جامعات كندا قبل ذلك. صدر له العام الماضي بالإنجليزية: التواريخ المخبأة: فلسطين وشرق المتوسط.

في المستقبل القريب، ذلك أن الفعل السياسي الآن يسير في اتجاهات متطرفة.

إن إجراء تغيرات على منهاج السلطة الفلسطينية أمر ملح وممكن وعاجل. إن المراجعة الضرورية ستوفر روايةً أكثر دقةً للفترات المختلفة مدعومةً بأبحاث معاصرة واكتشافات مهمة وتخدم في الوقت نفسه المصالح الوطنية الفلسطينية من خلال توفير بدائل للرواية الصهيونية المهيمنة، والأهم من ذلك تساعد في تنمية شعور شامل وافتخار بالهوية.

ستشكل هذه المراجعات ـ كما آمل ـ مدخلاً للنقاش بين التربويين والمثقفين وفي مساقات الجامعات تهدف إلى المزيد من الأبحاث في هذا الاتجاه في المستقبل.

الإشكالية التاريخية للأرض المقدسة

يعتبر التاريخ موضوعاً إشكالياً في كل مكان. فالتاريخ ليس إلا جزءاً مما كان ربما قد حدث ، عادةً ما يحتفظ به من كانوا يملكون أدوات الكتابة والقوة لتسجيله ونقله. وهو، أي التاريخ، ليس إلاّ الشيء الذي لم يتم محوه وشطبه، وما تمت كتابته من قبل المنتصرين أو أولئك الذين لديهم مصلحة في نسب وجهة نظر ما. وتاريخ فلسطين أكثر صعوبة حتى من التاريخ في أي مكان آخر، ليس لأنه تاريخ طويل يمتد إلى مئات آلاف السنين، إلى أزمنة سبقت ظهور التاريخ، ولكن، أيضاً، بسبب أنه وقع تحت هيمنة قصص تقليدية خلال الألفيتين الماضيتين مستمدة من الديانات التوحيدية الثلاث تعرّف مسرح أحداثه بأنها الأرض المقدسة. لا تكون هذه المقاربة مؤذية لو كان موضوع التاريخ مجرد حجّاج وعبّاد ولو كانت الديانات الثلاث تنحى للتعايش دون صراع. لكنه لن يكون ذا نفع بالمطلق حين يكون تاريخاً مبنياً على سلب الآخرين.

ترتكز معظم خلفيات أو منطق معظم التاريخ الفلسطيني سواء في المناهج التعليمية أو أدلة السياحة أو الإعلام اليوم إلى جغرافيا وشبه أركيولوجيا للأرض المقدسة، تبدأ بتحول المنطقة إلى المسيحية في القرن الرابع وبعد ذلك تحوّلها إلى الإسلام في القرن السابع وبداية الحملات الصليبية في العام ١٠٩٩، ومن ثم الحكم العثماني في ١٥١٦، وبعد ذلك ازدياد الرحلات الدينية في القرن التاسع عشر، وختاماً الاحتلالان البريطاني والإسرائيلي. تحكمت في هذه المراحل والعوامل التفاسير التاريخية والأركيولوجية وخلقت ظرفاً يفصل فيه حجابٌ من المزاعم التاريخية والسياسية الحقيقةَ عن عالم الخرافة.

شكلت لحظتان محددتان بشكل خاص الوضع الراهن. تمثلت الأولى باعتناق إمبراطور الإمبراطورية البيزنطية الرومانية الإمبراطور قسطنطين المسيحية، قرابة العام ٣١٣ بعد الميلاد. هذا التحول الديني تعزز في العام ٣٢٣ بعد الميلاد حين قامت والدة الإمبراطور «هليلينا» بزيارة بعض الأماكن المرتبطة بأحداث وردت في

الإنجيل والتي استدلت عليها بفعل «وحي إلهي» لأنها أحداث وقعت قبل مئات وآلاف السنين.

استخدم الإمبراطور قسطنطين الدين الجديد لتعزيز حكم رعاياه. يوجد في الخليل في المكان المرتبط بقبر إبراهيم رمز يدلل على عصر إبراهيم كما استخدمه قسطنطين. يكتب قسطنطين لـ «إيسبوس» كاهن فلسطين يأمره بتنفيذ خطط لـ«تدمير أي أثر وثني، وبناء مبني مسيحي على الطراز الروماني مكانه. يوثق هذا الفعل «سوزمن» المؤرخ الكنسي من القرن الخامس المولود في غزة الذي تعكس كتاباته التنوع الجغرافي والديني في فلسطين في تلك القرون الأولى.

أنتج القرن التاسع عشر تغيراً آخر ما زال يؤثر على التاريخ الفلسطيني حتى اليوم. بدأ بالقدوم إلى فلسطين نوع جديد من الحملات الصليبية على شكل رحلات وحمى جديدة تسمى «الجغرافيا المقدسة» ممزوجة بعواطف تبشيرية ودعاوى بانتظار الألفية إلى جانب الطموحات الاستعمارية.

قام رجال الدين وأناس من العامة بالقدوم للأرض المقدسة الحقيقية ليؤكدوا إيمانهم الديني رداً على الشكوك المتزايدة حول رواية العهد القديم التي دللت على زيفها الاكتشافات العلمية في الجيولوجيا والبيولوجيا، وصاروا يتصيدون الدلائل والقرائن حول الأماكن المقدسة ليثبتوا صدق الرواية المقدسة. وكان هؤلاء في أغلبهم أوروبيين بروتستانت ورحالة أميركيين رافضين للتقاليد الكاثوليكية والأرثوذكسية، وكانوا بدلاً من ذلك مجذوبين إلى مسارات مراوغة مثل الطرق الصحراوية للخروج المفترض (خروج بني إسرائيل). الكثير من أعمال الرحلات والدراسات التي نتجت عن هذه الرحلات ما زالت ترتبط بخيط مع ما يحدث اليوم.

جهزت كتب الرحالة الأوروبيين والدراسات الإنجيلية عن الأرض المقدسة الأرضية لما سيصبح بعد ذلك الحركة الصهيونية وتم استخدامها من قبل الحركة لإسناد مزاعمها. مثلاً كتاب وليام ثومسون «الأرض والكتاب» الصادر عام ١٩٥٩ شكل نموذجاً حول كيفية استخدام الجغرافيا الفلسطينية لشرح العهدين القديم والجديد. كما كان كتاب إدوارد روبنسون المعنون «البحث التوراتي في فلسطين» الصادر عام ١٨٤١ أكثر أهميةً لأنه أطلق مجال الدراسة الخاصة بكيفية تخمين الأماكن الواردة في العهدين القديم والجديد بالاستناد إلى أسمائها العربية وقتها وربطها بالأسماء الواردة في العهدين.

طور الدارسون الصهاينة هذا النمط، كما استخدمته لجان تسمية الأماكن الإسرائيلية وأضافوا إليه الكثير من الاختراعات، وبالتالي تم فرض النطق العبري على الخارطة الفلسطينية واستخدام الأسماء العربية الأصلية وتحويرها للعبرية واختراع ربط غير موجود أصلاً لما ورد في التوراة. وحقيقة أن الشواهد اللغوية غير موجودة أو أن طريقة التحوير اللغوي باللغات الغربية أو العبرية تشوه الأسماء الموجودة، تم إغماض العين

عنها خلال العمل السياسي البحت الذي قامت به هذه اللجان.

استخدمت هذه اللجان القرويين والبدو لاستخلاص معلومات يقومون باستخدامها لاستلابهم بعد ذلك. يتواصل هذا التطبيق الصهيوني ويتزايد حتى اليوم.

استثمر المشروع الصهيوني بشكل أكبر التقاليد الدينية والتراكمات الثقافية الدينية؛ لتطوير نظام مزاعم مكثف. وتتكون هذه المزاعم من عناصر ترتبط بالتاريخ والدين واللغات القديمة والجغرافيا وأسماء الأماكن والعمارة والتراث وأشياء أخرى. وفيما يتعلق بالأماكن المقدسة، استخدمت إسرائيل التقاليد الإسلامية كحجة من أجل السيطرة على المقامات التي لم تكن يوماً بأي شكل من الأشكال جزءاً من التقاليد اليهودية، معيدةً إنتاج العملية التي قام الإمبراطور قسطنطين بها قبل ذلك.

وإلى جانب المقامات استولت بطريقة بغيضة على أماكن أخرى مثل قبر يوسف والحرم الإبراهيمي في الخليل (الذي تحول أكثر من ثلثيه إلى كنيس يهودي) ومسجد بلال بن رباح الذي سمي قبر راحيل في بيت لحم. وثمة خطط كثيرة أخرى تقترح شراكة قهرية للمسجد الأقصى وقبة الصخرة بحجة أنها مبنية على المكان الذي شيد فيه هيكل سليمان.[٢] القليلون يعرفون أن الحائط الغربي أو ما يطلق عليه المبكى لا علاقة له بالمطلق بالهيكل وهو ليس إلا بقايا قلعة رومانية، وهو لم يكن مقدساً لليهود حتى وفق ما جاء في الموسوعة اليهودية في العام ١٩٧١ حتى سيطرة العثمانيين على القدس، حيث وصل يهود آخرون مع الفتح العثماني عام ١٥١٧ قبل أقل من خمسمائة عام من الآن.

اكتشافات لتاريخ مغاير

جرت اكتشافات مهولة خلال السنوات المائة والخمسين الماضية تتعلق بالآثار والنقوش القديمة والتي إذا ما تم وضعها سويةً ستغيّر صورة المنطقة الثقافية والدينية والتاريخية. وتتراوح هذه بين اكتشافات تسبق زمن الرواية التوراتية وكتابات نقشية توفر تفسيراً مختلفاً للمناخ الديني في فلسطين وفي المنطقة مخالف لهذا التفسير الذي يرد في العهدين القديم والجديد. وكذلك فإن اكتشاف مدن قديمة مثل أوغاريت في شمال غربي سورية، عام ١٩٢٨، واكتشافات مهمة أخرى جعل من العسير الاستمرار في التفكير بالطريقة القديمة نفسها.

لم يدرك حتى وقت حديث أن السرديات التاريخية التي ترد في التوراة عشوائية وغير منطقية. في الحقيقة فإن رواية الخلق والخروج والسيطرة على أرض كنعان تمت قبل ٣٣٠٠ سنة، ومملكة داود وسليمان لم تحدث بالمطلق كما وردت في التوراة. يفترض السرد التوراتي أن الكون تم خلقه قبل ستة آلاف سنة، وأن إبراهيم عاش ورحل إلى فلسطين قبل أربعة آلاف سنة مضت، وأن الخروج من مصر والاستيلاء على أرض كنعان تم قبل ثلاثة آلاف سنة، وتم بناء مملكة داود وسليمان

الكبرى قبل ثلاثة آلاف سنة. مقابل كل هذا فإن الشواهد التاريخية تقول شيئاً مختلفاً بالكامل.

تحدى باحثون غربيون هذا السرد التاريخي. باحثون أمثال وماس ثومبسون وكييث ويتلام وفيليب داييفز وآخرون غيرهم. والبعض ذهب أبعد من ذلك ورأى في القصص التوراتية إنتاجاً أدبياً له جذوره في الأساطير والآداب التي وجدت في الشرق الأدنى القديم. حتى أن بعض علماء الآثار الإسرائيليين نجحوا في كسر الراوية الصهيونية.

أعلن زئيف هيرتسوغ، مثلاً، أنه لا توجد دلائل على وجود الآباء الأوائل ولا على الخروج ولا على السيطرة على أرض كنعان ولا على مملكة داود وسليمان الكبرى كما تم وصف كل ذلك. وهو بذلك ينزع الكثير من أعمدة الأيديولوجيا الصهيونية. محاولة البرهنة على وجود شواهد بناء قام بها سليمان في كل المدن الكنعانية كان على الأجندة التي تبناها علماء الآثار الصهاينة الوطنيون أمثال إيغال يلدين الذي تحول من قائد عسكري إلى عالم آثار. افتراضاته ونظرياته وسرده تم رفضها أيضاً من قبل بعض علماء الآثار الإسرائيليين أمثال فنكلشتاين؛ ما أضاف المزيد من الشكوك حول أي رابط حقيقي لسليمان في فلسطين حين يتعلق الأمر بعلم الآثار وشواهد البناء أو الحكم. المزاعم بوجود بقايا قصر في سلوان يعود للملك داود تم ضحدها من قبل العديد من علماء الآثار، ومع ذلك يتم تداول هذا الزعم كحقيقة في البروباغندا الإسرائيلية.

وعلى الرغم من كل هذه الاكتشافات، فإن الاستثمارات الغربية والمزاعم الصهيونية الآن المبنية على جهل بالماضي تجعل من الصعوبة التأثير باتجاه تغيير وجهة النظر السائدة. أضف إلى ذلك فشل الأكاديميين الفلسطينيين والأجانب كما المؤسسات في تطوير وجهة نظر مستقلة حول تاريخ فلسطين القديم وتراثها الثقافي. إن هذا الفشل اليوم فضيحة لا يمكن التسامح معها وهي بحاجة فورية للمعالجة. إنها نتيجة استثمارات سياسية حالية تعود جذورها بشكل مخادع لأزمنة الجهل. عمل مؤرخون وعلماء آثار وباحثون في شؤون التوراة ومثقفون وتربيون وبالطبع سياسيون على خلق تاريخ لفلسطين كولنيالي منحاز سياسياً بشكل فاعل وعلى تهميش رواية تاريخية أخرى والتي هي بالفعل الرواية الحقيقية.

ولكن حتى أي دليل واضح على أحداث توراتية قديمة أو شخصيات من العهد القديم يمكن تركيبها تاريخياً في أي فترة زمنية أو في أي منطقة جغرافية في فلسطين فيما قد يثبت الباحثون أنها وقعت في أماكن خارج فلسطين. يبدو من الغريب وغير المنطقي أن ينسب اليهود الحاليون أنفسهم إلى هذه الأحداث التي وقعت للعبرانيين القدامى وللإسرائيليين. إن هذه الهويات الثلاث[٣] لا ترتبط مع بعضها البعض باستثناء حقيقة أن المؤمنين باليهودية يستخدمون سرداً يحتوي على قصص عن العبرانيين والإسرائيليين. من باب الخرافة ربط

هذه الإشـــارات، كما مـــن الخرافة افتراض أن اليهود الحاليين هم أحفاد تلك الشـــعوب أو أنهم ورثة اليهـــود القدماء المنفيين. وكما دلل الباحث الإسرائيلي شلومو ساند وآخرون قبله، فإن غالبية اليهود اليوم في أوروبا وفي شـــمال إفريقيا وفي مناطـــق أخرى هم نتاج عمليات اعتناق لليهودية تمت في قرون لاحقة، وليسوا نتاج مرحلة التشرد أو المنفـــى (اليهـــودي). إن هذه الأرض بكلمات أخرى ليست أرض أجدادهم كما يكرر الساسة الصهاينة وأبواق الدعاية باستمرار.

تبـــدو محاولـــة اليهود الحاليـــين خلق روابط لهـــم مع التاريخ القديم مثل محاولة المســـلم من إندونيسيا تعريف نفسه بأنه سليل النبي وتعريف مكـــة والمدينة بوصفها وطنـــه القديم. لم يضحد شلومو ساند فكرة الشعب اليهودي فقط، بل دلل أيضاً بدلاً من ذلك على أنه إذا كان هناك من له الحق في أن يزعم أنه بقايا كل الشـــعوب من كل الأعراق والأديان التي عاشـــت على هذه الأرض فإن هؤلاء هم الفلسطينيون.

لـــن نحتاج لنذهب بعيـــداً مثلما يفعل بعض الباحثـــين لمســـاءلة واقعية بعض الشـــخصيات والأنبياء الذين يردون في العهد القديم. ومع ذلك فمـــن الضروري (مع تأكيد احترامنا للمعتقدات الدينية) التأكيد على أننا لا نقوم بتقييد الســـرد التاريخـــي برواية أو جغرافية فرضها دارســـو التوراة، وبالتالي نقوم بدعم المزاعم الصهيونية. هذا لا يعني أننا لا نعترف بهذه المعتقدات الدينية أو المبـــادئ أو الأنبيـــاء القدامى. ولكن أن نقوم بوضعهم في رواية وأماكن جغرافية هي ليست إلا تصرفاً أيديولوجياً في العهد القديم وتركيباً لمزاعم سياســـية لاحقة، فإننا لا نخدم تاريخ فلسطين. فالقـــرآن لا يحدد هذه الروايـــات أو الجغرافيا، كمـــا وردت فيه وجهة نظر أكثر احتراماً للأنبياء من الســـرد الذي يرد فـــي العهد القديم – حيث إن العهد القديم يســـرد قصصاً غير مصدقة لا تتوافق مع طبيعة شخصيات مثل إبراهيم وداود.

هناك حاجة لتطوير ســـرد تاريخي وتقســـيم زمني يتوافقان مع التاريخ الجديد ويعتمدان على الاكتشافات البحثية. سرد لا يحتكم إلى تفكير قديم واســـتثمارات حالية مـــن قبل الآخرين. لا يوجد موضع آخر تتطلب فيه الحاجة الماسة فصل المعتقد الديني الصافي عن الاستثمار السياسي للديـــن وتمييز التاريخ الحقيقي والآثار الحقيقية من الجغرافيا المتخيلة والسياسة أكثر من هذا.

المنهاج الفلسطيني الحالي

بعد قيامي بنشـــر كتابي «التواريخ المخبأة» الـــذي تتم ترجمته للعربية الآن وسينشـــر في نهاية هذه الســـنة، قمت بورشـــة عمل السنة الماضيـــة لمعلمي المرحلة الثانويـــة في رام الله في مؤسســـة القطان. خلال ورشة العمل هذه حددت مع المشاركين ثلاث مناطق عاجلة بحاجة لتصويب وتعديل:

١. الفترات الزمنية المرتبطة بالشـــخصيات والأحداث التوراتية والقرآنية مثل إبراهيم وموسى ويوشع وداود.

٢. كيفية تقديم أسماء الأماكن القديمة مثل عكا وعسقلان وأريحا من حيث أصل الكلمات ومعناها وطريقة كتابتها.

٣. كيف يتم وصف الثقافات القديمة والآثار المادية وكيف يتم ربط هذا الوصف بالفلسطينيين اليوم.

إن واحدة من أهم الصعوبات المتعلقة بذلك تكمن في كيف تقوم كتب المنهاج بسرد بعض الفترات الزمنية بمواءمتها مع الإطار السردي الصهيوني والغربي والاكتفاء بتغطية هذا السرد بأسماء عربية وإسلامية. فيما في الحقيقة، أن القرآن نفسه يتحرر من قيود تلك الروايات، حتى أنه لا يشير عادة إلى تلك الأماكن الجغرافية بالتحديد. لقد تم تفسير العهد القديم من قبل باحثين مسيحيين ويهود بما يتضمن جغرافيةً محددةً وإطاراً زمنياً محدداً وتم تعميمه وفق تطور تاريخي ليتم قبوله.

يصف كتاب الصف الأول الثانوي لتاريخ فلسطين الحديث والمعاصر الصادر عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية الحقبة المهمة من تاريخ فلسطين في الفترة بين القرنين الثاني عشر والتاسع قبل الميلاد:

«شهد تاريخ فلسطين القديم دخول بني إسرائيل بقيادة يوشع بن نون في القرن الثاني عشر ق.م وحاربوا الكنعانيين والفلسطينيين. وفي الثلث الأخير من القرن الحادي عشر قبل الميلاد تولي شاؤول بن قيس (طالوت) قيادة بني إسرائيل، وحاربوا الفلسطينيين بقيادة جالوت الذين تمكنوا من قتله وأبنائه في نهاية القرن الحادي عشر قبل الميلاد. وبعد وفاته تولي النبي داود بن يسب قيادة بني إسرائيل وأسس مملكة على قسم من الأراضي الفلسطينية تحت قيادته. ومن بعده جاء النبي سليمان الذي حكم منذ عام ٩٦٣ ق.م. وحتى ٩٢٥ ق.م. وبعد وفاته انقسمت دولته إلى قسمين: مملكة إسرائيل من الشمال (السامرا) ومملكة يهودا من الجنوب (القدس)».[٤]

المشكلة الوحيدة، في النص السابق، ليست فقط في الحديث عن دواد كحاكم للقدس في القرن العاشر قبل الميلاد (وهي رواية يعوزها الدعم التاريخي). فعند التعامل مع أسماء الأماكن القديمة فإن كتاب المنهاج يتبنى الافتراضات الإسرائيلية التي تعتمد على اللفظ العبري وطريقة كتابته مثلما هو الحال حين يتم التأكيد في المنهاج على أن الاسم التوراتي الإسرائيلي «عكو» هو أصل كلمة عكا المدينة في تعارض صارخ مع الإشارات الأولى والأقدم التي ترد لمدينة «عكا» في الكتابات المصرية الهيروغلوفية في نهايات القرن التاسع عشر قبل الميلاد والإشارات السريانية من القرن الثامن قبل الميلاد بعد ذلك. تستمد أشكال الأسماء الفلسطينية التي ترد في التوراة العبرية بشكل أساسي من أشكال أدبية متخيلة للعبرية المُهودة وضعت في تاريخ متأخر عن خمسمائة سنة قبل الميلاد أو حتى بعد ذلك ولا توجد إلا في النصوص دون أي ارتباط حقيقي على الأرض وتوجد فقط في كتابات غربية وعبرية مشوهة.

تشير جداول أسماء المدن القديمة الواردة

في كتب منهاج التاريخ للصف الخامس وكتب منهاج التربية الوطنية للصف التاسع والعاشر[٥] إلى تفاصيل خاطئة حول معاني الكلمات وطريقة كتابتها القديمة ومقارنتها بالأسماء الحالية للأماكن.

ففيما يمكن غفران أو تناسي عدم الدقة في شرح اسم مدينة بيت لحم (بالقول إنها تعني «بيت الخبز» فيما هي تشير في الحقيقة لبيت إله الكنعانيين «ليحم»)، فليس من المقبول تبني المعنى المُساء تفسيره غربياً وعبرانياً لأسماء مدن مثل أريحا وعسقلان وعكا. إن قبول أن تنتهي أسماء المدن بحرف «و» والتغيرات على الأحرف الساكنة التي تجري على أسماء المدن هو عملياً قبول بالنظرية الصهيونية والتشويهات الصوتية في نقل الأسماء كما هو قبول لعبرنة أسماء تلك المدن. لقد طور اللغويون الصهاينة لدعم مزاعمهم وتمكين الخارطة العبرية لفلسطين نظريةً تقول إن الأسماء الأصلية (دون أن يستطيعوا أن ينكروا أنه تم الحفاظ عليها بالعربية) تم تشويهها وتحريفها بعد الحكم الإسلامي.

ولكن ما يحدث في حقيقة الأمر عكس ذلك تماماً. ليس هذا فحسب بل إن الكتابة العبرانية والغربية لأسماء الأماكن شوهت النطق الأصلي لها. فيما تمثل الأسماء العربية الاستمرارية الأكثر طبيعية وتطوراً للأسماء. فإذا كان العرب قد حرفوا أي اسم فإنه لابد أن يكون الاسم الأجنبي الذي فرضته ممالك اليونان أو الرومان كما يمكن التوقع، مثلما هو الحال في اسم «نيوبلس» الذي يعني المدينة الجديدة الذي أصبح بالعربية نابلس.

وكما تدلل الهجائية واللغة الأوغاريتية قبل ٣٥٠٠ سنة مضت، فإن قربها من اللغة العربية مذهل. لا يدلل هذا على أهمية اللغة العربية وارتباطها باللغات القديمة فحسب ولكن أيضاً يضعضع الزعم الصهيوني القائل إن المنطقة وفلسطين تحديداً تم تعريبها خلال الحكم الإسلامي بعد العام ٦٣٨ بعد الميلاد، أي قبل ١٣٧٥ سنة فقط. حتى إلى الشمال من فلسطين في سورية ولبنان فإن الأسماء القديمة تغيرت قليلاً بالعربية؛ لأن العربية هي الامتداد الطبيعي والمخزون الأساس للغات القديمة مثل الكنعانية والأكادية والآرامية سواء من جهة النطق والأصوات أو التجديدات اللغوية. هذا واضح في أسماء مدن مثل عكا وعسقلان ودمشق أيضاً وصيدا التي طرأ تغير بسيط على أسمائها.

على سبيل المثال، فإن اسم عكا هو الأقدم حيث وردت إشارة له في الكتابات الهيروغلوفية قبل ٤ آلاف سنة كما في النصوص المسمارية في تل العمارنة وفي نصوص أخرى أيضاً. كلمة «عسقلان» قد تكون في السابق «عسقلانا» لكن من المؤكد أن من أساسيات نطق الكلمة أن فيها أحرف «س» و «ق» (ك) وهي لا تشبه بالتالي النطق المشوه «أشكلون» الذي تم فرضه في السرديات. وفي حالات أخرى، فإن كلمات مثل بيت لحم وأورشاليم وبيت دجن وبعلبك ستكون

أكثر ولاءً للأصول القديمة لهذه الأماكن بنسبتها للآلهة الكنعانيين. فكلمة «لحم» لا علاقة لها بكلمة «خبـز» بل «لحم» هو إلـه المدينة القديم كما أن سـالم لا علاقة له بالسلام بل هو إله المدينة وهو ابن عشـتار. وأريحا المكان الأقدم وورد اسمها في نصوص في مدينة ماري القديمة (مدينة في سـورية في الحقبة الآمورية والسـومارية) قبل ٤٥٠٠ سنة. وفيما تم ربط اسم المدينة بإله القمر فإنه من المنطقي أكثر أن يكون المعنى مشتقاً من الكلمة الكنعانية / الآرامية / العربية «رائحة».

مقترح

حتى يظهر تاريخ فلسـطيني فاعل، فإن من المتطلبات الأساسية لذلك تكوين مصادر، والعمل ضمن رؤية تحوي في طياتها كل الأزمنة البشرية التي مرت على فلسـطين. يظـل التاريخ القديم تحدياً فـي فهم الفلسـطينيين لذاتهم وفي فهم الآخرين لجغرافية فلسطين وتراثها الثقافي. ولا يزال التاريخ بروايته الصحيحة لم يروَ، وهي رواية تستطيع أن تضم الاكتشافات التاريخية والأثرية الحديثة وتؤكد الاسـتمرارية الإنسانية للمنطقة. يمتد التراث الفلسـطيني عبر آلاف السنين من قبل التاريخ ومن تأقلم الإنسان على مدار الألفية ولا يمكن تقزيمه ليقتصر على عرق أو دين ما.

يجـب أن ترتكز المقاربة الجديدة على أبحاث جديدة وتفكك السـرد السـائد وتعيد تفسـير التقارير السـابقة عن المكتشفات، وتبدأ أعمال تنقيب جديدة مسـتخدمة دراسات أنثروبولوجية حول العادات وامتداداتها في الماضي إلى جانب دراسة اللغات القديمة. ثمة أدلة قوية في العادات واللغة الشـائعة بين الفلسطينيين اليوم تربطهم بأقدم العصور والشعوب في فلسطين التي عاشت في فلسطين. ستوسـع هذه الدراسات الجديدة المعارف والتفكير بدلاً من استمرار وهيمنة البحث والمتاحف وسلطة المقتنيات القديمة الإسرائيلية.

تشكل السياسـات والإستراتيجيات الوطنية في التعليم والإعلام والسـياحة أولويات عاجلة. فالتعليم والسـياحة بشكلهما الحالي مصابتان بالتقليديـة والتكـرار، وبالتالي لا يمكن لهما أن يغنيا عقول الطلاب والسياح. إن هذه الوضعية والحالة التي تتوافر فيها المعلومات لا تصب في صالح الشباب الفلسطينيين ولا المصالح الوطنية الفلسطينية. وإن حملة شعبية لرفع الوعي العام ملحـة حتى يتمكـن الناس من امتـلاك تراثهم والحفـاظ عليه – وهو تراث كل الفلسـطينيين بمـا في ذلك فلسـطينيو الداخـل ١٩٤٨، ومن أجل المطالبة بحصتهم فيما يتوافر في المتاحف والمتنزهـات الإسـرائيلية من مقتنيـات. فهذه الأولويـات التي نتحدث عنهـا والخطوات التي نتخذها ستؤثر في مستقبل شعبنا وعلى مقدرتنا في المساهمة بالمعرفة الإنسانية وفي تطوير حسنا والمعنى الخاص بهويتنا.

يتوجب علينا، إذا قدر لنا أن نبني هوية وطنية نافعة، شمل كل تاريخ فلسطين من فترات ما قبل التاريـخ وحتى اليوم. إن المنهاج الذي اقترحه

للنقاش يعالج التاريخ والتراث الثقافي والديني والمعرفي لفلسطين بطريقة تشجع على فهم مؤسس ومستند إلى المعلومات لماضي فلسطين الغني، ومخلص للبحث الموضوعي. وسيحاول أن يكون مستقلاً عن التركيز التقليدي على دين وعرق معين، وهو تركيز نزع نحو مزاعم استحواذية حول ماضي فلسطين. وفيما يحترم هذا المنهاج الدين، فإن سرد الفترات التاريخية الأساسية يجب ألا يقع ضحية أي هفوات وضعها البحث الصهيوني والغربي ولا التراكيب السياسية واستغلالها للدين. والأهم من كل ذلك أننا بحاجة لأن نقدم للشباب الفلسطيني تاريخه الذي يعزز شعوره بالهوية والأرض وتراثها وبالإحساس بالأهمية بالفخر تجاه غنى تراثهم الثقافي منقطع النظير.

ملاحظة أساسية

إن هذه المطالب تعالج التاريخ القديم ولا تتعرض للأحداث المعاصرة ولا لجغرافيا الاماكن وتسميتها في القرن العشرين وكيف يتم تقديمها اليوم، وهي قضايا كانت مثار بحث ومواضيع دراسات منها على سبيل المثال الدراسة التي نفذها مؤخراً مجلس المؤسسات الدينية في الأراضي المقدسة وبتمويل وزارة الخارجية الأميركية وقاد تنفيذها كل من البروفسور بروس ويكسل ودانيال بار تال وسامي عدوان بجانب كتاب نوريت بيليد إيلهان «فلسطين في كتب المنهاج الاسرائيلية: الإيديولوجيا والدعاية في التعليم» . ومن المهم ملاحظة أن مناهج التعليم الفلسطينية وقعت تحت الضغط في هذا السياق حيث تم اتهامها بالتحريض في وصف ما حدث خلال النكبة، رغم أن السلطات الإسرائيلية وفي الوقت نفسه رفضت خلاصات هذه الدراسات واستنتاجاتها، وفيما استمرت في السياسة نفسها فإنها قامت بتدخلات عنيفة من أجل التحكم فيما يتلقاه الطلاب الفلسطينيون في مدارس شرق القدس.

تعالج التدخلات المقترحة في متن هذه الدراسة مواضيع من التاريخ القديم والتي تؤسس وتشكل حجز الزاوية في المزاعم وبالتالي تؤثر على أي تغيرات في وجهات النظر الصلبة التي تتعلق بالمستقبل. وتاكيداً على ما سبق فإن التغيرات المقترحة هنا تتعلق بالقمارية تجاه التاريخ القديم استناداً للإكتشافات والنتائج البحثية وترتبط بروابط واهية بالقضايا الأخرى الواردة في المنهاج التي وصفتها الفقرة السابقة.

هوامش

١. انظر كتابنا التواريخ المخبأة: فلسطين وشرق المتوسط.

٢. الهويات الثلاث يقصد بها اليهودية والعبرانية والإسرائيلية نسبة لشعب إسرائيل ونسبة للعبرانيين وللدين اليهودي. (سياسات)

٣. وزارة التربية والتعليم، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر للصف الأول الثانوي، السلطة الوطنية الفلسطينية

٤. انظر نصوص الكتب المشار إليها.

المجتمع المدني الفلسطيني والعولمة البديلة

محسن أبو رمضان*

حتى بعد أن استقرت أوروبا ـ على أثر الثورة الفرنسية ـ على الديمقراطية؛ من خلال اعتماد مبدأ العقد الاجتماعي والتداول السلمي للسلطة والاستناد إلى سيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء واحترام الحريات العامة ومنظومة حقوق الإنسان، فقد كان من الضروري أن تنتظم قوى المجتمع في مؤسسات وهيئات أو أطر سواء كانت سياسية أو اجتماعية؛ بهدف تحقيق الضمان في عملية التحول الديمقراطي، ومنها عدم النكوص أو الارتداد، ومن أجل الدفاع عن حقوق الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة، وحتى يتم عكس تلك المصالح في تشريعات وقوانين وسياسات تضمن كلاً من المجالات الديمقراطية والحقوقية والتنموية والاقتصادية.

تباينت الهيئات والمؤسسات التي تندرج في إطار المجتمع المدني في تقاطب مع السلطة ومجتمعها السياسي، فهناك الأحزاب السياسية المعارضة والتي تقع خارج دائرة الحكم، وهناك النقابات العمالية والمهنية، وهناك أيضاً المنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية.

*كاتب وناشط مجتمعي ورئيس مجلس إدارة شبكة المنظمات الأهلية في غزة.

يؤهل وقوع هذه الهيئات خارج دائرة السلطة إلى أن تكون جزءاً عضوياً من مكونات المجتمع المدني، شـريطة ابتعادهـا عن البنـى القبلية والعضوية ما قبل الحداثة ونظامها السياسـي، وعـن الربح، وفـي الوقت نفسـه حرصها على المصلحة العامة.

تمـت إثارة مصطلح المجتمع المدني في نهاية تسعينيات القرن المنصرم، وذلك على أثر إسقاط المنظومة الاشـتراكية وانهيار سور برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي، حيث استخدم هذا المصطلح لدعـم قوى المعارضة الرافضـة للنظام المركزي وتأييدها، علـى الرغم من أن هذا المصطلح في ذلك الوقت كان يخدم المسـار السياسي للقوى الرأسمالية العالمية بهدف تقويض مكونات النظام «الاشتراكي» الذي ساد سبعين سنة عبر الاتحاد السوفيتي وحلفائه في مواجهة القوى الرأسمالية العالمية، فقد تصاعد دور منظمة التضامن النقابية في بولندا والمنتديـات الاجتماعية والثقافية في تشيكوسـلوفاكيا وبلغاريـا، ولعبت تلك الهيئات دوراً في تغيير نمط النظام وتحقيق الانتقال إلى النظام الرأسمالي.

ساهم عمل بعض الهيئات في مواجهة «الكتلة الاشـتراكية» في إعطاء مفهوم مضلل للمجتمع المدنـي، وأصبح في نظر البعـض تابعاً لنظام العولمـة، والنظـام العالمي الجديد الـذي قادته الولايات المتحدة بعد انهيار سـور برلين بتراجع حـدة الحرب الباردة، إلا أن قوى المجتمع المدني ليس بالضرورة أن يكون نشـاطها في السياق نفسـه الذي عملت به في مواجهة أنظمة «الكتلة الاشتراكية»، حيث كان لها دور مركزي وتاريخي في مواجهة الاسـتبداد والاسـتخدام التعسفي للسلطة والموقع والنفوذ لتحقيق المنافع الخاصة إلى جانب اسـتخدام السلطة للحد من الحريات العامة وتضييق مسـاحة الديمقراطية والتعددية وحرية الرأي والتعبير، ولعلنا نذكر دور النقابات العماليـة وحركات الاحتجـاج والحركة المطلبية والحركات الاجتماعية والحقوقية باتجاه مناهضة التمييز العنصري ومن أجل المواطنة المتسـاوية والأطر التي تدافع عن مصالح الفقراء والمهمشين مـن المزارعين والشـباب والنسـاء وغيرهم؛ ما يؤكد أن أنشطة منظمات المجتمع المدني لم تكن مقصورة على حقبه التسعينيات من القرن الماضي بل كانت قبلها بكثير، وأيضاً في سياق مناهضة سياسة العولمة الرأسمالية التي ازدادت شراسةً ما بعد تفكك الاتحاد السـوفيتي وهيمنة القطب الواحد على رئاسة المعمورة؛ ما دفعها للانفلات من عقالها عبر الآلة العسـكرية وباتجاه العودة لآليات الاحتلال العسكري المباشر والذي قاومته قوى المجتمع المدني بآليات سلمية وديمقراطية عبر التظاهـرات والتأثير في الرأي العام إلى جانب مقاومتها للاستغلال والتداعيات السلبية الناتجة عن العولمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، من حيث اتساع الهوة بين الأغنياء الذين يملكون وسـائل الإنتاج والمعلومات والثروات الهائلة في مواجهة الفقراء الضعفاء المهمشـين في سياق تراجع الطبقة الوسطى الذي انحدر معظمها إلى

صفوف الفقراء والكادحين، الأمر الذي صعد من دور منظمات المجتمع المدني في مناهضة العولمة وتداعياتها الحادة على الفئات الاجتماعية الفقيرة سواء داخل البلدان الرأسمالية ذاتها أو بين تلك البلدان من جهة وبين السواد الأعظم من شعوب آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية.

سهلت العولمة - على الرغم من طابعها الرأسمالي والاحتكاري - العديد من الآليات، وذلك بسبب ثورة المعلومات والاتصالات بما يشمل الثورة التقنية والإلكترونية الهائلة، ومن إمكانية تفعيل العديد من المفاهيم الثقافية العالمية لتعمم على باقي الجنس البشري، فلم يعد ضرورياً أن تمر بلدان العالم الثالث بمراحل التطور نفسها التي مرت بها بلدان وشعوب أوروبا لكي تحقق قيم ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية، بل أصبحت تلك المبادئ عبارة عن منظومة تشكّل مقياساً للعدالة والإنصاف والحضارية والحداثة، بصرف النظر عن طبيعة مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي لشعوب بلدان «العالم الثالث»؛ ما أدى إلى انتشار مفهوم المجتمع المدني في العالم أسوةً بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي أصبحت ذات قيمة ووجهة عالمية أيضاً.

يقال إن العولمة بحاجة إلى آليات للتخفيف من توحشها وشراستها المبنية على الربح وعلى قانون «دعه يعمل دعه يمر»، ولعل منظمات المجتمع المدني تعتبر واحدةً من تلك الآليات التي تخفف من الاحتقان، وذلك عبر احتضان الفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة وتوفير شبكة أمان وحماية اجتماعية لها، خاصة تلك الفئات التي لا يستطيع القطاع الخاص استيعابها كما لا تستطيع هيئات ومؤسسات الدولة استيعابها، في ظل سياسة الخصخصة وإعادة الهيكلة، ولكن الصحيح كذلك أن التقاطب بين مؤسسة الدولة والمجتمع بحاجة إلى منظمات وسيطة تستطيع أن تتوسط العلاقة بين الفرد والمواطن من جهة، وبين الدولة من جهة ثانية، وتستطيع التكامل مع الدولة في تقديم الخدمات للفقراء والمهمشين والوصول إلى المناطق النائية والبعيدة، والتحرك السريع وقت الكوارث والأزمات الطبيعية على وجه التحديد، كما تستطيع التفاوض السلمي والديمقراطي مع السلطة احتجاجاً على أدائها وباتجاه تصويبه سواء فيما يتعلق بالموازنة العامة وضرورة مراعاتها لصالح الفقراء، وللقطاعات الإنتاجية والتنموية على حساب المصروفات الاستهلاكية أو فيما يتعلق بالسياسات الخاصة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي والحق في تشكيل الجمعيات في إطار العمل على إرساء أسس سيادة القانون.

منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ونشوؤها في سياق مختلف

توجد خصوصية لنشوء منظمات المجتمع المدني في فلسطين، فقد نشأت قبل تأسيس السلطة الوطنية عام ٩٤ وانبثقت من تجربة

العمل الطوعي، ثم تمأسست وأخذت بعد ذلك الطابع المهني المتخصص سواء في المجال الزراعي أو الصحي أو الشبابي أو النسوي أو البحثي أو الحقوقي... وساهمت تلك المنظمات في تحقيق فلسفة التنمية من أجل الصمود والمقاومة إبان الانتفاضة الأولى وباتجاه البناء بعد تأسيس السلطة باتجاه التأثير بالتشريعات والسياسات وبمبدأ سيادة القانون وصيانة الحريات العامة وحقوق المواطنين وكرامتهم، ومن أجل توسيع مساحة الديمقراطية ومحاربة الفساد وعبر زيادة الأصوات المطالبة بتحقيق آليات من الرقابة والمساءلة والمحاسبة ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، وتجاوز الواسطة والمحسوبية والزبائنية المبنية على اعتماد أهل الثقة بدلاً من أهل الكفاءة.

لعبت هذه المنظمات إلى جانب دورها الداخلي في العلاقة بين المجتمع والسلطة «نواة الدولة»، وما زالت دوراً في مناهضة الاحتلال وتعزيز صمود المواطنين في أرضهم وباتجاه تعزيز حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني وكذلك باتجاه تصعيد حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض عقوبات على دولة الاحتلال «BDS» ونزع الشرعية عنها بوصفها دولة احتلال عسكري واستيطاني وتوسعي مبنية على الثقافة العنصرية وعلى الإحلال والتطهير العرقي وذلك عبر ممارسات ترتقي إلى جرائم الحرب، كما أشار تقرير غولدستون وغيره من التقارير عن العدوان الوحشي والإسرائيلي في نهاية العام ٢٠٠٨ والذي تكرر في تشرين الثاني ٢٠١٢.

يختلف السياق الذي نشأ فيه المجتمع المدني الفلسطيني عن مثيله في البلدان المتقدمة أو المستقلة حديثاً والخارجة من الاستعمار من بلدان ما يسمى «العالم الثالث»، حيث لم تتحقق الدولة، واستمرت السلطة تعمل في إطار المرحلة الانتقالية التي أصبحت «دائمة»، كما استمر الاحتلال في الاستيلاء على الأرض ونهبها والاستيطان بها والسيطرة على منابع المياه والمناطق الزراعية بالأغوار بالإضافة إلى استمراريته في حصار قطاع غزة وتهويد القدس وبناء جدار الفصل العنصري الذي اعتبرته محكمة لاهاي عبر قرارها الاستشاري في حزيران ٢٠٠٤ غير شرعي ويجب هدمه وتعويض المزارعين عن الأضرار الناجمة عنه، كما أكد القرار أن الأراضي الفلسطينية جميعها محتلة وليست متنازعاً عليها بالاستناد إلى القانون الدولي ووثيقة جنيف الرابعة، كما أن منظمات المجتمع المدني تعمل في سياق تتداخل فيه مرحلة التحرر الوطني والبناء والديمقراطي في ظل سلطة انقسمت في حزيران ٢٠٠٧ لتسيطر حركة حماس على القطاع وحركة فتح على الضفة الغربية؛ ما أدى إلى انقسام المؤسسة الفلسطينية التي يمكن من خلالها للمجتمع المدني أن يؤثر بالتشريعات والسياسات والتوجهات، وأصبح المجلس التشريعي في قطاع غزة يعمل من خلال كتلة الإصلاح والتغيير فقط، وأصبح الرئيس يصدر قرارات بفعل القوانين بالضفة الغربية، ما أدى بسبب الانقسام إلى تقويض

مبدأ سيادة القانون، كما تضررت الحريات العامة وحقوق المواطنين بصورة كبيرة جراء هذا الانقسام والنزعة نحو السيطرة والتصدي للقوة المنافسة عبر الاستهداف المتبادل لحركتي حماس وفتح بالضفة والقطاع بهدف تثبيت سلطة كل منهما؛ ما سنّ مساً كبيراً قضايا حقوق الإنسان بما في ذلك الحق بالعمل النقابي وتشكيل الجمعيات.

يعمل المجتمع المدني في فلسطين في بيئة معقدة تؤثر فيها العديد من القوى منها الاحتلال، وحكومتان واحدة بالضفة والثانية بالقطاع إلى جانب المنظمات الدولية والتابعة للأمم المتحدة والمانحين الذين أصبحوا يتحكمون بالأجندة التمويلية ويقومون بتجفيف موارد المنظمات الأهلية، خاصة إذا أدركنا أن هناك تحديات عدة تواجه المنظمات الأهلية فيما يتعلق بالتمويل، ومنها التمويل المسيّس والمشروط الصادر عن وكالة التنمية الأميركية والتي تشترط التوقيع على وثيقة «الإرهاب» التي تدرج عشرات الشخصيات والمنظمات في قائمتها، ومنها أيضاً التمويل من بعض وكالات التنمية الدولية التي أصبحت تشترط قيادة منظمة دولية لتحالف تكون واحدة من مكونات منظمة من منظمات العمل الأهلي لتلعب أي الأخيرة دوراً بالتعاقد من الباطن على أن تحول النسبة الأكبر للمنظمة الدولية القائدة للتحالف، علماً أن نسبة كبيرة من التمويل الذي يأتي باسم الشعب الفلسطيني يذهب إلى المانحين عبر وكالات تنموية دولية متعددة عاملة بالأراضي الفلسطينية وذلك على شكل نفقات إدارية أو خبراء أو مساعدات فنية... إلخ، وتذهب نسبة غير حاسمة أو قليلة لصالح المشروع ذاته، علماً أن عشرات المنظمات غير الحكومية الدولية انتشرت بصورة كبيرة في القطاع خاصة بعد عدوان ٢٠٠٨ وعقد مؤتمر شرم الشيخ في آذار ٢٠٠٩، الأمر الذي يعكس عقلية ربحية ريعية وليست تنموية وخيرية بالضرورة.

يضاف إلى ما سبق، أن هناك تمويلاً بأجندة سياسية من قبل العديد من المنظمات الدولية، وهناك أيضاً أجندة سياسية واضحة من بعض المنظمات التمويلية العربية، ولعل التمويل القطري والسعودي واضح المعالم في هذا المجال الذي يهدف إلى دعم قوى سياسية معينة، وذلك بصرف النظر عن التوزيع العادل وعلى أسس مهنية وعلى قاعدة المنافسة الحرة وحسب الكفاءة للمنظمات الأخرى.

تشير أوجه التمويل إلى أن هناك أجندة معولمة له، الأمر الذي يتطلب من منظمات المجتمع المدني إدراك تلك المسألة ولا تتعامل مع التمويل كجزء من العملية التنموية فقط بل بترابطها مع الأهداف السياسية، وهذا يتطلب تغير وجه العمل الأهلي والمدني بصورة عامة ليصبح معتمداً على قوى التضامن الشعبي الدولي المنتصرة لعدالة القضية الوطنية لشعبنا، وليس مع تلك القوى والمنظمات المانحة التي تتعامل مع الأراضي الفلسطينية كسوق للربح الريعي النفعي والطفيلي، إلى جانب إعادة توثيق العلاقة

مع الرأسمال الفلسطيني والعربي المناصر للقضية الوطنية لشعبنا، وذلك بهدف التحرر من التبعية للممول، والعمل على استعادة المبادرة من جديد في إطار الربط الجدلي بين التمويل والتنمية المبنية على الصمود والمقاومة.

العلاقة بين المنظمة الأهلية والحزب السياسي

تشكلت العديد من المؤسسات والمبادرات المجتمعية والتي أصبحت مؤسسات مستقلة بعد ذلك من خلال الأحزاب السياسية المؤمنة بالخيار والعمل الجماهيري والديمقراطي، وقد تبلورت تلك المبادرات والإرهاصات إبان الانتفاضة الشعبية الكبرى، وكانت العلاقة مبنية على تحديد مرجعية حزبية للقائمين على المؤسسات الأهلية المشكلة، وقد تغيير الحال بعد تأسيس السلطة، في العام ١٩٩٤، حيث جرى تحول في بنية المنظمات الأهلية وتركيبها وأدائها، بما يشمل تجاوز المرجعيات الحزبية التي انبثقت من خلالها، وشهدت تلك المرحلة توجه العديد من الكفاءات والكوادر العاملة بالأحزاب إلى المنظمات الأهلية، حيث أصبحت إدارات المنظمات الأهلية على علاقة مباشرة مع جهات التمويل وأصبح كوادرها يجيدون الكفاءات والمهارات اللازمة لمخاطبة الممول، وفي الوقت نفسه أصبحت لديهم علاقات مباشرة مع الفئات الاجتماعية المستهدفة من وراء تنفيذ مشاريعهم.

لقد كان الحزب السياسي يوفر بعض القضايا التي أصبح بمقدور العاملين بالمنظمات الأهلية تحقيقها، وذلك بمعزل عن دور الحزب السياسي، منها العلاقة مع المنظمات العالمية والدولية التضامنية، حيث أصبحت هناك علاقة مباشرة في إطار توافر القدرة على الخطاب وعكس الرسالة والمهارات الفنية، ومنها العلاقة مع الفئات الاجتماعية، حيث أصبحت هناك علاقة مباشرة ومنها الحماية القانونية التي أصبح بالإمكان تجاوزها في ظل السلطة الوطنية وتوافر قوانين وتشريعات وجهاز للقضاء وقدرة على التأثير بالحيز العام من خلال دور المنظمات الأهلية بالتعبئة والحشد والمناصرة، بحيث أصبح لتلك المنظمات قوة تأثير بحد ذاتها، وذات صفة مستقلة بمعزل عن العلاقة بالحزب السياسي .

جرت متغيرات في الوقت نفسه، على بنية الأحزاب السياسية التي أصبح معظمها مندمجاً في إطار التركيبة الإدارية للسلطة بما يشمل ذلك من استحقاقات سياسية وإدارية ومالية، وتراجع الدور المعارض للأحزاب سوى المعارضة السياسية، الخاصة بالخطاب المعارض أو المتحفظ على اتفاق أوسلو وخاصة الأحزاب اليسارية التي انبثقت منها معظم المنظمات الأهلية الأكثر فاعليةً وبروزاً، كما تراجعت حدة الخطاب لدى تلك الأحزاب فيما يتعلق بحالة الحريات العامة ومحاربة الفساد وبالدفاع عن مصالح الفقراء والمهمشين، بل قادت عضويتهم بالسلطة على المستوى الوزاري والإداري الهيكلي وبما يشمل الأجهزة الإدارية كالوزارات والأجهزة والأمنية، قادت إلى آلية محاصصة بالنقابات المهنية والعمالية، علماً أن

البعض منهم أصبح مفرغاً على كادر النقابة بما ساهم في تحويل الطابع النقابي الطوعي إلى طابع وظيفي مهني، علماً أن الكوادر الرئيسة للقائمين على العمل النقابي أصبحوا موظفين يقومون بالعمل الروتيني، كما أن البعض منهم أصبحوا موظفين في وزارات بما خلق حالة من تعارض المصالح، حيث لا يستطيع أي شخص أن يمثل الحكومة والنقابة في الوقت نفسه، وأن انحيازه بالضرورة سيكون إلى مصدر عمله الوظيفي حتى لو كان جاء من أصول العمل النقابي ومن بنيته وتركيبته القيادية.

أصبح للمنظمات الأهلية أدوات قوة، منها القدرة على تجنيد التمويل ونسج العلاقات العالمية ومنها العلاقة المباشرة مع الفئات الاجتماعية المهمشة ومنها الاستقلالية المالية والإدارية والقدرة على التأثير بالقيم المبنية على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية؛ ما مكنها من الاستغناء عن الحزب السياسي الذي في المقابل ضعف وتراجع دوره المعارض أو الناقد والرامي إلى تصويب المسار، بسبب اندماجه في مشروع السلطة ببنيته وتركيبته الإدارية والمؤسساتية، وبسبب قناعة بعض الأوساط القيادية في السلطة بضرورة تراجع دور المؤسسات الأهلية التي كان لها دور وفق تصورهم قبل نشوء السلطة فقط بما أنها كانت امتداداً للمنظمة، وبالتالي تراجع هذا الدور بعد تأسيس السلطة كنواة للدولة، أي أصبح لا مبرر لوجودها، الأمر الذي يستلزم اندماجها بالسلطة أو اندثارها وفق هذا التصور.

هاجمت بعض الأوساط النافذة في السلطة منظمات العمل الأهلي وخاصة تلك التي جاءت من أصول يسارية والتي عملت في مجال حقوق الإنسان والتنمية، واتهمتها بالفساد وتنفيذ أجندة خارجية، علماً أن هذا الموقف تكرر بعد الانقسام سواء عبر استهداف المنظمات الأهلية العاملة في الضفة أو في القطاع من قبل حكومتي فتح وحماس، الأمر الذي يعكس علاقة تلازمية بين آليات السيطرة والاستحواذ من جهة وعملية مهاجمة المنظمات الأهلية، فعندما تزداد السلطة مركزية وتشدداً، يزداد الهجوم على المؤسسات الأهلية والعكس صحيح، فيما لو توافرت الإمكانيات والمساحات لأجواء من الديمقراطية تصبح العلاقة بين السلطة والمنظمات الأهلية سوية وإيجابية وتكاملية.

أدركت المنظمات الأهلية أهمية حسم الاحتكاك بينها وبين السلطة وبهدف تجاوز المزاجية بالتعامل معها، حيث سادت حالة عنوانها تعددية أوجه الرقابة والمساءلة على تلك المنظمات، حيث أصبحت عدة وزارات وأجهزة أمنية تراقب وتسائل وتدقق عمل المنظمات الأهلية إلى جانب الهجوم الإعلامي والاتهامات المستمرة من قبل بعض أوساط من السلطة بحق المنظمات الأهلية وكوادرها ورموزها.

أدى هذا الإدراك إلى أهمية حسم التعارض عبر اعتماد قانون، نجحت شبكة المنظمات الأهلية

في تمريره داخل المجلس التشريعي، والذي حمل رقم ٢٠٠٠/١، والذي ينظم العلاقة بين السلطة التنفيذية من جهة، والمنظمات الأهلية من جهة ثانية، وعلى الرغم من العديد من الملاحظات على القانون فإنه حسم العديد من القضايا من بينها مرجعية التسجيل والتي أصبحت لوزارة الداخلية، علماً أن الشبكة كانت تطالب بوزارة العدل بوصفها أقرب إلى المفهوم المدني والقانوني بدلاً من المفهوم الأمني، كما حسمت مسألة استقلالية العمل الأهلي، ما دفع المنظمات الأهلية لاعتباره، أي القانون خطوة متقدمة على طريق مأسس العلاقة واعتماد مرجعيات قانونية لها بديلاً للمزاجية والارتباك الذي كان يسود العلاقة بين الطرفين.

وعليه، أصبحت هناك متغيرات في بنية كل من الأحزاب والمنظمات الأهلية، حيث أصبحت العلاقة مبنية على غياب التنسيق وسيادة أجواء من عدم الارتياح والفجوة بين الطرفين، إلا أن التنسيق عاد من جديد ولكن بتفاوت نسبي بين حزب وآخر ومنظمة أهلية وأخرى على الرغم من أنه لم يصل إلى درجة التكامل والاندماج باستثناء بعض المنظمات التابعة لأحد الأحزاب اليسارية التي ما زالت العلاقة بينهما مبنية على الرقابة والتوجيه السياسي، دون أن تستثمر طاقات المنظمات الأهلية بصورة كبيرة لصالح الحزب السياسي بما يساعد على الانتشار الجماهيري والدفاع عن حقوق الفقراء واحترام الحريات العامة.

في الوقت الذي سادت فيه تغيرات وتموجات في العلاقة بين المنظمة الأهلية والحزب السياسي خاصة الحزب المنضوي في إطار (م.ت.ف)، فإن هذه العلاقة لم تتأثر فيما يتعلق بحركة حماس التي كانت واحدة من عناصر قوتها والتي أهلتها إلى أن تعلب دوراً قيادياً ورياديا إلى جانب انتشار نفوذها بين الأوساط الشعبية المختلفة، تمكنها من توفير شبكة واسعة من المنظمات الخيرية ولجان الزكاة التي مكنتها من أن تحظى بنفوذ جماهيري واضح.

يجب أن تدفع الاستفادة من تجربة حماس إلى إعادة تصويب العلاقة بين المنظمة الأهلية والحزب السياسي بما يمكن من استثمار الطاقات الخاصة بالمنظمة الأهلية لصالح الحزب السياسي وتياره الفكري والثقافي بالمجتمع، وذلك وفق آليات مرنة تضمن إعلاء درجات الاستقلالية للمنظمة الأهلية كما تضمن توجيه طاقات العمل الاجتماعي بما يخدم المسار الفكري والسياسي للحزب السياسي المحدد، خاصة إذا أدركنا أن هناك احتياجاً متبادلاً بينهما باتجاه اختطاط مسار لنهج وطني ديمقراطي في مواجهة النزعات الجهوية والطائفية والانغلاقية التي تبعدنا عن البوصلة الرئيسة التي يجب أن يتم التمسك بها وهي بوصلة التحرر الوطني بمضمونه الديمقراطي.

حاولت بعض المنظمات الأهلية إبان مرحلة التوتر وفقدان الثقة بينها وبين الأحزاب السياسية تشكيل أطر ربما تعمل على تكوين أنوية لحركات

اجتماعية ذات صبغة حقوقية ومطلبية، لقد كانت التجربة الأبرز من خلال دور إحدى المنظمات الأهلية العاملة في مجال الدفاع عن حقوق العاملين بتشكيل اللجان العمالية المستقلة في العام ٢٠٠٣ والتي خاضت سلسلة من الإضرابات والتحركات الاحتجاجية؛ بهدف ضمان بعض من حقوق العاملين ونجحت نسبياً في ذلك، لولا حدة الاستقطاب السياسي من جهة إلى جانب النزعة الاستقلالية والرغبة في استعجال النتائج التي برزت عند قادة اللجان وتحويل تلك التجربة إلى منظمة أهلية جديدة بدلاً من الحفاظ على الطابع الاجتماعي والحقوقي لتلك اللجان وفق آليات عمل الحركات الاجتماعية المبنية على العضوية والقادرة على الحشد والتأثير.

كان للحركات الاجتماعية دور بارز في أميركا اللاتينية في إسقاط أنظمة الفساد والاستبداد والتبعية للرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة، وهي حركات أصيلة مبنية على الربط بين الاجتماعي والوطني وقادرة على الحشد والتأثير، حيث لعبت المنظمات الأهلية هناك دوراً في استنهاض الطاقات الشعبية وتحفيزها على بناء حركات اجتماعية مطلبية «شباب، مرأة، عمال» والتي كانت إحدى أدوات التغير الاجتماعي، وتمت الاستفادة من هذه التجربة في العديد من بلدان العالم، وبما يشمل أوروبا التي بدأت تشهد حركات ذات بعد مطلبي اجتماعي محدد يتفاعل مع القضايا والمطالب الوطنية المناهضة لسياسة الليبرالية الجديدة والمطالبة بمجتمع مبني على العدالة الاجتماعية بعيداً عن نسب البطالة والفقر المرتفعة والتهميش الشديد التي تشهده بلدان أوروبا والعديد من بلدان العالم.

كان أداء الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية متواضعاً في مواجهة الاستقطاب الحاد بين حركتي فتح وحماس وفي مواجهة الانقسام، وعلى الرغم من بعض التجارب التي جمعت المنظمات الأهلية عبر شبكة المنظمات وباقي الأحزاب السياسية خارج الحركتين المتنافستين وذلك في العام ٢٠١١ باتجاه بذل الجهد وتفعيل الطاقات لمواجهة الانقسام كأحد وسائل الضغط الشعبي؛ فإن هذه التجربة لم تكتمل بسبب ضعف الفريقين والانشداد إلى أجندة العمل الذاتية الروتينية لكل منهما.

بات مطلوباً خلق الآليات الخلاقة التي تمكن الطرفين «المنظمة الأهلية والحزب السياسي» من التكامل في سبيل اختطاط منهج يقود إلى بلورة تيار وطني وديمقراطي عريض وواسع يعمل على صيانة المسألة الوطنية ويدافع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويعمل على حماية الحريات العامة وحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية.

تتطلب مواجهة أجندة العولمة التوجه إلى العولمة من اتجاه مختلف، بمعنى عولمة جديدة عبر العلاقة مع قوى التضامن والحركات الاجتماعية في سياق المشروع التحرري النهضوي الحداثي أي في مواجهة مشروع الهيمنة والاستلاب والاستحواذ.

المجتمع المدني والعولمة البديلة

لا يمكــن وضع جميع المنظمات الأهلية والتي هي أبرز مكونات المجتمع المدني في دائرة واحدة، فهناك بعض المنظمات أفرزت نخباً فكرية وثقافية اندمجت بمكونات العولمة على صعيد المشــاركة في بنيتها وهياكلها ومؤسساتها وأصبحت جزءاً عضوياً منها، وهناك بعض الأفراد الذين راكموا خبرات وتجارب وأجادوا ممارسة آليات وتقنيات مهنية رفيعة وأصبحوا موظفين كباراً في وكالات التنميــة العالمية المختلفة، وبــدلاً من أن يوظفوا خبراتهــم لصالح مجتمعهــم وفئاته الاجتماعية المهمشــة والضعيفة، فقد وظفوهــا بإغراء المال والامتيازات والتسهيلات لصالح منظمات العولمة ذات المنهجية الليبرالية الجديدة.

إلى جانب كل من بعض المنظمات والكفاءات التــي اندمجــت فــي وكالات التنميــة وهياكل ومؤسسات عالمية، نجد أن هناك بعض الخبرات أصبحــت تعمل كمقاولــة عن طريــق التدريب والأبحاث التي تســتفيد منها المنظمات العالمية في تحديد سياساتها وآليات عملها وتوجهاتها.

وإذا كانت هناك بعض المنظمات والأفراد من أصحاب الخبرات قد اندمجوا في حركة العولمة، فهذا لا يعني أن جميع تلك المنظمات مندمجة في حركة العولمة الرأسمالية عبر مؤسساتها ووكالاتها المختلفــة، حيث إن هناك جزءاً من تلك المنظمات وهي منظمات كثيرة العدد والأكثر انتشاراً ولكن الأضعف إمكانية فيمــا يتعلق بالقدرات المالية، حيث إن مواردها ضعيفة بســبب تردد المولين في دعمها بسبب رؤيتها وإستراتيجيها التنموية المناصــرة للفقراء والمهمشــين والرامية لتحقيق العدالــة ومناهضة الاســتغلال والعمل باتجاه تحقيق الديمقراطية واحتــرام الحريات وحقوق الإنسان وصيانة كرامة المواطنين وحقوقهم.

إن المنظمــات الأهليــة المناهضــة للعولمــة الرأسمالية هي التي يراهن عليها باتجاه تحقيق عملية التغيير الاجتماعي من خلال توثيق علاقاتها مع المنظمات الأهلية في بلدان العالم وكذلك من خلال قدرتها على تأسيس حركات اجتماعية مبنية على الحقوق لصالح الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفــة؛ لتصبح تلك الحركات روافع للتغيير ســواء في مواجهة أنظمة الاستبداد أو باتجاه ضمان مصالح الفقراء ومن أجل تحقيق التحول الديمقراطي في المجتمع.

تلتقي المنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة الاستغلالية في منابر ومنتديات عــدة من أجل طرح نمــاذج تنموية بديلة، حيث بدأت تلــك المنتديات في مدينــة بورتو إليجري بالبرازيــل، عام ٢٠٠٠، وأصبحت تعقد مرة كل أربع سنوات سواء هناك أو في مدن أخرى، من أجل رفع صوت المجتمع المدني الحقيقي الحريص على قيم المســاواة والحرية والعدالة الاجتماعية في مواجهة عولمة الاستغلال وأدواتها من وكالات التنمية المختلفة.

دبلوماسية التحرر الوطني: التجربة الفلسطينية (مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية)

قراءة: إبراهيم أمين نمر*

*باحث في الشؤون السياسية والحركات الإسلامية دبي، الإمارات العربية المتحدة.

المؤلف: رشاد توام
الناشر: منتدى بيرزيت للدراسات الإستراتيجية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.
تاريخ النشر: آذار ٢٠١٣
عدد الصفحات: ٢٠٠ صفحة (قطع كبير)

جاء كتاب «دبلوماسية التحرر الوطني: التجربة الفلسطينية (مقاربات في القانون الدولي والعلاقات الدولية)»[١] للمستشار رشاد توام؛ لإزالة اللثام عن تجربة منظمة التحرير الفلسطينية في انفتاحها على المنظومة الدولية، وما حصّلته من استحقاقات كانت فيما مضى حكراً على الدول وحدها، دون الشخصيات الدولية الأخرى كحركات التحرر الوطني التي تصنّف ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية؛ وما قدمته من «تنازلات» في مبادئها التأسيسية، مقابل ذلك.

في تقديمه للكتاب، اعتبر النائب الأسير د. مروان البرغوثي أن هذا الكتاب يشكل «لبنة في بناء كبير يجب أن يشيّد صرحه عالياً لهذه التجربة الفلسطينية الغنية بالفعل، والفقيرة بالبحث الجاد في أغلب مجالاتها الحيوية والمهمة». وأضاف: إن أهمية هذه الدراسة تتعاظم بتناولها «تجربة النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني وأثره وتأثره في القانون الدولي والعلاقات الدولية من خلال التجربة الفلسطينية، خاصةً، ونحن ما زلنا في مرحلة التحرر الوطني بكل ما يمليه ذلك من واجبات وبرامج بعيداً عن تسويق الأوهام». وختم البرغوثي تقديمه للكتاب بأن هذا الكتاب «قد يشكل مرجعاً مهماً للمنتسبين للسلك الدبلوماسي الفلسطيني»؛ لما يتسم به من عمق وشمولية وموضوعية من شأنها أن تضيف «للعمل الدبلوماسي مهنيةً بعيداً عن الارتجال والعفوية». وهي الصفة التي تتسم بها الدراسات المنشورة للباحث وفقاً لاطلاع البرغوثي ورأيه الذي ضمنه في تقديم الكتاب.

يضم هذا الكتاب ثلاثة فصول أساسية: «الحركة الوطنية الفلسطينية: الحِرك في الداخل من وإلى الخارج»؛ «حركات التحرر الوطني: من الداخل، وفي النظام الدولي»، «حركات التحرر الوطني في الممارسة الدولية».

يعرض الفصل الأول ـ في ثلاثة مباحث رئيسة تم تقسيمها وفقاً لاعتبارات موضوعية (التحول السياسي)، وزمنية (قريب العقد في كل حقبة) ـ بطابع تاريخي تحليلي، للحركة الوطنية الفلسطينية. ليكون النطاق الزمني للدراسة بقيام منظمة التحرير عام ١٩٦٤، وحتى توقيع اتفاقيات أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤؛ كون هذه الفترة تعبّر عن حالة الثورة والتحرر الوطني في ظل كيان معنوي واضح المعالم، كما يراها الكاتب.

[١] يشار إلى أن أصل هذا الكتاب أطروحة ماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت، حصل الكاتب بموجبها على شهادة الماجستير بتقدير امتياز. وقد أشرفت على الدراسة لجنة أكاديمية من جامعة بيرزيت مكونة من الدكتور ياسر العموري، أستاذ القانون الدولي، والدكتور عاصم خليل، عميد كلية الحقوق والإدارة العامة، والدكتور عبد الرحمن الحاج إبراهيم، رئيس دائرة العلوم السياسية. كما روجع الكتاب من قبل النائب الأسير د. مروان البرغوثي، والسفير د. محمد أبو كوش، والسفير نبيل الرملاوي.

أمـــا الفصل الثاني، فيفرد له مبحثين، يعرض فـــي الأول لبنية حـــركات التحـــرر الوطني من الداخل، من حيث الجوانب الدستورية / التنظيمية والتشـــريعية والسياسة الخارجية وصنع القرار، متخذاً من منظمة التحرير حالةً دراســـيةً. فيما يعرض المبحث الثاني لحركة التحرر الوطني في النظـــام الدولي، من حيث الشـــخصية القانونية وعلاقتها بالعمل الدبلوماسي.

فيما يفرد الفصل الثالث والأخير ثلاثة مباحث أخـــرى ذات علاقـــة بالممارســـة الدولية لحركات التحـــرر الوطنـــي، فيعرض فيهـــا لتجارب هذه الحـــركات (مركزاً على تجربـــة منظمة التحرير) بالاضطلاع أو المشـــاركة في ثلاثة من أشـــكال أو مـــن أدوات السياســـة الخارجية ذات الطابع السلمي أو الدبلوماسي، وهي الأعمال القانونية الدولية، والتمثيل الدبلوماســـي، والدبلوماســـية متعددة الأطراف (المنظمات الدولية).

ويـــرى الدكتور مـــروان البرغوثي في تقديمه للكتـــاب أن أهمية هذا الكتـــاب ـ بالإضافة إلى قيمته العلمية ـ تتمثل في مناقشـــته ثلاث قضايا مدفوعة عبر مراحل النضال الوطني، التي شكّلت على الدوام السؤال المركزي في النضال الوطني، إلى أن تكثفت في اللحظة التاريخية الراهنة ثلاثة عناويـــن: وحدة حركة التحـــرر الوطني، المقاومة المســـلحة، الاعتراف الدولي بالحقـــوق الوطنية الفلســـطينية؛ وصولاً إلـــى الاعتراف بالدولة في ترابط ليـــس كتاريخ أو مـــواد قانونية جافة في وصفهـــا، وإنما بصفتها ضرورة من الضرورات التي خاضتها منظمـــة التحرير، معتبراً أن هذه العناوين أصبحت على درجة عالية من الإلحاحية، بحيث يترتب التعامل معها وقدرة الفلسطينيين على تحقيق شعارهم في الحرية والعودة والاستقلال.

يعطف الكاتـــب بالقارئ فـــي مقدمة الكتاب إلى تشكّل حركات التحرر الوطني وظهورها في النصف الثاني من القرن العشـــرين، كأحد أبرز ملامح النظام الدولي الجديد على أنقاض الحرب العالمية الثانية. ويشـــير إلى أنه مع بدء التعاطي مـــع حق تقرير المصير كمفهوم سياســـي بدايةً، ومبدأ قانوني تالياً، أتت حركات التحرر الوطني لتأسس عليه مناط وجودها وهدفها الذي تسعى إليـــه، نحو الحرية والاســـتقلال. وقد جَهِدَت في اكتساب صفة الشخصية القانونية الدولية، فيما عُـــد الإنجاز الأول لها ضمن مكتســـبات النظام الدولي، بما يؤهلها لممارســـة أشكالٍ من النشاط الدبلوماسي الرسمي، من شأنها إرساء علاقات دولية قويمة والمشـــاركة في وضع قواعد القانون الدولي. فتشـــكل المنظومة الدوليـــة ـ كما يراها المؤلف ـ من تآلف وتفاعل جملة من العناصر ذات الطبيعة «الفوق وطنية»، مُشكّلة بُنى مجتمعية غير تقليدية كالتي عُرفت في إطار القبيلة والدولة وأي من التجمعات الإنسانية الأخرى.

ويســـتعرض المؤلـــف الدبلوماســـية، كإحدى أبرز أدوات السياســـة الخارجية لمنظمة التحرير الفلســـطينية التي وظّفتها لهذا الخصوص، دون أن تتنـــازل كلياً عن خيار الكفاح المســـلح الذي كان لصـــداه أن يقدّمها للنظـــام الدولي كفاعل

مؤثر، كما استفادت من حضوره للمزاوجة بين الخيارات الإستراتيجية والدبلوماسية. وقد جاء قرارها بالانخراط ـ وفق الكاتب ـ في المنظومة الدولية بحثاً عن حلولٍ سلمية للصراع وتقرير المصير، مقيّدة في الوقت ذاته نفسها بقواعد القانون الدولي.

ويتفق توام مع باحثين آخرين على أن قيام حركات التحرر أساساً على فكرة الصراع من أجل تقرير المصير كانت بعيدةً عن التسوية السلمية للصراع، وذلك لعدة اعتبارات ـ ويتناول الباحث أبرزها حسب رأيه ـ وهي: حضور فكر «المباراة الصفرية» الذي ينسف معه مبدأ الوسطية الذي تقوم عليه الأساليب السلمية لتسوية الصراع؛ ومن تلك الاعتبارات، أيضاً، بُنية هياكل كثير من حركات التحرر وطبيعتها التي صبغت بالطابع العسكري، حتى أن بعض التجارب الثورية، كالحالة الجزائرية، ذهبت إلى تأسيس منظمة سياسية إلى جانب المنظمة العسكرية، من أجل القيام بمهام المفاوضات والتسوية السلمية.

في سياق المقاربة بين نتائج التجربة الفلسطينية ونتائج التجارب التحررية الأخرى التي اتصفت بالنجاح، يجد المؤلف أنه لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار فرضية عدم المبالغة في الأثر الذي يمكن أن تحدثه حركة التحرر الفلسطينية داخل الدولة الاستيطانية الاستعمارية (إسرائيل). ذلك أن نجاح التجربتين الجزائرية والفيتنامية (مثلاً) في شق الداخل الفرنسي والأميركي (على التوالي) لا يبرر موضوعية المراهنة على نجاح تكرار التجربة في السياق الفلسطيني؛ كون نجاح أي جهود على هذا الصعيد، يعني تهديد الدولة ذاتها (إسرائيل)، وهو ما ليس مقبولاً من قبل أي من الجهات الفاعلة فيها، وحتى أغلب مواطنيها. ويضيف: ذلك أن تهديد زوال الدولة يعني بالضرورة تهديداً لوجودهم على الأرض التي يدّعون أن لا أرض لهم سواها، على عكس المستوطنين الفرنسيين والأميركيين في الجزائر وفيتنام؛ إذ إن زوال النظام الاستعماري عن الأرض المستعمَرة سيُتدارك بالعودة إلى بلدانهم الأصلية، أما في السياق الإسرائيلي / الفلسطيني فقد أحرق المستعمرون الأوائل سفنهم وجوازات سفرهم (متعددة الجنسيات) على شواطئ الساحل الفلسطيني، بمعنى «اللاعودة» (على حد التعبير المجازي للمؤلف).

ويشير المؤلف إلى أن التجربة الفلسطينية، وهي التي مثّلت فيها منظمة التحرير كلا الطابعين السياسي والعسكري، قد عاد عليها ذلك بإيجابيات وسلبيات في الوقت ذاته. أما الإيجابيات فتتمثل بالمحافظة على وحدة التمثيل للشعب الفلسطيني، واكتساب التأييد الشعبي والرسمي، والمزاوجة بين النشاط العسكري والدبلوماسي، وتوظيف كل منهما لدعم الآخر. وأما السلبيات فتمثلت بالحكم على قيادة المنظمة، ورئيس لجنتها التنفيذية خصوصاً، بمساءلته سياسياً في العلاقات الدولية عن جميع النشاطات العسكرية بصفته القائد العام للثورة،

وانهماكه الدائم في تبرير قراراته العسكرية في ذروة الاتصالات الدبلوماسية، دون أن تتاح له إمكانية التعذر بمخالفته قرار المؤسسة العسكرية وانتقادها، لأنه على رأسها بحكم التنظيم والواقع.

في إجمال أبرز النتائج، يشير المؤلف إلى أنه على صعيد التأثير، فقد أسهمت حركات التحرر من خلال نشاطها الدبلوماسي في تطوير بعض قواعد القانون الدولي، والتأثير على مستويات العلاقات الدولية بشكل عام. أما على صعيد التأثر، بمعنى اتصاف حركات التحرر الوطني ـ نتيجة نشاطها الدبلوماسي وانفتاحها على النظام الدولي ـ بالطرف المؤثر فيه، فيشير إلى أنها تنازلت مهادنة عن جملة من مبادئها المؤسسة في فكرها التنظيمي، مقابل الانخراط في المنظومة الدولية، متأثرة بما استقرت عليه قواعد القانون الدولي وتحالفات العلاقات الدولية.

وبالمقاربة بين نتائج المستويين (التأثر والتأثير) ـ يقول الكاتب ـ يصار بالإمكان تقديم قراءة نتاج انخراط حركات التحرر عموماً ومنظمة التحرير الفلسطينية خصوصاً في النظام الدولي، بمعايير مردود الكسب والخسارة. أمّا وضعية المؤثر به فخبرتها منظمة التحرير باعترافها باحترام شرعية القرارات الدولية ذات العلاقة بتقسيم فلسطين والقضية الفلسطينية، وهي القرارات التي كانت موضع الشجب الأول في أبجديات وتعاليم وأدبيات المنظمة. ومما لا شك فيه أن الوضعية الثانية (التأثر) كانت في سبيل إحقاق الوضعية الأولى (التأثير)، القضية التي ستحاول الدراسة قياسها بمعايير الكسب والخسارة – كما يراها المؤلف.

ويشير الكاتب إلى أن عدم قدرة اللاعب (منظمة التحرير) الذي اجتهد ليحصل الممكن وتحقيق الأهداف لا يخل بمصداقيته، وإنما ذلك من شأنه أن يخل بمصداقية اللعبة ذاتها (السياسة الدولية) التي أتاحت قواعدها للخصوم كشف أوراقهم لبعض خلسةً وعلناً، ليتسنى لهم عرقلة كسب الخصم المتحالف ضده.

ويقول توام إن من أحد أبرز سمات الدبلوماسية الفلسطينية التي غابت فيها ملامح الإستراتيجيا بعيدة المدى، قيامها على فلسفة التجربة والخطأ، وحرية الحركة وسرعتها، وبالتالي كان المفروض أن من شأن حرية الحركة التي قد تعيقها مأسسة العمل الدبلوماسي التقليدي، الاستجابة السريعة للمتغيرات واغتنام الفرص. وهو ما أكده مروان البرغوثي في تقديم الكتاب.

ويرى الكاتب أنه احتراماً لحركة التاريخ، وإيماناً بعدالة القضية، سيكون من الجائر تخيّر الحكم على التجربة الدبلوماسية للثورة الفلسطينية بين وصفي الفشل والنجاح، فما زالت القضية الفلسطينية قضية تحرر وطني، ومازال الفلسطينيون فاعلين في المقاومة بكافة أشكالها، وما تحتاج إليه القضية هو المواءمة والتناوب بين الأساليب العنفية وغير العنفية في النضال، والتخطيط الإستراتيجي للمقاومة السلمية بوصفها خياراً يستحق التجربة والبناء عليه.

وفي تقدير نِتاج التجربة الفلسطينية بمقاييس الربح والخسارة ـ ضمن الإطار الزمني لهذه الدراسة (١٩٦٤-١٩٩٤) ـ قد يصح بحقها وصف «الخسارة»ـ كما يراها المؤلف؛ لعدم قدرتها على تحقيق الاستقلال الكامل، ولكنها، أيضاً، تستحق وصف «الربح»؛ لبعثها الروح في القضية الفلسطينية والمحافظة عليها ومنع اندثارها، على الرغم من جميع الظروف التي واجهتها، وهو الهدف الثاني لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب الاستقلال. ويقول: لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أن القوة العظمى اليوم (الولايات المتحدة الأميركية) كانت بالأمس مستعمرة بريطانية، تحررت وأسست بنيانها، وفي الفرصة المناسبة لحقت بموكب القوى الفاعلة إلى أن بات النظام الدولي يوصف بأحادي القطبية، إشارة إليها. ويضيف: كذلك كانت حركة التحرر الجنوب إفريقية الأبعد نظرياً عن تحقيق المصير، وكانت من بين حركات تحرر أخرى تحسد منظمة التحرير الفلسطينية على حظوتها الدولية، وها هي جنوب إفريقيا اليوم إحدى أبرز الدول الصاعدة؛ «والأيام دول، هذه هي حركة التاريخ» – كما ختم المؤلف.

الفصل الأول: الحركة الوطنية الفلسطينية: الحراك في الداخل، من وإلى الخارج

مهد الكاتب للفصل الأول بالتطرق إلى حقبة ما قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، لوضع قاطرة المنظمة على سكة الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ١٩٢٠ (وفقاً لتعبيره المجازي)، وخلص إلى استنتاج مبدئي بعدم خبرة تلك الحقبة لنشاط دبلوماسي حقيقي كان بإمكان المنظمة البناء عليه. وبذلك فقد قسم الإطار الزمني للدراسة (١٩٦٤-١٩٩٤) إلى ثلاث حقب زمنية / موضوعية قوامها قرابة العقد، وقد خص كل حقبة بمبحث مستقل. وقد أفرد الباحث مطلبين يتكرران في كل مبحث حول «الكيان المعنوي والكيان المنشود»، و«الدبلوماسية والعلاقات الدولية»؛ لتتبع التطورات والتحولات الأساسية في هذين الموضوعين في كل حقبة.

فيما يتعلق بالكيان المعنوي والكيان المنشود خلال الحقبة الأولى (١٩٦٤-١٩٧٤)، استخلص أن الفلسطينيين استطاعوا أن يقيموا لمشروعهم التحرري كياناً معنوياً قائماً على بنى دستورية وهيكلية متينة تمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية. وفيما يتعلق بـ«الدبلوماسية والعلاقات الدولية»، استشهد الباحث برأي ناصر القدوة، وزير الخارجية الأسبق وسفير فلسطين في الأمم المتحدة سابقاً، حول طبيعة النشاط الدبلوماسي الفلسطيني خلال سنواتها الأولى، إذ وصف ما كان للثورة ومنظمة التحرير من علاقات دولية لا توصف بالدبلوماسية.

أما بخصوص أبرز التطورات على صعيد الكيان المعنوي والكيان المنشود خلال الحقبة الثانية (١٩٧٤-١٩٨٢)، فقد أشار إلى ما جاء في مقررات الدورة الثامنة للمجلس الوطني

باعتبار الكفاح المسلح كياناً رئيساً وليس الوحيد للنضال. وعلق بأن هذا التحول أتى من باب التعاطي بالأخذ والرد، فصدر عن المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة عام ١٩٧٤ إعلان البرنامج السياسي المرحلي فيما عُرف ببرنامج النقاط العشر، وظهور التصور الجديد للكيان المنشود بإقامة سلطة فلسطينية على أي أرض يتم تحريرها من الاحتلال.

وقد حلل الموقف بأن هذا التوجه جاء من مؤدى قناعة فلسطينية بأن حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم تؤد إلى تحقيق النصر على العدو الصهيوني، على الرغم من استخدام الدول العربية النفطية سلاح النفط، الذي سرعان ما أتى بنتائج عكسية على الصعيدين المادي والمعنوي للدول العربية، في مقابل خروج الولايات المتحدة الأميركية سريعاً من الأزمة، مشيراً إلى إيجابيات هذه الأزمة في الثروة المالية المتحققة للدول العربية النفطية، ثم نتاج الثورة الإعلامية بلفت أنظار العالم للقضية الفلسطينية.

ويرى الباحث أن البرنامج السياسي المرحلي لا يعتبر تكتيكاً مراوغاً بقدر ما هو تحوّل في الفكر السياسي الفلسطيني، وإن كان لم يأت طواعية كاملة. وأن المنظمة هدفت من خلال هذا التحول إلى رفض استجابة الدول العربية للدبلوماسية الأميركية وبعثة كيسنجر، ورفضها مدّعي التمثيل للشعب الفلسطيني من غيرها، خصوصاً الأردن. وبذلك كان لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤ أن تتحصل على اعترافات جملة من المنظمات الإقليمية إضافة إلى الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بالسمات العامة للدبلوماسية خلال هذه الحقبة، وصف الباحث الحقبة بأنها فترة العصر الذهبي للدبلوماسية الفلسطينية، التي يؤرخ لها البعض تحت اسم دبلوماسية الكيانية الفلسطينية؛ لما حققت خلال هذه الفترة من إنجازات على الصعيدين السياسي والعسكري، بتثبيت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية بحصولها على الاعتراف بها إقليمياً ودولياً ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

ويشير المؤلف إلى استمرار منظمة التحرير وحركة فتح في استثمار العمل الدبلوماسي في دعم النشاط العسكري من خلال إيفاد ضباط للمشاركة في دورات عسكرية متخصصة في عدد من الدول كالاتحاد السوفييتي وألمانيا الديمقراطية وبلغاريا وكوريا الشمالية وهنغاريا وفيتنام، إضافة إلى عدد من الدول العربية. أما على صعيد العلاقة مع القارة الإفريقية فقد استخدمت منظمة التحرير الأدوات الاقتصادية من تجارة وزراعة وصناعة في كسب العواصم الإفريقية.

أشار الباحث إلى نقطة التحول المفصلية (كما يصفها الباحث) في تاريخ القضية الفلسطينية ببعدها الدولي الرسمي على صعيد الأمم المتحدة والدبلوماسية متعددة الأطراف، وذلك بإعادة إدراج بند «قضية فلسطين» على جدول أعمال الجمعية العامة بعد غياب دام ٢٢ عاماً، وبدء توالي الدعوات من قبل أطر المنظمات الدولية

لمنظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في عدد من المؤتمرات الدولية.

وبخصوص الحقبة الثالثة (١٩٨٢-١٩٩٤)، أشار الباحث إلى توزع قوات الثورة الفلسطينية على نحو سبع دول عربية وتمركز القيادة في تونس التي دعتها رسمياً إبان حرب لبنان، لتخسر المنظمة آخر خطوط التماس المادي مع الجغرافيا الفلسطينية، إضافة إلى خسارة البنية التحتية المدنية والعسكرية للمنظمة في الأراضي اللبنانية التي استهدفها القصف الإسرائيلي المركز عليها، ناهيك عن تخلي المنظمة بخروجها من لبنان عن أسلحتها الثقيلة من دبابات ومدافع وسواها لصالح الجيش اللبناني.

ثم ينتقل الباحث للحديث عن اندلاع انتفاضة الحجارة في العام ١٩٨٧ التي شهدت فيها الحركة الوطنية الفلسطينية أشكالاً من المقاومة المدنية إلى جانب الكفاح المسلح، ولتعمل الانتفاضة على تحقيق وحدة الشعب الفلسطيني بين شقي الوطن المحتل عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وتنقل مفهوم الكفاح من مرحلة «الثورة من الخارج إلى الداخل» إلى مرحلة «الثورة من الداخل في الداخل»، وتعيد القضية الفلسطينية إلى سدة الاهتمام العالمي، كما يشير الباحث.

ويشير توام إلى أن التطور الأبرز في تاريخ الكيانية الفلسطينية هو إعلان الاستقلال في الدور الـ «١٩» للمجلس الوطني منتصف تشرين الثاني عام ١٩٨٨. ويضيف: تبعاً للظروف التي مرت بها منظمة التحرير وقعت في مطلع تسعينيات القرن المنصرم اتفاقيات أوسلو مع الجانب الإسرائيلي، وقبلت على أساسها بخيار الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية إلى قيام الدولة المستقلة.

فيما يتعلق بالسمات العامة للدبلوماسية خلال هذه الحقبة (١٩٨٢-١٩٩٤)، أشار المؤلف إلى أنه غلب على الدبلوماسية الفلسطينية هم تحاشي التصفية السياسية والدبلوماسية والجسدية، إثر تشتت قوات الثورة عقب الخروج من لبنان. فيما شهدت المرحلة من السمات المميزة: تحويل المقر العام لعرفات لقيادة أركان دبلوماسية، فيما شهدت هذه الفترة استثماراً دبلوماسياً لاندلاع الانتفاضة، وإعلان استقلال الدولة، وما رافق ذلك من جهود دبلوماسية في الحصول على الاعتراف بهذه الدولة، معتبراً الانتفاضة بمثابة طوق النجاة الذي أنقذ منظمة التحرير من الاندثار السياسي الذي كانت مهددة به بسبب عوامل عديدة منها: تراجع الاتحاد السوفيتي عن دعمه لها، وقيام الحرب العراقية الإيرانية.

ومن أبرز التطورات على صعيد العلاقات الدولية، يشير الباحث إلى منح فلسطين منصب نائب الرئيس الدائم لحركة عدم الانحياز في العام ١٩٨٣، وعلى المستوى العالمي جاء قرار الجمعية العامة بأخذ العلم بإعلان الدولة الفلسطينية، وباستعمال اسم «فلسطين» بدلاً من منظمة التحرير في منظومة الأمم المتحدة. أما على صعيد العلاقات الثنائية، فتناول الباحث جملة من المكاسب الدبلوماسية منها زيادة التمثيل الفلسطيني كماً ونوعاً، وأصبحت ترتبط بكثير من

المكاتب الخارجية للمنظمة بوزارة الخارجية لدى الـدول المضيفة بعد أن كانت في إطار المنظمات الاجتماعية وحركات الصداقة.

الفصل الثاني: حركات التحرر الوطني من الداخل وفي النظام الدولي

يتناول الباحث في هذا الفصل تخيّر حركات التحرر الوطني لأسـلوب النضال بين السـلمية والعنفيـة ليس كخيار مبدئي وإنما كخيار يتعلق بالتكتيك، ولا يعني الانتقال من أسلوب إلى آخر كما يشـير الكاتب، ولا يعني المزاوجة بينهما أو تنازلاً عن أي منهما، إذ إنه ليس خياراً بين القوة واللاقوة. ويشـير الباحث إلى أن الكفاح المسلح قد حظي بطابع الشرعية بموجب جملة من الوثائق والقـرارات الدولية تتصدرهـا اتفاقيات جنيف ١٩٤٩، والبروتوكول الإضافي الأول عام ١٩٧٧ الذي شمل ضمن النزاعات الدولية المسلحة التي تقودها حركات التحرر الوطني ضد الاسـتعمار والأنظمة العنصرية، وما لذلك من ارتباط بالوضع القانوني للمحاربين وشرعية نضالهم، وعلى الرغم من الإقرار القانوني بشـرعية حـركات التحرر الوطني وكفاحها المسـلح إلا أن شرعية المقاومة وفقاً للعلاقات الدولية تبقى رهينة المصالح.

يعرض المبحث الأول للبنية التنظيمية لمنظمة التحرير للوقوف على ماهية الكيانية وآلية صنع القرار فيهـا، وخصوصاً فيمـا يتعلق بصنع السياسـة الخارجية وتنفيذهـا؛ فيما يعرض المبحث الثاني لطبيعة الشخصية القانونية لحركة التحرر الوطني وعلاقتها بالعمل الدبلوماسي، من حيـث المقاربات النظرية، ومبـدأ الفعالية والاعتراف الدولي.

تفيد دراسـة البنية الداخلية والمادية لحركات التحرر الوطنـي وفقاً لرأي الكاتب (وبخصوص هـذه الدراسـة) فـي أمريـن: الأول، التحقق من مقومات المأسسـة والتنظيـم الإداري لهذه الكيانـات. والثانـي، ملاحظة مدى الشـبه بين البنية التنظيميـة الداخلية لها والبنية التنظيمية للدول من خلال تناول منظمة التحرير الفلسطينية كحالة دراسـية، ويقسـم الباحث المطلب الأول «المؤسسات الدستورية» إلى: السلطة التشريعية (المجلـس الوطني والمجلس المركزي)، السـلطة التنفيذية (اللجنة التنفيذية و«الرئيس»)، والسلطة القضائيـة. وقـد ناقش في ختام هـذا المطلب موضوع طبيعة النظام السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بالمقاربة بينه ونظام حكومة الجمعية الذي قلدته المنظمة بموجب مواثيقها الدستورية، وخلص إلى أن النظام السياسـي وإن شابه من حيث البنـاء الخارجي هذا النمـوذج إلا أنه لم يكن مطابقاً له بحكم الصلاحيات الموسعة وغير المضبوطة للجنة التنفيذية، إضافة إلى شـخص الرئيـس ياسـر عرفـات الذي جمـع جملة من المناصب التنفيذية العليا بشكل دفع البعض إلى تسميته رئيس منظمة التحرير على الرغم من عدم وجود مصطلح دستوري من هذا القبيل.

ويتناول الباحـث في المطلب الثاني «الأجهزة

الاختصاصية في صنع وتنفيذ وتمويل السياسة الخارجية»، وقد قسمها إلى مجموعتين أساسيتين: الأجهزة الداخلية (المركزية)، والأجهزة الخارجية، مقسماً إياها إلى ثلاثة فروع، ومساهمة كل فرع منها في صنع السياسات: الفرع الأول، الأجهزة المختصة بتنفيذ السياسة الخارجية السلمية (الدائرة السياسية، ودائرة العلاقات القومية والدولية، أمانة سر اللجنة التنفيذية، ووسائل الإعلام). وتناول في الفرع الثاني الأجهزة المختصة بتنفيذ السياسة الخارجية العنفية (جيش التحرير الفلسطيني والتشكيلات الأمنية والمجلس العسكري الأعلى). أما الفرع الثالث فعرض فيه للأجهزة المختصة بتمويل تنفيذ السياسة الخارجية (الصندوق القومي والأبعاد الدولية له).

عرض الباحث في المطلب الثالث للتنظيم الدستوري والتشريعي لمنظمة التحرير، مشيراً إلى أن المنظمة طورت نظاماً قانونياً أشبه بما هو متعارف عليه لدى أغلبية الأنظمة السياسية من حيث تنظيم القطاعات المالية والإدارية وقطاع الأمن والعدالة الجزائية، كتجربة فلسطينية تعد الأكثر تطوراً بين حركات التحرر الوطني.

تناول في الفرع الأول الإطار الأساسي الدستوري والقانوني، فيما تناول في الفرع الثاني تضمين التشريعات للأبعاد الدولية، مشيراً إلى ما تضمنه قانون العقوبات الثوري للمنظمة من أحكام تجرّم جملةً من الأفعال ذات العلاقة بالقانون الدولي، إضافة إلى إحالة بعض أحكام تشريعات المنظمة لتنظيم جملة من المواضيع إلى تشريعات الدول المضيفة. فيما تناول الباحث في المطلب الرابع لدراسة الآلية التي يصدر فيها القرار وقرار السياسة الخارجية خصوصاً، والعوامل المؤثرة في صنعها.

أما المبحث الثاني من الفصل الثاني، فقد عرض لحركات التحرر الوطني في النظام الدولي من حيث الشخصية القانونية وطبيعة العمل الدبلوماسي والنشاط الدولي. مشيراً في المطلب الأول منه إلى تعدد إسهامات الفقه في تناول وتحليل الشخصية القانونية لحركة التحرر الوطني في جملة من المقترحات والمقاربات الفقهية، ناقداً ومقارباً بين طروحات مدرستين فقهيتين إحداهما شرقية (الفقه الاشتراكي)، والأخرى غربية (مدرسة ماكدوغل- لاسويل). ويشير الباحث إلى أنه وفقاً لذلك الطرح تدخل حركة التحرر الوطني ضمن مشمول «الهيئات الإقليمية».

أما المطلب الثاني من المبحث الثاني، فناقش فيه الباحث حركات التحرر الوطني بين مبدأ الفعالية والمسؤولية الدولية، مشيراً إلى أن التجربة الفلسطينية جسدت فيها منظمة التحرير الفلسطينية وحدانية التمثيل الفلسطيني على الرغم من عدة انشقاقات داخل فصائلها ومحاولات لإقامة قيادة بديلة عنها. وفي المطلب الثالث تناول الباحث الاعتراف الدولي وما توليه حركات التحرر الوطني من اهتمام به في سعيها لتقرير المصير. مستعرضاً صورتين للاعتراف: الأولى، اعتراف قانوني بموجب إعلان رسمي وصريح من قبل أي من الدول تجاه الدولة

الجديدة. والثاني، اعتـراف واقعي يتمثل بحالة قيـام دول نتيجة العنف والانفصال. كما يضيف الباحث فإنه يمكن حدوث اعتراف كصورة مركبة بين الواقعي والقانوني في صورة الاعتراف التقني كعلاقات تجارية.

الفصل الثالث: حركات التحرر الوطني في الممارسة الدولية

أفرد الباحـث هذا الفصل لتنـاول حركات التحرر الوطني في الممارسـة الدولية وتجربتها في الاضطلاع أو المشاركة في ثلاثة من أشكال أو أدوات السياسـة الخارجيـة ذات الطابـع السلمي أو الدبلوماسي، فيعرض المبحث الأول لحـركات التحرر الوطني والأعمـال القانونية، ممهداً له بالتعريف بالأعمـال القانونية الدولية وأشكالها، ومتناولاً أشـكال الأعمال القانونية الدوليـة التي خبرتها حـركات التحرر الوطني، من قبيل أعمال الاحتجاج والانضمام والإعلانات وطرفيـة المعاهدات بأشـكالها؛ وعرض أيضاً لقـرارات المنظمات الدولية ذات الصلة بحركات التحرر الوطني.

فيمـا تناول المبحث الثاني موضوع التمثيل الدبلوماسـي والأعمال القنصلية في ممارسة حـركات التحرر الوطني، فمهـد لذلك بالتمييز بين التمثيل الدبلوماسـي والأعمال القنصلية، وعـرج إلى موضوع الحصانـات والامتيازات الدبلوماسـية، ومن ثم ناقش أشـكال التمثيل الدبلوماسـي والأعمـال القنصلية الذي خبرته حـركات التحـرر الوطنـي ومنظمـة التحرير الفلسطينية خصوصاً، إضافة إلى تشكيل وعمل وتنظيم البعثات الدبلوماسية في تجارب حركات التحرر، وكما ناقـش الامتيازات والحصانات التي تحصلت عليها.

أمـا المبحـث الثالث والأخير، فأفـرد لتناول حركات التحرر الوطني في الدبلوماسية متعددة الأطـراف للمنظمات الدولية، فتعرض لمشـاركة حركات التحرر في المنظمات الإقليمية ودبلوماسية المؤتمـرات، وناقش اسـتحداث نظـام المراقب وتطوره بفعل ممارسات حركات التحرر الوطني. كمـا عرض لتمثيل حركات التحرر في المنظمات الدولية وتشـكيل بعثاتهـا وامتيازاتها. كل ذلك بالتركيز على التجربة الفلسطينية.

تعليـق الكاتب على منح دولة فلسـطين مركز دولة مراقب في الأمم المتحدة

جاءت هذه الدراسة كما يذكر المؤلف لتستخلص نتائج التجربة الدبلوماسية للثورة الفلسطينية في مرحلـة حساسـة ومفصلية من عمـر القضية الفلسـطينية، إذ ألجأ القيادة الفلسـطينية صد طلبها بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة ـ وفقاً لما عرف إعلامياً بـ «استحقاق أيلول» أو «الدولة ١٩٤» ـ لأسباب سياسية، نتيجة نظام التصويت اللاديمقراطي في مجلس الأمن، إلى طلب المركز المراقـب لدولة فلسـطين، دون التنازل عن الحق في العضوية الكاملة. وقد بدا جلياً أن الرسـمية الفلسـطينية، قد تأخرت في تدارك تقصيرها في

العام ١٩٨٨، لتشحذ الهمم لذلك مؤخراً كورقة ضغط على الجانب الإسرائيلي الذي ما زال يناهض قيام دولة فلسطينية - وهو الهدف الذي وقعت لأجله «م.ت.ف» اتفاقيات أوسلو ودخلت بموجبها مرحلة حكم ذاتي انتقالية - لجلبه مجدداً إلى طاولة المفاوضات، ولكن هذه المرة وفقاً لمرجعيات تفاوضية واضحة وعادلة.

يرى الكاتب أن الإنجاز المتحقق أخيراً (مركز المراقب لدولة فلسطين في الأمم المتحدة)، وإن كان قد تأخر لأكثر من عقدين، ففي حضوره المتأخر أفضلية على الغياب، إلا أنه لا يفترض أن يقدّم للعامة على أنه بمثابة «رأس كليب»؛ ففي ذلك مبالغة من قبل وسائل الإعلام والمتفائلين من خبراء القانون الدولي، كما أن من شأن ذلك التنكّر لجملة من الإنجازات السابقة في مرحلة الدبلوماسية التحررية، أو تصغير من شأنها على أقل تقدير.

ويضيف «توام» إن التقدير السليم لهذا الحدث لا بد أن ينطلق من حقيقة اتّصافه بالإنجاز القانوني من حيث الشكل، وصاحب البعد السياسي من حيث الرسالة، إذ أرادت الرسمية الفلسطينية من خلاله مناورة إسرائيل على المستوى الدولي، عقب فشلها المطوّل في العلاقات التفاوضية الثنائية وبوساطات أطراف ثالثة. أما القيمة القانونية لهذا الإنجاز فلا يعدو استحقاق «المفهوم الإجرائي» للدولة، للاستفادة منه في طرفية الاتفاقيات الدولية (اتفاقيات جنيف الأربعة خصوصاً)، وعضوية المنظمات الدولية المتخصصة. كما أن من شأنه تمكين الفلسطينيين من اللجوء إلى القضاء الدولي كأحد أشكال المقاومة السلمية، من خلال طرفية ميثاق روما التأسيسي للمحكمة الجنائية الدولية، والمخاصمة أمام محكمة العدل الدولية. وقد أشار إلى أنه سبق وتناول هذا الموضوع في دراسة سابقة نشرتها مجلة سياسات في العام ٢٠١٢ (العدد ٢٠).

ويعتبر توام أن «التجربة الدبلوماسية للثورة الفلسطينية» قد ألجأها اليأس من التسوية السلمية للصراع عن طريق المفاوضات الثنائية مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، إلى المناورة على المستوى الدولي، كورقة ضغط على الجانب الإسرائيلي الذي ما زال يناهض قيام دولة فلسطينية، لجلبه مجدداً إلى طاولة المفاوضات، ولكن هذه المرة وفقاً لمرجعيات تفاوضية واضحة وعادلة. فطرق باب الأمم المتحدة نهاية العام ٢٠١١ طالباً العضوية الكاملة فيها، إلا أن آلية التصويت في مجلس الأمن، صاحب الاختصاص في ذلك، قد حالت دون ذلك. فعاد في العام التالي (٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢) طالباً العضوية المراقبة لدولة فلسطين، بمعنى الرقي بالوصف القانوني الإجرائي لوضع فلسطين في الأمم المتحدة من كيان إلى دولة، ولو كانت غير عضو.

وتخلص الدراسة باستخلاص مركزي كما يفيد المؤلف إلى أن النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني أثّرت في أنساق العلاقات الدولية، باتت حركات التحرر الوطني من ضمن شخوصها المعتبرين. وفي المقابل أثر انفتاحها وتعاطيها مع الأشخاص الدوليين الآخرين على مبادئها

الأساسية، دافعاً بها إلى تبني أساليب أقل راديكالية. وفيما يتعلق بالقانون الدولي، فقد كان أكثر تأثيراً بمسارات حركات التحرر الوطني أكثر مما أثّرت هي فيه. وإذا كان هذا الاستحقاق الذي ناقشته الدراسة قد عكس فعل الواقع في تأثّر النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر على آفاق العلاقات الدولية من جهة، وتأثرها بالقانون الدولي من جهة أخرى، ومع ذلك يمكن القول إن الثوابت الأساسية ما زالت محل إجماع وطني على الرغم من كل المتغيرات، وحصولها من خلال انخراطها في أعمال المنظمات الدولية على امتيازات كانت حكراً على الدول وحدها.

مع دخول الكيانية الفلسطينية طَورَ الدولة بمفهومها الإجرائي المتحقق أخيراً، والفعلي المنشود والمرتقب، عقب مرحلتي التحرر الوطني والحكم الذاتي الانتقالي، يرى الباحث أنه من المهم البناء على الجهد المبذول في هذه الدراسة، بدراسة النشاط الدبلوماسي الفلسطيني بعد قيام السلطة الفلسطينية، بغرض تقييم مسارات التجربة الدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة الانتقالية. وقد تكون هذه الدراسة بعنوان «النشاط الدبلوماسي للمجتمعات ذات البيئة الانتقالية، وهدف إقامة الدولة: التجربة الفلسطينية في سياق مقارن»؛ ولتكون خاتمة هذه الدراسة بمثابة مقدمة لتلك الدراسة الجديدة التي يحضر لها المؤلف.

تغيير فنزويلا بأخذ السلطة
تاريخ حكومة تشافيز وسياساتها

عرض: د. رائد بدر

الكتاب: تغيير فنزويلا بأخذ السلطة
تاريخ حكومة تشافيز وسياساتها
الكاتب: غريغوري ولبيرت
ترجمة: بسام أبو غزالة
الناشر: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع
عمان – الأردن
تاريخ النشر: ٢٠١٣
عرض: رائد بدر

يصعب على المرء- مع الارتباك العام الذي يُهيمن اليوم على الأحزاب اليسارية والمنظّرين اليساريين حول العالم؛ نتيجة الفشل المتتالي الذي حلّ باشتراكية الدولة والديمقراطية الاجتماعية - أن يتوقع أن تعلن دولة صغيرة في أميركا اللاتينية (ثرية نسبياً، ولا تلفت النظر) بجرأةٍ أنها ستبدع اشتراكية القرن الحادي والعشرين.

كان انتخاب رئيس يساري في فنزويلا، في العام ١٩٩٨، إيذاناً بما سيصبح في السنوات السبع التالية موجة نجاحات يحققها مرشحو رئاسة ذوي توجه يساري في أميركا اللاتينية. كان لولا داسلفا في البرازيل أول اليساريين الذين لحقوا بتشافيز إلى رئاسة بلادهم في تشرين الأول ٢٠٠٢، ثم تلاه لوسيو غتييريز في الإكوادور في كانون الثاني ٢٠٠٣، ثم نستور كيرشنر في الأرجنتين في أيار ٢٠٠٣، ثم تاباريه فازكويز في الأرغواي في تشرين الأول ٢٠٠٤، ثم إيفو موراليس في بوليفيا في كانون الأول ٢٠٠٥، ثم رفائيل كوريا في الإكوادور في تشرين الثاني ٢٠٠٦، ثم دانييل أورتيغا في نيكاراغوا في تشرين الثاني ٢٠٠٦ أيضاً.

بدا «اليسار»، الذي كان يتراوح بين الديمقراطيين الاجتماعيين المعتدلين والاشتراكيين اليساريين على مدى تسعينيات القرن العشرين، عملياً، مرتبكاً نوعاً ما، حول ما يجب أن يكون عليه برنامجه السياسي، فقد آذن سقوط جدار برلين في العام ١٩٨٩، وتهافت الاتحاد السوفيتي وأنظمة اشتراكية الدولة، بزوال مصداقية اشتراكية الدولة والتخطيط المركزي كحل مؤسسي لتحقيق مُثل الاشتراكية.

جدلية الثورة المضادة والأصولية

يراجع الفصل الأول من الكتاب التاريخَ الفنزويلي الحديث، وكيف مكّن هذا التاريخ من وجود مشروع جذري كمشروع ثورة تشافيز البوليفارية، ويسهب في شرح كيف اعتادت فنزويلا، منذ عشرينيات القرن العشرين، على العائدات النفطية المتزايدة بثبات؛ ما أدى إلى تطوّر دولة قوية ذات اقتصاد تدخلي. إلا أن فنزويلا - حين أخذت عائدات النفط تنحدر انحداراً طويلاً على مدى عشرين سنة في مطلع ثمانينيات القرن العشرين - لم تعد تستطيع دعم قطاع الدولة الكبير والنظام السياسي الذي كان يشتري الولاء السياسي بعائدات النفط. جمح الفقر واللامساواة في هذه الفترة، فبلغا أعلى المستويات في أميركا اللاتينية. عندئذ بدأ النظام السياسي القديم 'يتهاوى»، في الوقت الذي استشرى فيه القمع والفساد في قبضة حلف إقصائي من حزبين؛ ما منح ذلك

دخيلاً سياسياً كتشافيز ـ الذي وعد بتغيير ثوري ـ فرصةً للفوز بالرئاسة في العام ١٩٩٨. إضافة إلى عامل آخر مهم تمثل في أن حركته أسست على ائتلاف بين قطاعات تقدمية في جيش فنزويلا وحركاتها وأحزابها اليسارية الأصولية التي كانت مقصاةً تقليدياً.

ألقى تشافيز حين انتخب خطابات حماسية متطرفة، واعداً بأن يقضي على الفقر والفساد وأن يقلب النظام السياسي المتكلّس في البلد رأساً على عقب بدستور جديد. وأول ما قام به هو إزاحة 'الصفوة» القديمة من مواقع السلطة وهذا ما استثار غيظها ضده.

كانت إجراءات تشافيز ضد الفقر والفساد وفي إعادة توزيع الثروة خلال السنوات الثلاث الأولى من رئاسته متواضعةً جداً. مقارنةً بما حققه من نتائج تتعلق بإزاحة الصفوة القديمة عن سلطة الدولة؛ ما أدى إلى استثارة غضبها. ولذلك رفضت الأخيرة قبول تشافيز رئيساً منتخباً شرعياً، وبذلت جهداً لا يكبح جماحه للخلاص منه. مع هذا، أثبت تشافيز أنه خصم عنيد، ورفض أن يتنازل للمعارضة عن أيّ من مطالبها.

أدى هذا النزاع الشديد إلى استقطاب المجتمع الفنزويلي وانفصام مجموعة مهمة من ائتلاف تشافيز عنه وانضمامها إلى المعارضة، تمثلت أول مواجهة رئيسة نجمت عن النزاع، في محاولة انقلاب نيسان ٢٠٠٣، التي كشفت عن مدى صلف المعارضة، التي لم تكتف برفض الاعتراف بتشافيز رئيساً شرعياً، بل تجاهلت كلياً جمهوره الانتخابي المتنامي بين فقراء البلد ومهمشيه والذين كانوا سبباً مهماً في فشل ذلك الانقلاب.

لم تكن محاولة الانقلاب هذه الوحيدة، بل شكلت بداية محاولات أخرى فاشلة، فالمحاولة التالية تمثلت بإغلاق صناعة النفط مدة شهرين، من أوائل كانون الأول ٢٠٠٢ حتى أوائل شباط ٢٠٠٣، ما أفقد المعارضة قاعدة قوتها في الصناعة النفطية.

حاولت المعارضة بعد ذلك طرد تشافيز عبر الوسائل القانونية باستفتاء على إزاحة الرئيس. ففشلت هذه المحاولة، أيضاً، بشكل مشهدي . ثم انتخب تشافيز مرةً أخرى في كانون الأول ٢٠٠٦ في انتصار كاسح بنسبة ٦٣٪ مقابل ٣٦٪ لخصمه الرئيس.

دفعت محاولات الإطاحة الفاشلة التي استخدمتها المعارضة بتشافيز إلى تبني شكل جديد من الاشتراكية أطلق عليه «اشتراكية القرن الحادي والعشرين». والتي عمل الكاتب على الحديث عنها بإسهاب من خلال نشره ملحقاً تعريفياً في نهاية الكتاب.

سياسة الحكم

عرض الكاتب في هذا الفصل الكيفية التي مورست فيها السلطة في فنزويلا من خلال الحديث عن أربعة مجالات رئيسة: الدستور، القضاء، الجيش، الديمقراطية التشاركية. وفي كل من هذه المجالات جاءت حكومة تشافيز بتغييرات مهمة، أرست الأرضية لإيجاد مجتمع أكثر مشاركةً وعدلاً.

كان تنقيح الدستور أول ما شرع به تشافيز

حـــين تولـــى منصبـــه، وكان باســـتطاعته تحقيق ذلـــك نتيجة فوزه بتخويل قـــوي، في العام ١٩٩٨، لإصلاح النظام السياسي إصلاحاً تاماً. لم يكتف تشافيز بإصلاح الدستور، بل حاول إصلاح نظام الحكم في فنزويلا، والمؤسســـات المتعلقة بممارسة ســـلطة الدولة، كالقضاء، والجيش، وتطبيق فكرة الديمقراطية التشاركية.

وبعـــد أن جعل الدســـتور الجديد أحد عناصر برنامج حكومته، استطاع أن يأتي بدستور جديد في وقت قياسي، مدعوماً بالاستياء الذي كان لدى الناس تجاه النظام السياسي السابق.

أصبـــح لفنزويلا، بحلول كانـــون الأول ١٩٩٩، دســـتور جديـــد جلب معه عـــدداً مـــن التغييرات الرئيسة، كتغيير اسم الدولة من جمهورية فنزويلا إلى جمهوريـــة فنزويلا البوليفارية، وإضافة فرعين للحكومـــة (مواطنياً وانتخابياً) على ما هو موجود ســـابقاً (قضائـــي، تنفيذي وتشـــريعي)، وإدخال الاستفتاءات الشـــعبية، وتقوية الرئاسة في بعض النواحي، وإدخال مجالس تخطيط شعبي. وهو ما كان علامة بحسب تشـــافيز، على انسلاخ جذري عن ماضي البلاد وتدشـــين «الجمهورية الخامسة» في فنزويلا.

لم ينحصر التغيير بطبيعة الحال في اسم الدولة فقط، بل شمل تغييرات أخرى مهمة جعلت الدستور الجديد في فنزويلا رائداً حصرياً مقارنةً مع دساتير أخرى في المنطقة وفي العالم. لقد اعتمد الدستور الجديد الشمول الجنسوي بضمه صيغتي التذكير والتأنيث لكل الممثلين السياســـيين المذكورين؛ ما جعله يوصف بأنه دســـتور «غير منحاز للذكورة». وأن فنزويلا تؤســـس نفسها لدولة القانون والعدل وحقوق الإنســـان والمعاهـــدات الدولية. والحقوق الاجتماعيـــة والتعليميـــة والثقافيـــة والاقتصادية وحقوق سكان البلاد الأصليين والحقوق البيئية.

اهتم الدســـتور الجديد كثيـــراً بحقوق المرأة والمســـاواة أمـــام القانون للأفـــراد. والحق في الحصول علـــى المعلومات. كما ألغى الدســـتور الجديد تمويـــل الدولة للأحزاب السياســـية بعد أن كانت الدولة في الســـابق تمنح تمويلاً سخياً لحزبين رئيسين: «العمل الديمقراطي» و«المسيحي الاجتماعـــي»، وهو ما جعلهما يســـيطران على الحياة السياســـية في فنزويلا طويلاً. كما اعتمد الدســـتور الجديد، الاســـتفتاءات العامة: بهدف الاستشارة أو لخلع أحد المسؤولين، أو للموافقة أو للنقض. بحيث يمكن إجراؤها بطلب من الجمعية الوطنية أو من رئيس الجمهورية.

اهتم الدســـتور الجديد، أيضـــاً، بالإصلاح القضائي واهتـــم بالجيش كثيـــراً بحيث أصبح الضباط العسكريون يقومون بدور رئيس في شغل المناصب المهمة في حكومة تشافيز. ومن بين ٦١ وزيراً خدموا في حكومة تشـــافيز من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤، كان ١٦ وزيـــراً ضباطاً عســـكريين، أي ما نســـبته وزير ضابط عسكري لكل أربعة وزراء في حكومته وهي نســـبة كبيرة دفعت بالمعارضة لانتقـــاده والذهاب إلى حـــد اتهامه بأن حكومته حكومة عسكرية مقنعة.

السياسة الاقتصادية

صممت السياسة الاقتصادية، حسب خطة التنمية الرسمية الحكومية للأعوام ٢٠٠١–٢٠٠٧، وفي النية إنجاز ستة أهداف متعلقة ببعضها البعض:

أولاً ـ كما في أغلب الدول، أن تكون الغاية الرئيسة إنجاز مستوى نمو اقتصادي مستمر وقابل للاستدامة. والذي عادة ما يتحقق من خلال جمع التنويع في الاقتصاد، مع تكامل السلاسل الإنتاجية، وضمانة الأمن الغذائي، وتقوية الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وإدخال التقانات الحديثة والعمل بها وتعزيز القطاع المالي العام وترشيده.

ثانياً ـ بالنظر إلى تاريخ فنزويلا الماضي المتصف بالتقلب الاقتصادي الكبير، خاصةً بسبب تقلّب أسعار النفط، فالغاية هي الخلاص من التقلّب الاقتصادي. وهذا بالإمكان مواجهته من خلال المحافظة على أسعار مستقرة للنفط، وهذا بالأساس هو دور منظمة 'أوبك» التي ينبغي لها أن تكون منظمةً قويةً وأسعار نفطها مترابطةً. ومن خلال صندوق الاستقرار الاقتصادي الكلي، بمعنى أنه حينما يرتفع سعر النفط فوق متوسط السعر للسنوات الخمس الماضية فيجب أن يودع الدخل الفائض في هذا الصندوق والذي يديره البنك المركزي. فإن هبط سعر النفط عن متوسط سعر السنوات الخمس، فللحكومة المركزية حق سحب المال من الصندوق.

ثالثاً ـ النية في «توطين» إنتاج النفط، بمعنى إنتاج المزيد من المشتقات النفطية بدل الاقتصار على تصدير النفط الخام.

رابعاً ـ تطوير اقتصاد «اجتماعي» قوي، بمعنى إدخال الديمقراطية على رأس المال، والترويج للتعاونيات الإنتاجية والمشاريع المجتمعية، وتقوية الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وبحسب 'خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية» الحكومية للأعوام ٢٠٠١–٢٠٠٧، يعد الاقتصاد الاجتماعي طريقة بديلة ومكملة لما يُعرف بالاقتصاد الخاص والاقتصاد العام. وكانت الإصلاحات التي استخدمتها الحكومة للاقتصاد الاجتماعي في «الاقتصاد التضامني» و «الاقتصاد الشعبي». بمعنى، ينظم النشاط الاقتصادي ضمن القطاع الاقتصادي، على أساس التضامن والخير المشترك، لا على أساس المصلحة الذاتية. أعادت الحكومة الفنزويلية توزيع الثروات وأنشأت عدة مصارف للائتمان الصغير، مثل مصرف الشعب، ومصرف النساء، وصندوق التنمية المالية الصغير لتسهيل نمو الاقتصاد الاجتماعي. كما اهتمت الحكومة الفنزويلية كثيراً بالتعاونيات، وقدمت لها دعماً سخياً عبر مؤسسة «الإشراف الوطني على التعاونيات» (سوناكوب). أدى هذا الدعم اللامحدود من قبل الحكومة إلى ازدهار التعاونيات في جميع أنحاء البلاد في السنوات السبع الأولى لحكومة تشافيز، بمساعدة من البرامج التدريبية والدعم اللوجستي والائتمان. بحيث ازداد عددها من ٧٦٢ تعاونية في العام ١٩٩٨ إلى ما يزيد على مائة ألف تعاونية بحلول العام ٢٠٠٥، ووضعت خطة

لمضاعفة العدد بحلول العام ٢٠٠٦. بطبيعة الحال، نتج عن هذه الزيادة ازدياد في عدد المشتركين في التعاونيات من مائتي ألف في العام ١٩٩٨ إلى ما يزيد على المليون في العام ٢٠٠٥. ويعترف الكاتب بأن العدد الحقيقي للتعاونيات العاملة هو أقل بكثير من الأرقام الرسمية مستنداً بذلك إلى إحصاء رسمي أجري حول التعاونيات في العام ٢٠٠٦، مبيناً أن ما يقارب نصف التعاونيات قد تكون غير عاملة بشكل صحيح أو أنها لم تكن تعاونيات حقيقية أصلاً. وأنها أنشئت كي ينال مدراؤها قروضاً مميزةً وخدمات حكومية أخرى. والسبب في ازدهار التعاونيات في فنزويلا هو أن الحكومة تمنحها معاملة تفضيلية في جميع مشترياتها من بضائع وخدمات. بما فيها الشراء من المشاريع التي تملكها الدولة، مثل شركة نفط فنزويلا. ووصل الحد إلى أن تنشئ الحكومة في أيلول ٢٠٠٤ وزارة مكرسة لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي / الشعبي هي وزارة الاقتصاد الشعبي. ويبقى السؤال الأساسي المطروح حول مدى قدرة الاقتصاد الاجتماعي على منافسة الاقتصاد العادي واقتصاد دول أميركا اللاتينية والاقتصاد العالمي؟ غير أن المتابع لخطط الحكومة بعد العام ٢٠٠٧، يلاحظ أنها تدل على أنه مهما كانت العقبات أمام الاقتصاد الاجتماعي خلال الفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠٧ فإنها استمرت كثيراً في دعم هذا النوع من الاقتصاد الاجتماعي خلال ولاية تشافيز ٢٠٠٧ – ٢٠١٣. بحيث نص مشروع البرنامج الحكومي لهذه الفترة على أنه بينما يتوقع استمرار تعايش الاقتصاد الاجتماعي، ومشاريع الدولة، والمشاريع الرأسمالية، ينبغي لمشاريع الاقتصاد الاجتماعي أن تنمو عدداً وحجماً إلى حد أن يتساوى حجم هذا القطاع يوماً ما في المستقبل مع حجم الاثنين الآخرين المتساويين نوعاً ما في الحجم. أما كيف سيحدث هذا بالضبط، أيكون بتأميم المشاريع الخاصة، أم بزيادة الدعم الحكومي للاقتصاد الاجتماعي، أم بوسائل أخرى، فالأمر غير واضح تماماً. مع هذا، ينص البرنامج على أن لهذا التحول أن يحدث بالتدريج وعلى الأقل جزئياً بتحويل بعض المشاريع الخاصة إلى مشاريع اقتصاد اجتماعي. كذلك ينص مشروع البرنامج على أن مشاريع الدولة سوف تحول إلى مشاريع إنتاج اجتماعي. فإن نجحت ونجح التغلب على محاصصة السوق بآليات تشاركية لا مركزية، فالسبيل إلى مثل اشتراكية القرن الحادي والعشرين ستغدو مرئية.

خامساً - إنجاز قابلية مالية للإدامة، وهو ما يعني توازن ميزانية الحكومة.

سادساً - زيادة معدلات الادخار والاستثمار لدى الدولة بهدف إنجاز إنتاجية اقتصادية أكبر.

السياسة الاجتماعية

هدفت السياسة الاجتماعية المتبعة في فنزويلا إلى بلوغ العدالة الاجتماعية، وبهذا تتساوى الحقوق الاجتماعية بالحقوق السياسية من حيث الاهتمام. وضمن دستور ١٩٩٩ للمواطنين الفنزويليين حق التعليم والعناية الصحية والإسكان

والعمل والضمان الاجتماعي. وعلى الرغم من الشك لدى المنظرين السياسيين الليبراليين بهذه الحقوق الاجتماعيـــة، بالقول إنه من غيـــر الواضح تماماً كيـــف للدولة والمجتمـــع أن يضمنا تطبيق الحقوق الاجتماعية هذه والتي ينص عليها الدستور.

مع هذا، ففي حالة دستور فنزويلا، يظهر تقريباً أن الدســـتور يحدد كيف يفترض فـــي الدولة أن تعمل على تحقيق هذه الحقوق. ففي حالة الصحة والتعليم، على سبيل المثال، ينص الدستور على أن واجب الدولة أن تقدم هاتين الخدمتين مجاناً لجميع المواطنين. غير أنه في حالة التوظيف ينص الدستور علـــى وجوب أن تتبع الدولة سياســـات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق فرص العمل بشـــكل كامـــل. لكنه لا ينص على وجـــوب أن تقدم الدولة عملاً لكل من يحتـــاج إلى العمل، كما كان الحال في المجتمعات الخاضعة لاشتراكية الدولة. كما أن هناك تحديداً آخر في الدستور حول هذا الموضوع في أنه ينص علـــى أن إنجاز الحقوق الاجتماعية يستند إلى المسؤولية المشتركة. وهذا يعني أن على الدولة مسؤولية مشتركة، وسيتضح الأمر أكثر في الوسائل التي تصاغ بها بعض السياسات.

كانـــت المهمة الأولى بعيد وصول تشـــافيز إلى الســـلطة، عـــام ١٩٩٩، تتمثل فـــي إدخال بعض البرامج سريعة الإصلاح، والتي عرفت في مجملها حينئذ باســـم «خطة بوليفار ٢٠٠٠»، للتعامل مع مســـتويات الفقر المريرة في البلاد. لكن مشروعيه الأبعد مدىً كانا مشروع إصلاح ملكية الأراضي الريفيـــة وإصلاح نظام التعليـــم في البلاد. يمكن القـــول إن برنامج إصلاح الأراضي انطلق بطيئاً، لأن البنية التحتية الضرورية، على الأغلب، تحتاج إلى أن توجد. وبينما وزعت الحكومة القليل جداً من الأراضي عام ٢٠٠٢، تحركت في السنة التالية بقوة كبيرة وتمكنـــت من توزيع ١,٥ مليون هكتار على حوالى ١٣٠ ألف أســـرة. وفي نهاية العام ٢٠٠٥، وزعت الحكومة ما مجموعه ثلاثة ملايين هكتار من أراضي الدولة على مائتي ألف أسرة.

قررت حكومة تشافيز، كأحد أهدافها الرئيسة، أن تقـــدم تعليماً شـــاملاً لمرحلة ما قبل المدرســـة لجميع أطفـــال فنزويلا (من الولادة حتى الســـت ســـنوات). وقد أطلق على المشروع اسم 'سيمون الصغيـــر» تيمناً بســـيمون بوليفـــار. كما تمثلت إحدى سياســـات الحكومة التعليمية بإنشـــاء ما ســـمي 'المدارس البوليفارية» بحيث بلغ عددها بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ ما يزيد على ٣٦٠٠ مدرسة ابتدائيـــة بوليفارية، خُمسُـــها بني حديثاً. وأهم ما يميز المدارس البوليفارية هذه:

- ســـعيها لتحويـــل الأطفـــال إلـــى أفراد تشاركيين.
- كونها تشاركية وديمقراطية.
- كونها في خدمة المجتمع المحلي.
- وكونها تنادي بالعدالة الاجتماعية.

وخطـــت فنزويلا خطوات مهمة في القضاء على محـــو الأمية، حيث أعلنت الحكومة في نهاية العام ٢٠٠٥ أن البـــلاد أصبحـــت رســـمياً «خالية من

الأمية». كما اهتمت الحكومة كثيراً بالتعليم الثانوي والتعليم الجامعي من خلال تبني سياسة تعليم مجانية لجميع المراحل والتي لاقت نجاحات لافتة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

في تموز ٢٠٠٣، بعد أن كان للحكومة بعض الوقت للتعافي مالياً من الركود الاقتصادي المدمر الذي أثاره الانقلاب والإضراب النفطي عام ٢٠٠٢، أعلن تشافيز أول ما سيصبح لاحقاً اثنتي عشرة «بعثة» لمحاربة الفقر. وعلى الرغم من أن الأمية في فنزويلا منخفضة نسبياً، حوالى ٧ في المائة تقريباً، مقارنة ببقية أميركا اللاتينية حيث تصل إلى ١١ في المائة، فالمؤكد أنها أحد أخطر العوامل المساهمة في الفقر. وبالتعاون مع كوبا، دعت فنزويلا مئات الكوبيين الخبراء في محو الأمية للقدوم لتدريب معلمي محو الأمية. وفي المرحلة الأولى من البرنامج الذي دُشِنَ في بداية تموز ٢٠٠٣، كان التلاميذ يتعلمون القراءة والكتابة، مستخدمين منهجا كوبياً مؤسساً على الأرقام، لأن معظم الأميين يعرفون الأرقام. وحسب الإحصاءات الحكومية، استفاد ما يزيد على مليون و ثلاثمائة شخص فنزويلي من هذا البرنامج بحلول أواخر العام ٢٠٠٤، وبمساعدة أكثر من مائة ألف معلم محو أمية، يعملون في جميع أرجاء فنزويلا.

تستند فكرة التعليم في المدارس الثانوية إلى حد بعيد إلى نظريات الفيلسوف الفرنسي إدغار موران التربوية، الذي حظي بشعبية كبيرة في السنوات الأخيرة في أوروبا وأميركا اللاتينية. وتقوم الفكرة، عملياً، على خلق منهاج تدريسي ثانوي متكيّف أكثر بالتطبيقات العملية، بدل التقسيمات التقليدية الصارمة. من ذلك، مثلاً، بدل وجود صفوف منفصلة للكيمياء والفيزياء والأحياء، تجمع كلها معاً في مجال العلوم. وتشمل المجالات الأخرى علم الاجتماع والإنسانيات والصحة، مثلاً. ويفترض في جميع هذه المجالات أيضاً أن تركز على عمل البرنامج العملي، لجعل التعليم أقرب ارتباطاً ما أمكن بالوضع الحقيقي في الحياة.

وكجزء من إجراء لزيادة دمج المعرفة وللتغلب على المعدل العالي للانسحاب من المدرسة، يفترض في التلاميذ أن يتفاعلوا مع عدد أقل من المعلمين في أثناء اليوم المدرسي. أي بدلاً من وجود اثني عشر معلماً مختلفاً لاثني عشر موضوعاً مختلفاً، يهدف المشروع الجديد إلى أن يقصرهم على خمسة معلمين لخمسة مجالات: الرياضيات والعلوم الطبيعية، وعلم الاجتماع والمواطنة، واللغة والثقافة، والتربية الرياضية، والتعليم لأجل التطور الذاتي.

تمثل هذه التغييرات خروجاً جذرياً على الطرق التقليدية في تنظيم المنهج المدرسي. وبحلول العام ٢٠٠٥، لم تلق هذه الخطط إلا القليل من اهتمام الجمهور، خاصة أنها لم تمارس بعد. مع هذا، وحسب وزارة التعليم، بدأت خلال العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مشاريع تجريبية، بحيث يزداد عدد المدارس والتلاميذ المشمولون في البرنامج ازدياداً مضطرداً، ليصل العدد في نهاية هذه التجربة الممتدة إلى ثلاث سنوات ٢٥٩ مدرسة ثانوية بوليفارية و١٢٨ ألف تلميذ. وبالتوازي مع برنامجي محو الأمية والتعليم الابتدائي، أوجدت

الحكومة بعثة جديدة أطلقت عليها اسم بعثة ريباس (على اسم أحد أبطال الاستقلال).

تقــوم هذه المنحة على تقــديم الإمكانات للذين انســحبوا من المدرسة الثانوية من إكمال تعليمهم الثانوي. وحسب الإحصاءات الحكومية، هناك ما يزيد على الخمسة ملايين فنزويلي كانوا قد انسحبوا من المدرســة الثانوية. ويفترض في هذه البعثة أن تضم هؤلاء إلى برنامج تعليمي يسمح لهم بالتخرج في مدة أقصاها سنتان.

وكما كان التعليم الأساســي يقصي بالتدريج مزيــداً من الأطفال الفقراء من النظام المدرســي في الفترة التي ســبقت تشافيز، كذلك كان التعليم العالي. وبينما يفترض فنياً في كل من يحمل شهادة المدرســة الثانوية أن تفتح له الطريق إلى الجامعة، فقــد حددت الجامعات العامــة القبول بامتحانات الدخول. وهذا، كما هو الحال عادة، ينتهي «بتنخيل» التلاميــذ الآتين من خلفيات فقيرة أو طبقة عاملة. والعامل المهم في عملية 'التنخيل» هذه أن التلاميذ مــن الطبقتين الوســطى والعليا قادرون على أخذ دروس خاصة تعدهم لامتحانات الدخول، بينما لا يقدر الفقراء على ذلك.

يفترض في جامعة فنزويلا البوليفارية أن تجسر الفجوة بين العرض والطلب الجامعيين. بل يفترض فيها أن تعطي أولوية الدخول للتلاميذ الفقراء. كما أن الجامعة البوليفارية، إضافة إلى ذلك، استطاعت أن تدشن فكرة جديدة في التعليم الجامعي، فكرة مشَــكَلَة هي الأخرى على مبــدأ إدغار موران. أي أن الجامعة منظمة على مبدأ التطبيقات العملية لا النظم التجريدية، حيث إن الكثير من التعليم مكيف بحسب المشــروع، ويطلب من التلاميذ أن يعملوا قريباً من المجتمعات الفقيرة.

وهناك غرض للجامعة البوليفارية لعله لا يتضح كثيراً ويتمثل بتقديم مكان جامعي لتدريب المهنيين البوليفاريــين، أي المهنيــين الذين يحملون أهداف المشــروع البوليفاري وأفكاره. لقــد كانت إحدى أخطر المشاكل وأشدها إزماناً التي واجهتها حكومة تشــافيز تتمثل في فقدان المهنيين المدربين تدريباً عالياً لدعم المشروع البوليفاري. فالأغلبية الساحقة من الطبقة المهنية تنتمي للمعارضة. ووجود هؤلاء في تنظيــم الدولة الإداري، يأتي غالباً لعدم وجود موظفين مؤهلين يحلون محلهم، ما خلق مشاكل لا حصر لها لحكومة تشافيز في إدارة الدولة بكفاءة. وكثيراً ما كان تشــافيز يحل مؤيدين له غير مهرة ولا قادريــن محل متعاطفين مــع المعارضة مهرة وقادريــن. ونادراً ما كان هذا يحل المشــكلة. أما الحل طويل المدى لهذه المشكلة، فيكون بخلق طبقة جديدة من المهنيين. نتيجة لذلك، «تســاهم جامعة فنزويــلا البوليفارية في تغييــر الدولة الفنزويلية»، حسبما تقول وثيقة تأسيس الجامعة.

اتهمت المعارضة الجامعة بالتفرقة السياســية، لكن أياً من مســؤولي الجامعة لم يقر بالأمر، على الرغــم من أن هناك اعترافاً ضمنياً من قبل بعض مؤسسات حقوق الإنسان الفنزويلية بوجود التفرقة السياسية على جانبي الشرخ السياسي متجذرة في النظام التعليمي، من الروضة إلى الجامعة. وعلى الرغــم من هذا الخلل، لقد كانــت هناك إبداعات

في التعليم الجامعي منها فكرة «القرى الجامعية» التي كانت تهـدف إلى جلب التعليم الجامعي إلى أماكـن في البلاد في حاجة إليه. أي بدلاً من أن يأتـي التلاميذ إلى العاصمـة أو إلى أحد المراكز الحضرية الأخرى التي فيهـا جامعة، حيث غالباً ما ينتهي الأمر ببقاء التلاميذ هناك، فلتكن الفكرة 'تمدين» الجامعة. وستكون هذه الجامعات، جامعات صغيـرة تخدم حاجات محـددة للمجتمع المحلي، مقدمة مختارات محدودة من المساقات التدريسية.

فيمـا يتعلق بالرعاية الصحية، فقد كان الهدف الأول لسياسة الرعاية الصحية التي تتبعها حكومة تشافيز أن تكون مفتوحة لكل الفنزويليين، بصرف النظر عـن دخلهم. والحقيقـة أن هذا كان هدف الحكومات السابقة، وإلى حد ما استطاعت حكومات فتـرة الازدهار النفطي ١٩٥٨-١٩٧٨ بلوغه. غير أن نظـام الرعاية الصحية، كما النظام التعليمي، أصبح إقصائياً بازدياد خلال العقدين الأخيرين. فـكان لا بد لتعميم الرعاية الصحية من أن يوضع ثانية على أجندة صنع السياسات العامة.

أحد الإجـراءات الأولى التي قامت بها حكومة تشافيز كان إصدار مرسوم ينص على أن لجميع الفنزويليـين الحـق في العلاج في المستشـفيات العامـة، بصرف النظر إن كانوا مؤمنين صحياً أو لم يكونوا. وعلى الرغم من هذا لم يقفز نظام الرعاية الصحيـة وتعميمه قفزات نوعية وكمية للأحسـن حتى أنشئ برنامج «الحي الفقير من الداخل» في منتصف العام ٢٠٠٣. وبحلول تشرين الثاني من العام ٢٠٠٤، كانت البعثة هذه، موجودة في ٣٢٠ بلدية من بلديات فنزويلا البالغ عددها ٣٣٥ بلدية، مُوظفةً ثلاثة عشـر ألف طبيب عام كوبي، وتسعة وعشـرين طبيباً عاماً فنزويلياً يعملون في ثمانية آلاف وخمسـمائة عيادة «شـعبية». كذلك توسّع البرنامج ليشـمل أطباء أسـنان، مُوظفاً ما يزيد على ثلاثة آلاف طبيب كوبي وخمسـمائة وخمسين طبيباً فنزويلياً.

لكن المشكل التي قد يواجهها البرنامج هو التمويل. حالياً، مع كون سعر النفط في مستويات مرتفعة وقد تكون الأعلى خلال العشـرين عاماً الأخيرة، تتمتع الحكومة الفنزويلية بازدهار في عائداتها سـمح لها أن تنفق بسـخاء على برامـج كبرنامج 'بعثة الحي الفقير من الداخل». فلو هبطت هذه العائدات فجأة، فقد يتبخر البرنامج بسرعة، وهو المقدرة كلفته بنحو مليار ونصف المليار دولار سنوياً.

السياسة الخارجية

حظيت السياسة الخارجية بالاهتمام الأكبر من قبل وسـائل الإعلام الدولية إذا ما قارنا تغطياتها للمجالات السياسـية الأخرى لفنزويلا. ولا ينبغي لهذا الأمر أن يكون مفاجئاً، لأن سياسـة تشافيز الخارجية، بالنسـبة إلى معظم المحللين، ذات أثر أكثر مباشرة على المجتمعات الأخرى، كما أن هوغو تشـافيز، على عكس حاله في المجالات السياسية الأخرى، مفوهٌ جداً، إن لم يكن عنيفاً، حين يصدر تصريحاته السياسية الخارجية. وقد يكون هذا قد خلق انطباعاً بأن سياسـات تشافيز في مجملها، الخارجية منها والداخلية، تتميز بعنف لا تعكسـه

السياسات الحقيقية عموماً. من الضروري أن يقوم المرء عند تحليل سياسة تشافيز الخارجية، بفصل غير عادي للحقيقة عن الخيال، وللسياسة العقلانية عن التصريحات العنيفة.

والسؤال الذي قد يطرح هنا هو: هل من سياسة خارجية محددة لاشتراكية القرن الحادي والعشرين؟ على أي حال، لا بد من تجاوز النموذج 'الواقعي» للعلاقات الدولية، فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول، سياسية أكانت أم اقتصادية، حيث لا تسعى الدول إلا إلى تعظيم مكاسب مصالحها الذاتية، لأن هذا الموقف السياسي يعني فقط دوام هيمنة القوي بينما يخسر الأضعف دائماً. بدل ذلك، على الدول أن تسعى حقيقة إلى العدالة الاجتماعية، وطنياً ودولياً، وأن تتعاون بعضها مع بعضها الآخر نشداناً للحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

لقد هدفت حكومة تشافيز الخارجية إلى:

- **الترويج لتعدد القطبية.**

بحيث إن العمل على خلق عالم «متعدد الأقطاب» هو الوسيلة الأفضل لمقاومة العالم «وحيد القطب» السائد، بحيث تكون فيه عدة مراكز سلطة بدل مركز واحد. وفي هذا السياق دعم تشافيز تنمية الصين والهند والاتحاد الأوروبي وأميركا اللاتينية، كمراكز عالمية ذات سلطة سياسية واقتصادية منافسة. وهذا يعني، عملياً، أن فنزويلا (تشافيز) كانت تؤيد بقوة إعادة هيكلة مجلس الأمن الدولي بحيث يكون لبعض الدول النامية، كالبرازيل والهند، مقعد دائم فيه.

- **الترويج للوحدة الأميركية – اللاتينية.**

يستند هذا الترويج إلى إدراك أن فنزويلا وأميركا اللاتينية ستكونان في وضع أفضل للنجاح تنموياً إذا توحدت أميركا اللاتينية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. بمعنى أن حكومة تشافيز كانت تؤمن بأنه ليس باستطاعة فنزويلا أن تمضي في طريقها إلى التنمية مستقلة عن بقية دول أميركا اللاتينية. شكلت خطوة انضمام فنزويلا إلى اتحاد دول «سوق الجنوب المشتركة» في العام ٢٠٠٦ انتصاراً دبلوماسياً رئيساً لتشافيز، كونها منحت جانباً دستورياً أقوى للاتفاقيات الثنائية بين فنزويلا والدول الأخرى الأعضاء (البرازيل، والأرجنتين، والبراغواي والأورغواي). لكن تبقى العقبة الأخطر في سبيل الوحدة الأميركية – اللاتينية متمثلة في فقدان الاهتمام. ذلك أنه بينما كانت حكومات المنطقة تمنح التوحيد تأييدها الصوتي، كانت الحكومات المحافظة، ما دامت في السلطة، تؤمن بأن تنمية بلادها ستكون أفضل بارتباطها بالولايات المتحدة الأميركية منها ببعضها البعض. لكن الحكومات اليسارية كالتي تحكم في فنزويلا والبرازيل والتشيلي وغيرها من بلدان أميركا اللاتينية تميل إلى الإيمان بأن تضامن العالم الثالث وتوحد أميركا اللاتينية أكثر احتمالاً أن يعززا تنمية بلادها. وحقيقة أن دول كثيرة في أميركا اللاتينية تحكمها اليوم حكومات تميل إلى اليسار هي السبب في احتمال تقدم الوحدة الأميركية اللاتينية اليوم ومستقبلاً أكثر من أي وقت مضى.

- **تعزيز علاقات فنزويلا الدولية وتنويعها**

هذا يعني بالأساس زيادة التعاون الجنوبي – الجنوبي مع بقية العالم خارج أميركا اللاتينية. في هذا السياق دفعت حكومة تشافيز بشكل خاص باتجاه علاقات أقوى مع الهند والصين من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات تعاونية قائمة على الصناعات النفطية بالأساس (تصدير النفط إلى الصين بكميات كبيرة) مقابل الاستفادة من الخبرة الصينية في بناء المساكن والتي تحتاج إليها فنزويلا بشكل كبير. الدولة الأخرى التي عززت فنزويلا روابطها معها هي جمهورية إيران الإسلامية التي قامت بإمداد فنزويلا بالمهندسين وبمساعدات تقنية أخرى لصناعاتها النفطية، التي فقدت، على أثر إضراب صناعة النفط في ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، عدداً كبيراً من مهنييها.

- **تعزيز وضع فنزويلا في الاقتصاد الدولي.**

تلخصت العناصر الرئيسة بهذا التعزيز في تقوية منظمة الدول المصدرة للنفط 'أوبك» وتنويع الاقتصاد الفنزويلي وعولمته وتوسيع الشركات التي تملكها الدولة، لتمتد إلى دول أميركية – لاتينية أخرى. يذهب الكاتب إلى القول إن جهود تشافيز قد نجحت في لم شمل منظمة أوبك ثانية، ونجحت في ممارسة انضباط ذاتي فيما يتعلق بالتزام الدول الأعضاء بحصصها من إنتاج النفط. استطاع تشافيز الحصول على التزامات من الكثير من الدول النفطية التي تواصل مع وزرائها لكبح إنتاجها النفطي بحيث يبلغ السعر مرة أخرى مستوىً «أكثر عدلا».

ازداد في مجال السياسة الخارجية، بشكل رئيس تعميق مبادئ السياسة المتعلقة بالتكامل الإقليمي، والتعاون الجنوبي – الجنوبي، ومناهضة الاستعمار. استمرت حكومة تشافيز بالوتيرة نفسها من النشاط في دعم وتحقيق التكامل الإقليمي، ويمكن ملاحظة ورؤية هذا الدعم من خلال انخراطها ودورها بشكل كبير في خلق منظمة إقليمية جديدة، هي منظمة «مجتمع الدول الأميركية اللاتينية والكاريبية» (سيلاك)، التي تشمل جميع الدول الثلاث والثلاثين في نصف الكرة الأرضية الغربي، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية وكندا. وقد أُسِّسَت هذه المنظمة الجديدة في العاصمة كاراكاس في كانون الأول ٢٠١١.

كان التطور الرئيس الآخر في السياسة الخارجية في أثناء ولاية تشافيز الثانية متعلقاً في أغلبه بمعارضة فنزويلا للإمبريالية الأميركية – الإسرائيلية في الشرق الأوسط. كان العمل الأوضح هنا يتمثل في رفض تشافيز كلياً وبصورة عنيفة الاعتداء الإسرائيلي على غزة في كانون الثاني ٢٠٠٩. وقد وصلت ردة الفعل هذه حد أن كانت فنزويلا وبوليفيا الدولتين الوحيدتين اللتين قطعتا علاقاتهما الدبلوماسية مع إسرائيل بسبب حملة القصف الشديدة تلك.

الكتاب: الربيع العربي في مصر، الثورة وما بعدها

الكاتب: د. بهجت قرني

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية

تاريخ النشر: ٢٠١٣

عدد الصفحات: ٤١٥

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «الربيع العربي في مصر (الثورة وما بعدها)»، وشاركت في تأليفه مجموعة من الباحثين العرب والأجانب، بإشراف الدكتور بهجت قرني وتحريره. يهدف الكتاب، عن طريق البحث الميداني، والنقد الأكاديمي الرصين، إلى فهم ديناميكيات الاحتجاج في مصر (ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير)؛ وسدّ النقص المعرفي في أدبيات علم السياسة الذي يتعرّض لمنطقة الشرق الأوسط، الراجع إلى اقتناع راسخ بأولوية مطلقة للسياسة «من أعلى» («السياسة الرسمية» والمؤسسات) على حساب أو حتى استبعاد «السياسة من أسفل» (السياسة والتفاعلات «غير الرسمية» وديناميكيات خارج المؤسسات). ومن خلال الفصول العشرة، بدا جلياً جهد الباحثين المشاركين في تأليف هذا الكتاب؛ الذين عرفوا كيف يقرنون البحث الميداني بالنظري، ويربطون التحليل بالنقد، مما أفضى إلى:

١. استكشاف نهج السياسة الاجتماعية كعدسة مفاهيمية لدراسة الديناميكيات الإقليمية في الوقت الراهن.
٢. تكوين صورة شاملة، حيّة، من «أحداث الساعة» حتى انهيار النظام.
٣. تحليل التفاعل بين الدولة والكنيسة والأزهر والحركات الدينية؛ لبيان كيف يتطور الخطاب الديني إلى حركات اجتماعية جديدة.
٤. اعتماد «ميدان التحرير» كصورة مصغّرة من مصر، مع التركيز على «ديناميكيات الجماعات» والتوسع في دراسة حركات الشباب، ومصير هذه الحركات حتى بعد سقوط النظام.
٥. ـ دور المرأة، كجزء من الثورة، والتحديات التي تواجهها بعد الثورة.
٦. دراسة القوة المؤثرة للجيش قبل الثورة وأثناءها وبعدها.
٧. النظر إلى خارج تجربة «الميدان» في كلٍّ

من الزمان والمكان، حيث يمكن النظر إلى الديناميكيات في مصر من خلال علاقاتها بالدول والخبرات الأخرى.

٨. نظرات نقدية لأدبيات الانتقال الديمقراطي وتحدياته.

٩. ثمّ التساؤل الكبير: هل نشهد بالفعل ميلاد شرق أوسط جديد؟ وما هي التحديات التي تواجه إعادة هيكلة هذا الشرق الأوسط وقضية التحول إلى الديمقراطية، بوجه عام؟

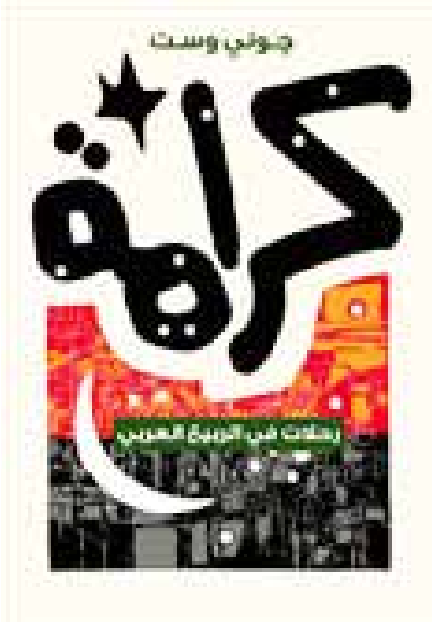

الكتاب: كرامة

الكاتب: جوني ويست

الناشر: الشروق - القاهرة

تاريخ النشر: ٢٠١٣

عدد الصفحات: ٤٣٣

لقد فاجأنا جميعاً الربيع العربي. الأسئلة التي تجول بخاطرنا جميعاً الآن هي كيف لهذا الثورات التي لا يوجد لها قادة، والمختلفة عن مثيلاتها في الماضي، أن تنهض؟ لماذا حدثت هناك ولماذا حدثت الآن؟ جوني ويست هو الدليل الممتاز لتحقيقٍ كهذا.

بعودته إلى البلاد التي عاش فيها سنوات من قبل، متنقلاً بالحافلات وسيارات الأجرة عبر الشوارع الخلفية والمدن الصغيرة، وجالساً في البيوت والمقاهي، والمكاتب وصالونات الحلاقة، ملاحظاً ما يجري من نقاشات ومشتركاً فيها، فإنه يتحدث إلى مختلف الطبقات، الطلاب والمديرين والثوار وعائلاتهم وعمال اليومية والموظفين الحكوميين. يتحدث إلى أناس في أماكن لم يطأها الإعلام. عبر ليبيا وتونس ومصر، ليرسم لنا الكاتب لوحةً فائقة الجمال ومليئةً بالتفاصيل عن شخصيات مذهلة من الربيع العربي ورؤيتهم لمستقبلهم.

«كرامة» كتاب يشعرك بأنك كنت هناك، في تلك الشوارع المتربة ويشرح لك، لمَ قام الآلاف والآلاف بصنع ربيعهم العربي. عمل جوني ويست في وكالة (رويترز) في مصر، وأمضى عقداً من الزمان فيها وفي الشرق الأوسط. أمضى ثلاثة أعوام بأفغانستان وأسس شبكة من محطات الراديو هناك. يعمل الآن بالأمم المتحدة في الشرق الأوسط.

الكتاب: الخارطة السياسية في إسرائيل- انتخابات ٢٠١٣

الكاتب: برهوم جرايسي

الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

تاريخ النشر: ٢٠١٣

يعيد كتاب «الخارطة السياسية في إسرائيل- انتخابات ٢٠١٣»، للباحث برهوم جرايسي، قراءة المشهد السياسي الإسرائيلي، في ضوء انتخابات الكنيست الأخيرة.

ويخلص الكتاب إلى أن الانتخابات لم تنجح في إخراج إسرائيل من حالة عدم الاستقرار السياسي، التي تعبر عن نفسها بوتيرة عالية من التقلبات الحزبية، وبتشرذم الخارطة السياسية، ليظهر بالتالي برلمانٌ تكثر فيه الكتل البرلمانية المتقاربة من حيث حجمها البرلماني، وتغيب عنه الكتلة الكبيرة، القادرة على أن تكون ركيزةً قويةً لأي حكم.

ويوضح الكتاب ان التشرذم في الحالة الاسرائيلية لا يعكس التعددية الديمقراطية، وإنما سلسلة الأزمات الداخلية التي تعصف بإسرائيل منذ ظهورها، وهي تتصاعد وتستفحل كلما تقدمت السنين، وهذا علاوة على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي تسعى إسرائيل مجدداً إلى الهرب منه، ومحاولة إنهائه عبر فرض الأمر الواقع على الأرض.

يوجز الكتاب مختلف القضايا الجوهرية التي تواجهها إسرائيل، والتي تعكس نفسها على الحلبة السياسية، من خلال سلسلة لا تتوقف من المتغيرات، إلى جانب قراءة للخارطة الحزبية في إسرائيل، على مستوى الأحزاب، وبالأساس الأحزاب التي تدور في فلك السلطة.

ويحلل الكتاب نتائج الانتخابات عبر مجموعة من المعطيات، مثل غياب الكتلة الكبرى، والذروة الجديدة في عدد النواب الجدد، وأنماط التصويت واشكال التحالفات وخلفياتها.

ويتوقع الكتاب أن القضية التي ستتضح في هذه الدورة البرلمانية، هي شكل حسم مسألة الحريديم، وما إذا كانت إسرائيل مستعدة منذ الآن، لخوض صدام مباشر مع هذا الجمهور الذي يتنامى بوتائر سريعة جديدة، أم أنها ستدحرج الأزمة إلى وقت أبعد، من خلال التعلق بالحلول الوسط، فمسألة تجنيد شبان الحريديم في جيش الاحتلال، وفق

الكتاب، هي «قصة التورية»، لقضية أشد عمقاً في مواجهة إسرائيل «العلمانية» و «المتطور اقتصادياً»، مع هذا الجمهور المنغلق على نفسه، وهذه القضية لا يمكن حسمها برلمانياً وحكومياً، وإنما باتفاق تام مع الزعامات الروحية لجمهور الحريديم.

ويضيف الكتاب ان المتغير اللافت للنظر في مسألة الحريديم بعد انتخابات ٢٠١٣، ظهور كتلة برلمانية للمتدينين من «التيار الصهيوني» موقفها أشد حزماً تجاه الحريديم، خلافاً لما كان قائماً في الماضي، إذ سعى هذا التيار إلى مسايرة الحريديم وحاول التوصل معهم إلى حلول وسط برضا الحريديم.

الكتاب: دولة رفاه المستوطنين:

الاقتصاد السياسي للمستوطنات

الكاتب: إمطانس شحادة وحسام جريس

الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

تاريخ النشر: ٢٠١٣

عدد الصفحات: ١٠٨

يتناول كتاب «دولة رفاه المستوطنين- الاقتصاد السياسي للمستوطنات» جوانب من التكاليف الاقتصادية والميزانيات التي ترصدها الحكومة الإسرائيلية لمشروع الاستيطان في الضفة الغربية في العام الواحد، بوساطة تحديد الميزانيات المعلنة التي تخصصها الوزارات المختلفة من جهة، وعن طريق تحليل ميزانيات السلطات المحلية والإقليمية في لواء المستوطنات، وعن طريق تحديد بعض البنود في قوانين ضريبة الدخل التي تمنح أفضليات وهبات للمستوطنات والمستوطنين.

ويتوصل الباحثان في كتابهما إلى أن المؤسسة الإسرائيلية مستعدة لتخصيص ميزانيات غير محدودة لمشاريع الاستيطان، ومستعدة لدفع ثمن سياسي مقابل استمرار الاستيطان والسيطرة على الأرض، ومستعدة لدفع ثمن أمني، ما يشي بأن مشروع الاستيطان أُقيم ليدوم ويتحوّل إلى وقائع على الأرض، لا لأن يكون أداة تكتيكية في عملية تفاوض أو تقاسم للأرض.

يلاحظ الكاتبان في الجانب المالي وتحديد الميزانيات، أن دولة إسرائيل تنتهج نوعين من

السياسات الاقتصادية: واحدة لداخل إسرائيل في حدود ١٩٤٨ وأخرى لدولة الاستيطان في حدود ١٩٦٧.

السياسات الاقتصادية في دولة المستوطنات معدة لخدمة المشروع الصهيوني والاستيطاني دون اهتمام بالتكلفة المالية.

تتراجع دولة إسرائيل عن عدة وظائف اقتصادية اجتماعية كانت تقوم بها في السابق، وعن دور الحكومة الاقتصادي المركزي في حدود الـ ٤٨، لكنها مازالت تقوم بوظائف اقتصادية أساسية في «دولة المستوطنات» بل توسع وظائفها الاقتصادية.